

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية : الآداب واللغات

قسم : اللغة العربية وآدابها

المصطلح النحوي في الدرس اللساني العربي الحديث

- أبحاث عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجاً -

- دراسة وصفية تحليلية -

أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها .

تخصّص : الدراسات اللسانية العربية التطبيقية .

إشراف الأستاذ الدكتور :

إعداد الطالب :

ساسي عمّار .

عتابي بن شرقي .

السنة الجامعية : 2015 / 2016 م .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية : الآداب واللغات

قسم : اللغة العربية وآدابها

المصطلح النحوي في الدرس اللساني العربي الحديث

- أبحاث عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجاً -

- دراسة وصفية تحليلية -

أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها .

تخصّص : الدراسات اللسانية العربية التطبيقية .

إعداد الطالب :

عتابي بن شرقي

أمام اللجنة المشكلة من :

- أ . د . نصر الدين بوحساين . جامعة البليدة 2 . رئيساً .
- أ . د . عمّار ساسي . جامعة البليدة 2 . مشرفاً ومقرّراً .
- د . فوزية عبد الله سرير . جامعة البليدة 2 . مناقشاً .
- د . محمّد خليفاتي . جامعة يحيى فارس ، المدية . مناقشاً .
- د . بوعلام طهراوي . جامعة البويرة . مناقشاً .
- د . أحمد سعدي . جامعة حسيبة بن بوعلى ، الشلف . مناقشاً .

السنة الجامعية : 2015 / 2016 م .

الإهداء :

إلى أمي وأبي ... إخواني وأخواتي ... جدي وجدتي ... وكل أفراد عائلتي ...

إلى الباحثين ، العلميين ، الصادقين ، المخلصين ... الخادمين للسان العربي المبين ...

إلى كل أساتذتي الأجلاء ... خصوصًا :

العلامة الجليل ... أستاذي عبد الرحمن الحاج صالح ...

الشيخ الفضيل ... أستاذي عمّار ساسي ... تعلّمت من حكمتك ... من خبرتك ... من صبرك

من صمتك ... من كلامك ... من علمك ... من عملك ... من تلميحاتك ... من تصريحاتك ...

من تحفيزاتك ...

اللساني الكبير ... أستاذي نصر الدين بوحساين ... جعلتني مدمنا على اللسانيّات الحديثة على

اختلاف نظريّاتها ، وكثرة فروعها ...

إلى طلبتي الأعزاء ...

إلى أصدقائي الأوفياء ...

إلى مكتبة اللغة العربيّة ... أهدي ثمرة جهدي ، وعصارة فكري ...

الباحث : بن شرقي عتابي .

الشكر والتقدير :

لا يسعني في هذه العجالة إلا أن أشكر أستاذي المشرف ، وشيخي الجليل ، الأستاذ الدكتور :
عمار ساسي على كل ما بذل ، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى العلامة الكبير أستاذي عبد الرحمن
الحاج صالح على كل ما قدم ، وإلى أستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور : نصر الدين بوحساين
على كل ما عمل ... أطال الله في أعمارهم ، وجعل جهودهم المبذولة في ميزان حسناتهم .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشين الذين قَوْمُوا وقيّمُوا وصَوَّبُوا
... فجزاهم الله خيرا .

والشكر موصول إلى أعضاء مختبر الصوتيات العربية ، وعمّال المكتبات : المكتبة الوطنية ،
والمكتبات الولائية ، والبلدية ، والجامعية ، وعمّال مكتبة المجمع الجزائري للغة العربية ، ومكتبة
المجلس الأعلى ...

وإلى كلّ من مدّد يد العون ، ولم يبخل بكتاب أو معلومة أو كلمة طيبة : أساتذة وباحثين وطلبة
وإداريين ... شكراً لكم جميعاً .

الملخص :

تَكْمُنُ أَهْمِيَّةُ هَذَا الْبَحْثِ فِي كَوْنِهِ يَسْلُطُ الصَّوَّةَ عَلَى الْمِصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي أَبْحَاثِ أَحَدِ أَشْهُرِ اللُّسَانِيِّينَ الْعَرَبِ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ ، هُوَ الْعَلَّامَةُ الْجَزَائِرِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْحَاجِّ صَالِحٌ ، حَيْثُ قُمْنَا بِاسْتِخْرَاجِهَا وَوَصْفِهَا وَشَرْحِهَا وَتَرْتِيبِهَا مُعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ كِتَابَهُ وَمَقَالَاتِهِ ، مُسْتَأْنِسِينَ بِأَمْهَاتِ كُتُبِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ ، وَمُسْتَعِينِينَ بِالْأَمْثَلَةِ وَالْجَدَاوِلِ وَالْمَخْطُطَاتِ ، مُتَّبِعِينَ مِنْهَا وَصَفِيًّا تَحْلِيلِيًّا .

فَتَوَصَّلْنَا إِلَى أَنَّ الْمِصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ الْوَارِدَةَ فِي مَدَوْنَةِ الْبَحْثِ مُسْتَمَدَّةٌ مِنَ النَّظَرِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَدِيمَةِ ، وَهِيَ مِصْطَلَحَاتٌ تَمَيَّزَتْ بِدَقَّةٍ وَعُمُقٍ مَفَاهِيمِهَا ، كَمَا أَنَّهَا صُبِغَتْ بِصِبْغَةِ رِيَاضِيَّةٍ مَنْطِقِيَّةٍ ، وَشَكَلَتْ نِظَامًا مَفْهُومِيًّا مُتْرَابًا مُنْجَمًا يَسْتَحِيلُ فِيهِ التَّنَاقُضُ ، هَذَا مَا يَبِينُ أَنَّ أَبْحَاثَ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَاجِّ صَالِحٍ هِيَ قِرَاءَةٌ عِلْمِيَّةٌ جَدِيدَةٌ لِلتَّرَاثِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ فِي ضَوْءِ مَا تَوَصَّلَتْ إِلَيْهِ اللُّسَانِيَّاتُ الْحَدِيثَةُ بِمَخْتَلَفِ مَدَارِسِهَا وَفُرُوعِهَا .

هَذَا ، وَيُمْكِنُ اسْتِثْمَارُ بَعْضِ الْمِصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي مَتْنِ هَذَا الْبَحْثِ فِي الْمَعَالِجَةِ الْأَلِيَّةِ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَنَّهَا حَقَّقَتْ الصِّيَاغَةَ الرِّيَاضِيَّةَ (مِثَالُ الْكَلِمَةِ وَالْبَنِيَّةِ الْعَامِلِيَّةِ خَاصَّةً) ، وَيُمْكِنُ كَذَلِكَ اسْتِثْمَارُ بَعْضِهَا فِي تَيْسِيرِ تَعْلِيمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِلنَّاطِقِينَ بِهَا وَبِغَيْرِهَا خُصُوصًا قَانُونَ الْبَنِيَّةِ الْعَامِلِيَّةِ أَوْ جُزْءٍ مِنْهُ أَوْ أَحَدِ احْتِمَالَاتِهِ .

الفهارس :

1 - فهرس المحتويات :

الإهداء .

الشكر .

الملخص .

1 - فهرس المحتويات .

2- فهرس الأشكال .

2 . 1 . الجداول .

2 . 2 . المخططات .

مقدمة أ

1. قضايا علم المصطلح.....9

1 . 1 . تعريف المصطلح ومفهوم التعريف..... 9

1 . 1 . 1 . المعنى اللغوي للمصطلح..... 9

1 . 1 . 2 . المفهوم الاصطلاحي للمصطلح 10

1 . 1 . 2 . 1 . مفهوم المصطلح عند العرب.....10

17.....	1 . 1 . 2 . 2 . مفهوم المصطلح في الدرس اللساني الغربي
19.....	1 . 1 . 2 . مفهوم التعريف ، خصائصه ، أنواعه ، ووظائفه
21	1 . 2 . علم المصطلح : النشأة والتطور
23.....	1 . 2 . 1 . النشاط الاصطلاحي عند العرب
27.....	1 . 2 . 2 . علم المصطلح في الدراسات الغربية
30.....	1 . 3 . أقسام علم المصطلح
30.....	1 . 3 . 1 . علم المصطلح العام
30.....	1 . 3 . 2 . علم المصطلح الخاص
31	1 . 4 . علم المصطلح والعلوم اللسانية : التشابه والاختلاف
32.....	1 . 4 . 1 . علم المصطلح واللسانيات العامة / Linguistique général
35.....	1 . 4 . 2 . علم المصطلح وعلم الدلالة / Sémantique
36.....	1 . 4 . 3 . علم المصطلح والصناعة المعجمية / Lexicographie
37.....	1 . 5 . ضوابط وضع المصطلح
37.....	1 . 5 . 1 . الضوابط الخاصة بوضع المصطلح
39.....	1 . 5 . 2 . الضوابط الخاصة بوضع المصطلح
41.....	2 . الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ومفهومه للنحو

41	2 . 1 . التعريف بالعلامة عبد الرحمن الحاج صالح
46	2 . 2 . مفهوم علم النحو.....
50	2 . 3 . أسباب وضع النحو العربي
58	2 . 4 . كتاب سيبويه وقيمته العلميّة
63	3 . السّماع اللّغويّ والفصاحة.....
65	3 . 1 . علم أصول النحو : المفهوم النشأة والتّطور
74	3 . 2 . السّماع اللّغويّ ، مبادئه ، ومقاييس صحّته
74	3 . 2 . 1 . السّماع اللّغويّ
83	3 . 2 . 2 . مبادئ السّماع
87	3 . 2 . 3 . مقاييس الصّحة لمحتوى السّماع
92	3 . 3 . الفصاحة
103	4 . القياس والمصطلحات النّحويّة المرتبطة به
104	4 . 1 . القياس
104	4 . 1 . 1 . القياس كمصدر للفعل قاس / يقين
105	4 . 1 . 2 . القياس كاسم
116	4 . 2 . الأصل والفرع.....
123	4 . 3 . العلّة

130.....	5 . الحدّ والمجرى وأقسام الكلم العربيّ
131	5 . 1 . الحدّ
132	5 . 2 . المجرى
135	5 . 3 . الاسم
135.....	5 . 3 . 1 . مفهوم الاسم من حيث المعنى
141	5 . 3 . 2 . مفهوم الاسم من حيث اللفظ
142	5 . 3 . 3 . مفهوم الاسم في مستوى الألفاظ من حيث اللفظ
145	5 . 3 . 4 . مفهوم الاسم في مستوى التراكيب من حيث اللفظ
146	5 . 4 . الفعل
146	5 . 4 . 1 . مفهوم الفعل من حيث المعنى
148	5 . 4 . 2 . مفهوم الفعل من حيث اللفظ
149	5 . 5 . حرف المعنى
152	6 . المورفام والكلمة واللفظة والبنية العامليّة
154.....	6 . 1 . مفهوم الكلمة
156	6 . 2 . الانفراد ومفهوم اللفظة
162	6 . 3 . البنية العامليّة والمصطلحات المرتبطة بها

165	العامل . 1 . 3 . 6
177	المعمول الأول . 2 . 3 . 6
178	المعمول الثاني . 3 . 3 . 6
182	المخصّص . 4 . 3 . 6
187	ظاهرة الإطالة . 5 . 3 . 6
194	ما فوق العامل (التّصدير) . 6 . 3 . 6
198	المثال والموضع . 7
199	المثال . 1 . 7
199	المثال في مستوى الكلم . 1 . 1 . 7
205	المثال في مستوى التّراكيب . 2 . 1 . 7
216	الموضع . 2 . 7
219	الموضع في مستوى الكلم . 1 . 2 . 7
222	الموضع في مستوى اللفّظات . 2 . 2 . 7
224	الموضع في مستوى التّركيب . 3 . 2 . 7
231	الباب والنّظير . 8
231	الباب . 1 . 8

239	 8 . 2 . النَّظِير
241	 9 . الجملة وركناها
241	 9 . 1 . الجملة
246	 9 . 2 . المسند والمسند إليه
255	 10 . الاستقامة والإحالة وضروب الكلام
255	 10 . 1 . الاستقامة والإحالة
261	 10 . 2 . ضروب الكلام
161	 10 . 2 . 1 . الكلام المستقيم الحسن
262	 10 . 2 . 2 . الكلام المستقيم القبيح
265	 الخاتمة
274	 قائمة المصادر والمراجع
284	 الملخص باللغة الأجنبية

2 - فهرس الأشكال :

2 . 1 . الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نظائر من النصوص تتضمن عبارة " فصحاء العرب "	94
2	نظائر من النصوص تتضمن عبارة " ترضى عربيتهم "	95
3	نظائر من النصوص تتضمن عبارة " العرب الموثوق بهم " .	95
4	الجدول التوليدي للأفعال من الثلاثي الأجوف .	108
5	كيفية خروج الفرع (المؤنث) من الأصل (المذكر)	117
6	كيفية خروج الفرع (المعرفة) من الأصل (النكرة) .	118
7	كيفية خروج الفرع (الجمع) من الأصل (الواحد) .	119
8	مستويات التحليل اللغوي عند اللغويين العرب .	152
9	تأثير العامل في بقية التركيب .	166
10	تأثير العامل في بقية التركيب .	169
11	خضوع الجملتين الاسمية والفعلية لقانون البنية العاملة .	174
12	تغير بنية الجملة بمجرد تقديم العامل على عامله .	173
13	تأثير العامل على بقية التركيب .	176
14	الحالات الإعرابية للمعمول الأول .	178
15	ترتيب المعمول الثاني في الأصل .	178
16	تقدم المعمول الثاني دون تغير البناء .	179
17	ترتيب المعمول الأول في الأصل .	180
18	ترتيب المعمول الأول في الأصل .	179
19	إمكانية أن يكون المعمول الثاني تركيباً في الجملة الاسمية .	180
20	إمكانية أن يكون المعمول الثاني تركيباً في الجملة الفعلية .	180

184	إمكانية حذف المخصص دون أن يلحق النواة أي ضرر .	21
184	أنواع المخصصات .	22
189	ظاهرة الإطالة في مستوى الجملة الفعلية .	23
190	ظاهرة الإطالة في مستوى الجملة الاسمية .	24
192	الإطالة على خط مستقيم .	25
193	ظاهرة الإطالة التضمنية .	26
196	ما فوق العامل .	27
203	الإمكانات المحتملة لأبنية الاسم الثلاثي .	28
220	أمثلة بعض الكلمات .	29
221	المواضع الأصلية والزائدة .	30
22	خلو الموضع في مثال الكلمة .	31
224	المواضع الخاصة بالاسم .	32
227	الحالات الإعرابية لـ " من " .	33
236	تناظر عناصر الباب من حيث البناء .	34
237	تناظر عناصر الباب من حيث البناء .	35
248	أنواع المسند إليه .	36
249	أنواع المسند .	37
251	تفسير السيرافي للمسند والمسند إليه في الجملة الفعلية .	38
251	تفسير السيرافي للمسند والمسند إليه في الجملة الاسمية .	39
254	العامل في الجملة الاسمية .	40
254	العامل في الجملة الفعلية .	41
260	ضروب الكلام العربي .	42

2. 2 . المخططات :

الصفحة	عنوان المخطّط	رقم المخطّط
111	التكافؤ الحاصل بين عناصر الباب الواحد .	1
114	التكافؤ الموجود في مستوى المفردات .	2
142	أصناف الأسماء عند سيبويه .	3
144	الحدّ الإجماليّ للفظة الاسميّة .	4
160	الحدّ الإجماليّ للفظة الاسميّة .	5
124	كيفية اكتشاف مثال الفعل الثلاثي المجرد	6
212	كيفية الحصول على مثال الكلمة .	7
213	كيفية الحصول على بناء مثال الاسم الثلاثي .	8
213	كيفية تحصيل مثال الجملة الاسميّة .	9
234	كيفية تحصيل مثال الجملة الفعلية .	10
259	عدد الكلمات المحتمل تشكيلها من ثلاثة حروف .	11
259	ضروب الكلام بالنّظر إلى اللفظ .	12

مُقدِّمة :

شهدت اللسانيّات تطوُّراً ملحوظاً ، وقطعت أشواطاً كبيرة ، ولم تُعد تعتمد على التأمّل الذاتيّ بل أصبحت تتركز على مناهج علميّة دقيقة ومضبوطة في دراسة ظاهرة اللُّغة ، فنتج عن هذا التّطور العديد من النّظريات الّتي اختلف أصحابها في المنطلقات والمناهج ، فأدّى ذلك إلى اختلافهم في النّتائج .

ولم تبق الدّراسات اللّسانية العربيّة بمنأى عن هذا التّطور المتسارع ، إذ كان لاحتكاك اللّسانيّين العرب بنظرائهم الغربيّين أثر واضح في الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث ، حيث حاول بعضهم تطبيق ما توصل إليه الغربيّون على اللُّغة العربيّة ، فاستبدلوا مصطلحات غربيّة دخيلة بمصطلحات عربيّة أصيلة .

ولاشك أنّ الهجمات المتتالية على النّحو العربيّ والدّعوات إلى تيسيره قد أحدثت ردّة فعل قويّة، جعلت بعض الباحثين يردّون على تلك الاتّهامات الموجهة إلى النّحو العربيّ بإثبات علميّة الأسس الّتي بُني عليها .

هذه العوامل أدّت إلى ظهور لسانيّين عرب حاولوا إعادة قراءة النّحو العربيّ في ضوء ما توصلت إليه النّظريات اللّسانية الغربيّة ، اختلفت وُجّهات نظرهم إلى النّحو العربيّ تبعاً لاختلاف النّظريات الّتي تبنّوها ، لعلّ من أشهر هؤلاء اللّسانيّ الجزائريّ عبد الرّحمن الحاج صالح الّذي اخترنا أن تكون أبحاثه العلميّة مدونةً لبحثنا الّذي وسمناه بـ :

المصطلح النحوي في الدرس اللساني العربي الحديث

- أبحاث عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجاً -

- دراسة وصفية تحليلية -

اخترنا المصطلح لأن المصطلحات هي قوام العلوم وأعمدها ، فلا استقامة للعلم ولا استقرار له ما لم يُبن على مصطلحات دقيقة مضبوطة منسجمة فيما بينها ، بل إن مصطلحات أي علم هي العلم ذاته ، بدليل أن حذفها هو حذف له ، فقيمة العلم مرتبطة بمدى تماسك جهازه المصطلحي ، ولا مفاضلة بين العلوم إلا به وبدقة مفاهيمه ، وهل العلم إلا لغةً أحكم بناؤها ؟ اخترنا المصطلح النحوي لأن النحو العربي هو روح اللغة العربية به تُصان وتُحفظ وبه تُعلم وتُكتسب ، ثم إن المصطلح النحوي عانى قديماً وحديثاً ؛ أما في القديم فقد ظهر ما سُمي بالمدارس النحوية حيث اجتهد أصحاب كل مدرسة في إيجاد مصطلحات تميزهم عن غيرهم ، وأما في الحديث فظهرت دعوى تيسير النحو فحُذفت مصطلحات هي من صميم النحو العربي ، وجُردت أخرى من مفاهيمها الأصلية .

واخترنا أبحاث اللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح مدونةً لهذا البحث لقيمتها العلمية ، فهي جديرة بأن تُدرس وتُبسّط ، كما أنه يُعتبر المؤسس الفعلي للنظرية الخليلية الحديثة ، وهي نظرية لسانية عربية ، ظهرت بواورها للوجود سنة 1979 م ، فضلاً عن ذلك فإن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح هو لساني كبير ، وباحث مشهور عربياً وعالمياً .

إن هذا البحث يجيبنا عن التساؤلات التالية : هل هناك مصطلحات نحوية في أبحاث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ؟ فإن كان الجواب بالإيجاب ، أهذه المصطلحات أصيلة من إبداعه أم أنها قديمة ، وأعاد صياغتها ؟ وأعرّفها أم اكتفى بالتمثيل لها ؟ وما المفاهيم التي تحملها ؟ وما هي

الآليات التي استعملها في استنباطها ؟ وما مدى انسجامها فيما بينها ؟ وكيف وظّفها النّحاة الأوائل في التحليل اللّغويّ ؟ وكيف يُمكن استثمارها في إكتساب الملكة اللّسانية ؟

هذا ، وتضافرت عدّة أسباب في اختيارنا لهذا الموضوع ، نذكر منها :

_ رغبتنا الشّديدة في أنّ تكون دراستنا لها علاقة بالنّحو عمومًا وبمصطلحاته خصوصًا ،
لعلّنا نساهم _ ولو بالقليل _ في حلّ فوضى المصطلح النّحويّ التي أُثير حولها جدلٌ كبيرٌ ، ونقاشٌ مثيرٌ ، قديمًا وحديثًا .

_ ميولنا إلى دراسة الفكر الخليليّ ، فالخليل رحمه الله فكره نيزّ ، وذكاءه وقاد ، وفضله على اللّغة العربيّة لا ينكره أحد ، كيف لا ؟ وهو الذي جمع مدوّنتها من أهلها الفصحاء في بواديهم وناطقياها السّليقيّين في مدنهم وأسواقهم ومنتدياتهم ، ثم حلّلها بطريقة أذهلت العلماء من بعده ، فهو بحقّ مبتكرٌ علومها ، وكاشف أسرارها ، ومفسّر نظامها ، ومستنبط قوانينها ، والنّظريّة الخليليّة الحديثة ما سمّيت بهذا الاسم إلّا لأنّها استُمدت من فكر الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه .

- إنّ هوس البحث دفعنا إلى قراءة كلّ ما يُستجدّ في الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث ، فكثُرَت عندنا المصطلحات النّحويّة ، واختلطت مفاهيمها في ذهننا ، فتساءلنا : لماذا لا نحصي هذه المصطلحات ؟ ولماذا لا يُنقّق على مدلولاتها ؟ واللّغة العربيّة لغة واحدة .

إنّ هذه العوامل وغيرها جعلتنا نقرر إنجاز بحث عميق ودقيق نجيب فيه عن التّساؤلات

المطروحة ، واضعين نصب أعيننا الأهداف التّالية :

_ التّعريف بجهود اللّسانيّ الجزائريّ عبد الرّحمن الحاج صالح ، وأبحاثه وخلفياته المعرفيّة والفكريّة.

_ جمع ما تفرّق من المصطلحات النّحويّة الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح وشرحها وتبسيطها وترتيبها بطريقة تُسهّل على الباحثين والمريدين استيعابها .

_ المقارنة بين نصوص النّحاة الّتي ذُكرت فيها المصطلحات النّحويّة الواردة في أبحاث العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح من جهة وبينها وبين بعض المصطلحات التي جاءت بها النّظريّات اللّسانية الغربيّة من جهة أخرى .

- معرفة موقف الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح من القضايا العالقة في النّحو العربيّ كاتّهامه بالمعياريّة ، وإنكار نظريّة العامل ، وتيسير النّحو ، وغيرها .

أمّا عن الدّراسات السّابقة فلم نعثر - في حدود بحثنا - على دراسة تطرّقت إلى المصطلحات النّحويّة الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح ، اللهمّ إلّا إذا استثنينا العملين التّاليين :

الأوّل : مذكرة ماجستير أعدّتها الطالبة سعاد شرفاوي حملت عنوان : " التّفكير النّحويّ عند عبد الرّحمن الحاج صالح " ركّزت فيها على قضيّة السّماع اللّغويّ العربيّ ، ومسألة تأثر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطي لكنّها لم تتوسّع أو تُسهب في الشّرح بل اكتفت بعرض آراء الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح .

الثّاني : مقال علميّ للأستاذ محمّد صاري من جامعة عنابة حمل عنوان : " المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة " : وهو المقال الّذي لا ننكر أننا استفدنا منه ، كما استفدنا من تلاميذ الأستاذ عبد الرّحمن الحج صالح ومريديه ، وربطتنا بهم علاقات علميّة متينة .

استمدّ البحث منهجه من طبيعة الموضوع حيث اتبعنا فيه منهجاً وصفيّاً تحليليّاً ، فاستخرجنا المصطلحات النحويّة الواردة في المدونة المختارة ثمّ وصفنا المفاهيم التي تحملها مستعينين في ذلك بالمخطّطات والجداول والرّسوم التّوضيحيّة .

كلّ هذا بالاعتماد على كتب الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح ، ومقالاته المنشورة في مجلّة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة ، ومجلّة اللّسانيّات إضافة إلى أمّهات كتب النّحو على رأسها كتاب سيبويه وشروحه ، والخصائص والمنصف لأبي الفتح ابن جنّي ، وشرح الكافية وشرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ الاسترّباديّ ، وغيرها .

أمّا الخطة التي سرنا عليها في البحث فقد بدأنا بمقدّمة تحدثنا فيها عن موضوع البحث وأسباب اختياره ، وأهدافه ، والدّراسات السّابقة ، والمنهج الذي اعتمدناه ، والخطة التي سرنا عليها ، والصّعوبات التي واجهتنا ، ثمّ تحدثنا عن علم المصطلح وأهمّ القضايا المرتبطة به ، ثمّ تطرقنا إلى مفهوم علم النّحو ونشأته وتطوره بُغية الوقوف على رأي الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في ذلك ، ومعرفة النّحاة الذين يعتمدون في أبحاثه .

وبعدها عرضنا المصطلحات النّحويّة الواردة في مدونة البحث عرضاً منطقيّاً حسب ترابطها وتداخلها ، حيث بدأنا بمصطلح السّماع ، لأنّه الدّليل الأوّل الذي اعتمده النّحاة في استنباط القواعد ، ثمّ الفصاحة لأنّها شرط للسّماع ، ثمّ القياس لأنّه الدّليل الثّاني المعتمد في الاستنباط والتّحليل بعد السّماع ، ثمّ تطرقنا إلى مصطلحات : الأصل والفرع والعلة لأنّها تمثّل أركان القياس وترتبط به ، ثمّ عرضنا أقسام الكلم تمهيداً لما سيأتي ، وبعدها تطرقنا إلى المصطلحات المتعلّقة بمستويات التّحليل اللّغويّ ، وهي : الكلمة ، اللَّقْظَة ، البنية العامليّة (العامل ، المعمول الأوّل ، المعمول الثّاني ، المخصّص) ، ثم الباب والجنس والتّظير والشّبيه لتداخلها وترابطها ، ثمّ الحدّ

والمثال والموضع في كل مستوى من مستويات التحليل النحوي باعتبار أن المثال هو مجموعة مواضع . بعدها تطرّقنا إلى مصطلح الجملة والمسند والمسند إليه لأنّهما ركنها ، ثم الاستقامة والاستحالة ، وضروب الكلام (المستقيم الحسن ، المستقيم القبيح ، المستقيم الكذب ، المحال ، المحال الكذب) التي لا تُعرف إلّا بعد معرفة مفهوم الاستقامة والاستحالة .

هذا ، وواجهتنا عدّة صعوبات أثناء سير هذا البحث لعلّ أبرزها : تناثر المصطلحات النحويّة في مختلف أبحاث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وترابط بعضها ببعض ، فما من بحث قرأناه إلّا وجدناه يتحدث فيه عن مصطلح ما ثمّ ينتقل إلى مصطلح آخر . كما أنّ بعض المصطلحات النحويّة الواردة في مدونة البحث تتداخل مع المصطلحات الغربيّة من حيث مفاهيمها؛ هذا ما جعلنا نضطر إلى التّقل من مصطلح إلى آخر مما شتّت فكرنا ، إضافة إلى صعوبات أخرى نلخصها في الآتي :

_ قلة المؤلفات التي عُيّت بعلم المصطلح خاصّة المترجمة منها ، فإن وُجدت فهي لا تعدوا أن تكون تكررًا لما قيل ، وتداخل هذا العلم مع مختلف العلوم خاصّة المنطق وعلم الوجود والفلسفة .

- صعوبة فهم كلام النّحاة الأوائل ، خاصّة عبارات سيبويه التي كانت تشبه الألغاز فبعضها بقي يدور في أذهاننا أكثر من ثلاث سنوات دون أن نعرف مقصوده _ هناك نماذج منها في متن البحث _ ولم يتيسر فهمها إلّا بعد مداومة القراءة والعودة إلى ما قاله شراح الكتاب ، وغيرهم من النّحاة .

- صعوبة استيعاب بعض المفاهيم التي جاء بها اللسانيّ عبد الرحمن الحاج صالح ، إذ لم نعثر على بحث بسّط هذه المفاهيم ووضّح الغامض منها ، ثمّ إنّ من الصّعوبة بمكان فهم فكر رجل قرأ كتب التّراث العربيّ بتداخل علومه واختلافات علمائه ، واستوعب اللّسانيّات الغربيّة على كثرة

فروعها ، وتضارب نظرياتها ، وتعدد خلفياتها ومنطقاتها ، هذا ما جعلنا ننقّب في مختلف كتب النحو العربي ، والتعمق فيما كتبه اللسانيّون الغربيّون على اختلاف آرائهم ومذاهبهم .

رغم ذلك فإنّ هذه الصّعوبات وغيرها لم تثن من عزمنا في مواصلة البحث ، بل زادت من همّتنا ، وفتحت شهيتنا العلميّة في المضيّ قدماً فيه ، فربطنا الاتّصال بالأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح واستقدنا من دروسه ، كما استقدنا من تلاميذه ومريديه ، واحتكنا بأساتذة اللّغات الأجنبيّة فاستقدنا منهم في اللّسانيّات ونظرياتها باعتبارهم درسوها ودرّسوها بلغاتها الأصليّة .

ومن الأمور الّتي دلّلت لنا الصّعاب أيضاً تدريسنا المقاييس الغربيّة المنشأ في قسم اللّغة العربيّة والفرنسيّة فتراكمت عندنا المعارف اللّسانيّة وتعمّقت .

هذا ، وسلاحظ القاريّ أنّي زاوجت بين استعمال ضمير المفرد وضمير الجمع ، إذ استعملت الثّانيّ في بعض المواضع للأسباب الثّالية :

_ هذا البحث ليس من صنعي وحدي ، بل هو ثمرة مجهودات خرجت من رحم أفكار ودروس أساتذتي الّذين درّسوني اللّغة العربيّة وعلومها يتقدّمهم الأستاذ المشرف البروفيسور عمّار ساسي ، والعلامة عبد الرّحمن الحاج صالح الّذي لم ييخل عليّ بشرح وتبسيط ما استغلق فهمه ، والبروفيسور : نصر الدّين بوحساين الّذي فتح أعيننا على الدّرس اللّسانيّ الحديث بمختلف نظرياته وفروعه ، وغيرهم من أساتذتي الأجلّاء .

_ إن بعض الأفكار الّتي جاءت في متن هذه الرّسالة يُشاركني فيها كثيرٌ من الباحثين والمريدين الّذين تبادلّت وُجّهات النّظر معهم ، وبعضها الآخر تكاد تكون عندي مسلمات .

ـ كنت في أكثر المواضع أسوق الأدلة العقلية والنقلية على صحة ما أقول ، وفي مواضع أخرى أقدم الملاحظات على النصوص والجدول والمخططات ، ثم أقوم بتحليلها والمقارنة بينها فأستخرج النتائج بناءً على الملاحظات والتحليل والمقارنة ، هذا ما جعلني أحس أن المتلقي يشاركني الاستنتاجات .

في الأخير لا يفوتني أن أجدد شكري لأستاذي المشرف على كل الجهود التي بذلها في سبيل إخراج هذا البحث إلى النور فجزاه الله خير الجزاء ، والشكر موصول إلى أعضاء اللجنة المناقشين الذين تجشّموا عناء القراءة والتّصحيح . وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

الجمعة 11 رمضان 1436 هـ ، الموافق لـ 28 جوان 2015 م .

✍ البّاحث : عتابي بن شرقي .

1 . قضايا علم المصطلح :

1 . 1 . تعريف المصطلح ، ومفهوم التعريف :

ميّز الله عزّ وجلّ الإنسان بالعقل ، ووهبه ملكة اللّغة الّتي يتواصل بها مع غيره ، كما منحه القدرة على إكتسابها ، وتعلم أي لغة شاء ، وهذه القدرة على الاكتساب والتّعلم تجعلنا نقرّ أنّ الإنسان له القدرة على إنتاج المصطلحات .

والمصطلحات هي الدّعامات القويّة ، والأساس المتين الّذي يُبنى عليه أي علم من العلوم ، فلا استقامة للعلم ولا استقرار له ما لم يُبنى على مصطلحات دقيقة مضبوطة ، بدليل أنّ حذف مصطلحات علم ما ، هو حذف لذلك العلم . كما أنّ المصطلحات هي مفاتيح العلوم ، وتاريخ العلوم هو تاريخ لمصطلحاتها ، إذ أنّها تُسهّل فهمها ، وتكشف أسرارها .

1 . 1 . 1 . المعنى اللّغويّ للمصطلح :

إنّ لفظة " مصطلح " في المعاجم العربيّة مأخوذة من مادة (ص ، ل ، ح) الّتي تدلّ على زوال الفساد ، وحصول الاتّفاق .

فقد جاء في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175 هـ) في باب الثّلاثيّ الصّحيح :

" الصّلاح تفيض الفساد ... والصّلاح : تصالّح القوم بينهم ... " ¹ .

¹ الخليل (أبو عبد الرّحمن بن أحمد الفراهيديّ) : كتاب العين : تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي بيروت : دار مكتبة الهلال . 1986 م ، ج 03 ، ص 117 ، (باب : الحاء والصاد واللام معهما) .

كما ذكر ابن منظور (ت 711 هـ) في " لسان العرب " مشتقات هذه المادة : "... (صلح الصّلاح) ضدّ الفساد ، (والإصلاح) نقيض الإفساد ، والصلح تصالح القوم بينهم ، والصلح السّلم..."¹ .

والأمر نفسه - تقريباً - نجده في المعاجم الحديثة ، حيث جاء في معجم الوسيط :

" (صلح) ، صلاحاً وصلاحاً : زال عنه الفساد ... (أصلح) في عمله أو أمره : أتى بما هو صالحٌ نافعٌ ... (واصطاح) القوم : زال ما بينهم من خلاف ... و (الاصطلاح) : مصدر اصطاح ، وهو اتّفاق طائفة على شيء مخصوص ، ولكلّ علم اصطلاحاته "².

وعليه فإنّ المعنى اللّغويّ للفظ المصطلح لا يخرج عن معنى الاتّفاق ، وزوال الفساد .

1. 1 . 2 . مفهوم المصطلح :

سأتطرق فيما يلي إلى مفهوم المصطلح في الدّراسات اللّسانية العربيّة ثمّ في الدّراسات اللّسانية الغربيّة .

1 . 1 . 2 . 1 . مفهوم المصطلح عند العرب :

يحتاج - برأيي - تعريف المصطلح إلى دراسة أكاديميّة مستقلّة يتتبع فيها الباحث مفهوم مصطلح " المصطلح " من لحظة ولادته إلى لحظة نضجه واكتماله ، ذلك أنّ تعريفه هو الذي

¹ ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين) : لسان العرب . تصحيح : أمين محمّد عبد الوهاب ، محمّد الصّادق العبيديّ . ج 6 ، ص 384 .

² المعجم الوسيط : مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة . ط 04 . مكتبة الشّروق الدوليّة . 1425 هـ ، 2004 م ، ص 520 .

سيحدد لنا خصائصه ، وشروط وضعه . فالذي لاحظته أنه تعددت تعريفاته ، واختلفت مدلولاته بين القدماء والمحدثين ، ومن هذه التعاريف أذكر :

عرّف الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) المصطلح بأنه : " إخراج اللفظ من معنى لغويّ إلى آخر لمناسبة بينهما ، وقيل : الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغويّ إلى آخر لبيان المراد ، وقيل الاصطلاح لفظ معيّن بين قومٍ معيّنين ¹ .

إنّ المتفحص لهذا التعريف يدرك أنّ المصطلح هو لفظ انتقل معناه اللغويّ الأصليّ إلى معنى آخر لوجود مناسبة أو مشابهة بين المعنيين ، شريطة أن يحدث اتّفاق على المعنى الجديد .

فالجرجانيّ ها هنا يركّز على مبدأين :

أ - ضرورة وجود مناسبة أو علاقة بين الدالّتين : اللّغويّة الأصليّة والاصطلاحية الفرعية .

ب - ضرورة حصول اتّفاق بين أهل الصّناعة على دلّالته الفرعية الجديدة .

أمّا عبد السّلام المسديّ فأثر أن يُعرّف المصطلح تعريفاً علامياً ، فقال بأنّه : " شاهدٌ على شاهدٍ على غائبٍ " ² ، فماذا يقصد بالشّاهدين والغائب ؟

إنّ الشّاهد الأوّل هو التّسمية أو الجانب المنطوق المسموع من المصطلح ، أمّا الشّاهد الثّاني فهو المفهوم الذي تحمله التّسمية ، وأمّا الغائب فهو المعنى اللّغويّ المتواضع عليه .

¹ الجرجانيّ (السّيد الشّريف) : التّعريفات ، تحقيق : محمّد باسل عيون السّود . ط 03 . بيروت : دار الكتب العلميّة . 2009 م ، ص 32 ، (باب الألف) .

² عبد السّلام (المسديّ) : مباحث تأسيسيّة في اللّسانيّات . ط 01 . بيروت : دار الكتاب الجديد المتحدّة . 2010 م ، ص 44 .

ويورد محمود فهمي حجازي تعريفاً آخر واصفاً إياه بأنه أفضل تعريف أوربي للمصطلح ، حيث يقول : " الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية : مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها ، أو بالأحرى استخدامها وُحِدَ في وضوح . هو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة ، واضح إلى أقصى درجة ممكنة ، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ، يرد دائماً في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد ، فيحدد بذلك وضوحه الضروري ¹ ، فالمصطلح يُمكن أن يكون مفردة كما يُمكن أن يكون تركيباً مرتبطاً بتخصص معين ، يحمل مفهوماً وحيداً واضحاً تربطه علاقات معينة مع المفاهيم المنتمية إلى نفس التخصص .

ويُعرِّفه في موضع آخر بقوله : " اسم قابلٌ للتعريف في نظام متجانس ، يكون تسمية حصرية لشيء ، ويكون منظماً في نسقٍ ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوماً ² ، فالمصطلح هو اسم يحمل مفهوماً محدداً في ميدان خاص ، والرابط بينهما (المصطلح والمفهوم) هو التعريف إذ أنه يحدد الميزات الخاصة بالمفهوم الواقع في الذهن حسياً كان أم مجرداً على أن يكون المفهوم مترابطاً ومنسجماً مع جملة المفاهيم الأخرى المنتمية بدورها إلى نفس المجال المعرفي .

أما عمّار ساسي فيعرّف المصطلح بأنه : " مفردة صيغت وفق خصائص اللغة للدلالة على ماهية شيء محدد ، وحصلت على اتفاق المختصين ³ ، فهو بذلك يشترط فيه ثلاثة شروط :

أولاً : خضوعه لخصائص اللغة الموضوع فيها .

ثانياً : دلالاته على شيء بعينه .

¹ محمود فهمي (حجازي) : الأسس اللغوية لعلم المصطلحات . القاهرة : دار غريب للطباعة ، ص 11 ، 12.

² المرجع نفسه ، ص 55 .

³ عمّار (ساسبي) : صناعة المصطلح في اللسان العربي ، نحو مشروع تعريب المصطلح العلمي من ترجمته إلى صناعته . ط 01 . إربد ، الأردن : عالم الكتب الحديث . 2012 م ، ص 94 .

ثالثًا : اتّفاق أهل الصّناعة الواحدة على دلالاته الجديدة .

إذن فالمصطلح هو عبارة عن مفهوم وتسميّة ، والرابط بينهما هو التّعريف ، والمفهوم يحمل في ذاته أبعادًا ثلاثة :

بعدّ نظريّ ذهنيّ : ذلك أنّ المفهوم هو عبارة عن تصوّر لشيء مجرد أو محسوس يحصل في العقل ، وهو في علم المنطق كلّ تصوّر حصل في العقل ، سواء حصل فيه بإرادة الإنسان أم من دونها ، وعليه فإنّ المفهوم من هذه الحيثيّة السّمات المنطبعة في الدّهن للشيء .

بعدّ تاريخيّ : فمصطلحات أي علم من العلوم لا تولد ناضجة بل تمرّ بمراحل متعددة ، لذلك نجد القدماء يقولون : إنّ تاريخ العلوم تاريخ لمصطلحاتها ، فما من علم إلّا وتلقّاه مجموعة من الوقائع التاريخيّة المصاحبة لنموه وتبلوره .

وثالث هذه الأبعاد هو البعد اللّغويّ حيث إنّ المفهوم هو مجموعة من الميزات الدّلاليّة لشيء معيّن قبل أن يكون لفظًا له خصائصه الصّوتيّة والتركيبيّة .

ويجدر التّنبيه إلى أنّ مفاهيم أي علم يجب أن تكون منسجمة فيما بينها تربطها علاقات معيّنة ، فمفهوما المبتدء والخبر في النّحو العربيّ هما مفهومان قريبان من بعضهما ، والجامع بينهما هو علاقة الإسناد على اعتبار أنّ الثّاني هو مسند للأوّل .

وجملة القول إنّ المفهوم هو : " تمثيل عقليّ للأشياء الفرديّة ، وقد يمثّل شيئًا واحدًا أو مجموعة من الأشياء الفرديّة تتوافر فيها صفات مشتركة " ¹ ، والذي يُخرج المفهوم إلى الواقع هو اللفظ الدّالّ عليه ، أمّا الوسيط بينهما فهو التّعريف الذي سأنتطرق إلى مفهومه ، وأعرض

¹ Helmut (Felber) : Terminology Manual . Paris . 1999 . p 115 .

خصائصه وأنواعه ووظائفه فيما يأتي من البحث ، وقبل التّطرق إلى ذلك فجدير أنّ أشير إلى بعض العلماء والباحثين العرب قد وظّفوا كلمة : " اصطلاح " بدل " مصطلح " ، فأتثناء تصفحي للكتب التي اهتمّ فيها أصحابها بالقضايا المتعلقة بعلم المصطلح أو تلك التي تحدّثوا فيها عن مصطلحات علم من العلوم ، وجدت بعضهم يستعمل لفظ " اصطلاح " في حين فضل آخرون استعمال لفظ " مصطلح " ، فظهر لي أنّ عدوى فوضى المصطلح اللّسانيّ العربيّ قد انتقلت إلى عمق العلم الذي يُفترض أن يُعنى بدراسة القواعد التي تضبط مصطلحات الحقول العلميّة ، حيث إنّ المشتغلين بهذا العلم لم يتّقوا على أي المصطلحين أدقّ وأدلّ ، مصطلح أم اصطلاح ؟ فتفرّقوا بذلك إلى فرق ، سنعرض رأي كلّ فرقة وأدلتها التي دعت بها رأيها ، ثمّ سنرجّح أيّ اللَّفظين يحمل الدّلالة المناسبة على المعنى المراد .

هناك طائفة من العلماء رفضت كلمة مصطلح بحجّة أنّها : " من الأخطاء الشّائعة سماعاً ، وذلك أنّها لا تصحّ لدلالاتها المستخدمة لها إلّا مع حرف الجرّ (على) ، لأنّ الفعل اصطلاح يتعدى بها ، وهذا يزيدها بعداً عن الصّواب ، فلا بد من الرّجوع إلى كلمة " اصطلاح " ¹ ، إنّ أصحاب هذا الرّأي يفضلون استعمال " اصطلاح " على " مصطلح " كون لفظ " مصطلح " اسم مفعول من الفعل اصطلاح ، وهو فعل لازم لفاعلة ، فلا يجوز أن يتعدى إلّا بحرف الجرّ .

ثمّ إنّ هناك أدلّة تاريخيّة تدعم أصحاب هذا الرّأي كون أنّ كثيراً من العلماء القدامى استعملوا لفظ اصطلاح بدل مصطلح في عناوين كتبهم ، فالتّهانوي - رحمه الله - وسم كتابه بـ " كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم " ، ولم يقل مصطلحات ، وهو من الكتب التي يُعتمد عليها كثيراً .

¹ يحيى (جبر) : الاصطلاح : مصادره ومشاكله وطرق توليده ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب بالرباط ، العدد 36 ، 1992 م ، ص 143 .

بالمقابل هناك طائفة أخرى فضّلت استعمال لفظ " مصطلح " وقد ألّفت كتب كثيرة حملت في عناوينها هذا اللفظ أيضًا ، أذكر على سبيل المثال كتاب " نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر " للحافظ بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) ، كما أنّ العلامة عبد الرحمن بن خلدون (ت 808 هـ) استعمل هذه اللفظة (مصطلح) ، إذ يقول في مقدمته : " الفصل الثاني والخمسون في تفسير الدّوق في مصطلح أهل البيان وتحقيق معناه وبيان أنّه لا يحصل للمستعربين من العجم " ¹ .

هذا ، ويفضّل أغلب الباحثين المحدثين استعمال كلمة : " مصطلح " التي أصبحت شائعة ومتداولة بكثرة في الأبحاث الأكاديمية والملتقيات والندوات العلميّة .

وهناك طائفة ثالثة استخدمت اللفظين معًا وكأنّهما مترادفان ، مثلما هو الحال عند اللّسانيّ المصريّ محمود فهمي حجازي الذي يرى أنّ : " كلا المصدرين اصطلاح ومصطلح لم يرد في القرآن الكريم ، أو في الحديث الشريف ، أو في المعجمات العربيّة القديمة ، ومع تكوّن العلوم في الحضارة الإسلاميّة تخصّصت دلالة كلمة اصطلاح لتعني الكلمات المتّفق على استخدامها بين أصحاب التّخصّص الواحد للتّعبير عن المفاهيم العلميّة لذلك التّخصّص ، وبهذا المعنى استخدمت كلمة مصطلح ، وأصبح الفعل اصطلاح يحمل هذه الدّلالة الجديدة " ² .

كما استعمل كثير من الباحثين اللفظين معًا رغم إدراكهم الفروقات الدّلاليّة الموجودة بينهما ، كما هو الشّأن عند حامد قنيبي صاحب كتاب : " المعاجم والمصطلحات " ، ويوسف وغيلسي في كتابه : " إشكاليّة المصطلح في الخطاب النّقدي الجديد " الذي قال فيه : " إنّنا نسعى إلى المزوجة بين الاستعمالين خلال البحث مع اقتراح تميّيز خفيّ بين الاصطلاح والمصطلح ، يعادل ما

¹ عبد الرحمن (ابن خلدون) : مقدمة ابن خلدون ، تحقيق : عبد الله محمّد الدرويش . ط 01 . دمشق : دار البلخي ، 1425 هـ ، 2004 م ، ج 2 ، ص 387 .

² محمود فهمي (حجازي) : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص 8 .

نستشعر من فرق بين البناء والبنية ، فكأنّ الأول يتمخّض لفعل البناء الاصطلاحيّ ، بينما يقتصر الثاني على بنية مصطلحيّة منجزة " ¹ .

يمكن مناقشة الآراء السابقة كما يلي :

إنّ القول إنّ لفظ مصطلح لا يتماشى مع قواعد اللّغة العربيّة ليس صحيحًا ، إذ إنّّه يجوز حذف حرف الجرّ مع مجروره إذا كان اسم المفعول علّمًا ، ثمّ إنّ علماء اللّغة العربيّة وعلماء الشّريعة الإسلاميّة استعملوا لفظتي : " اصطلاح " و " مصطلح " معًا ، والأولى هي أقدم وأكثر استعمالًا من الثّانية التي يُمكن اعتبارها اسم مفعول للفعل : " اصطلاح " ، كما يُمكن اعتبارها مصدرًا ميميًا ، وبهذا الاعتبار الأخير هي تحمل معنى الأولى .

إنّ اللفظ المنتشر والأكثر شيوعًا في الأوساط العلميّة في عصرنا الحديث هو " مصطلح " وليس " اصطلاح " ، وقلنا " المصطلح س " يستلزم أنّ الاتفاق قد حصل في شأنه ، أمّا قلنا : " الاصطلاح س " فلا يستلزم حصول الاتفاق عليه .

عرفنا ممّا سبق أنّ المصطلح هو لفظ ومفهوم والوسيط بينهما هو التعريف الذي سنعرض مفهومه وخصائصه وأنواعه بعد أنّ نتطرق إلى معنى المصطلح في الدّرس اللّسانيّ الغربيّ .

¹ يوسف (وغليسي) : إشكاليّة المصطلح في الخطاب النقديّ الجديد . ط 01 . الجزائر العاصمة : الدّار العربيّة للعلوم ناشرون . 1429 هـ ، 2008 م ، ص 26 .

1 . 1 . 2 . 2 . مفهوم المصطلح في الدرس اللساني الغربي :

تُستعمل في اللغات الأجنبية كلمات تكاد تكون متفقةً نطقاً وكتابةً كمقابل لكلمة مصطلح ،
ففي اللغة الفرنسية تُستعمل كلمة : " terme " ، وفي الإنجليزية : " term " ، وفي الألمانية :
" terminus " ، وفي الإسبانية : " termino " ، وهي كلمات ذات أصل لاتيني أو يوناني حيث
أننا نجد في اللاتينية الأصلين : " termen و terminus " الدالّين على النهاية أو الحدّ ، أمّا في
اليونانية فنجد : " terma و termo " التي من معانيهما الهدف أو المدى .

إنّ المتنبّع للفظ المصطلح في الدرس اللساني الغربي سيلحظ لا محالة أثر اللسانيات
الحديثة بمنطقاتها الفكرية ، وفروعها المعرفية ، ومدارسها المختلفة على مدلول هذه الكلمة ،
والأمر لا يغدو أن يكون غريباً ؛ ذلك أنّ علم المصطلح إنّما هو فرع من فروع اللسانيات التطبيقية
كما سنبينه فيما يأتي من البحث .

يرى Gay Rondeau أنّ المصطلح هو عبارة عن دليل لغويّ ، وإذا ما عدنا إلى اللسانيات
الحديثة فإننا نجد أب اللسانيات الحديثة " دي سوسور (1857 ، 1913 م) / F . De
Saussure " قد حدّد الدليل اللغويّ بدقة ، معتبراً أيّاه كياناً مركباً من دالّ ومدلول ، أي مجموعة
من الأصوات المنطوقة وصورة ذهنية (مفهوم) مرتبطة بها¹ . وعلى هذا الأساس فإنّ المصطلح
هو دليل لغويّ / signe linguistique ذو وجهين ، هما : الدالّ / signifiaient ، والمدلول
signifié/ ، ولكنّه ينفرد ويتميّز عن الأدلة اللغوية بميزات حيث إنّ المفهوم الذي يحمله المصطلح

¹ ينظر : فريدنان دي سوسور : علم اللغة العامّ ، ترجمة : يوثيل يوسف عزيز . ط 03 . بغداد : دار أفاق
عربية . 1985 م ، ص 122 .

هو المتحكم في ضيق واتساع دلالاته ، وأنّ هذا الأخير (المدلول) لا يتحدد إلّا من خلال المنظومة المفهوميّة التي ينتمي إليها كما أنّه يجب أن يحمل تسميّة واحدة .

حددت المنظّمة الدّوليّة للتّقييس (I. S. O) المصطلح بأنّه : " رمز يتّفق عليه للدّلالة على مفهوم ، ويتكوّن من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابيّة (الحروف) وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة . والمصطلح التّقني هو مصطلح يقتصر استعماله أو مضمونه على المختصّين في حقل معيّن " ¹ ، يتبين من هذا التعريف أنّ المصطلح هو أصوات منطوقة أو مكتوبة تحمل مفهوما متّفقا عليه ، كما أنّ المصطلح قد يكون رمزا كالرمز الخاصّ بمرض السرطان ، وقد يكون كلمة واحدة كما في مصطلح : " لسان " ، ويُمكن أن يكون عبارة كاملة ، أي أكثر من كلمة كمصطلح : " برمائي " .

هذا ، ويذهب اللّسانيّ المصريّ محمود فهمي حجازي إلى أنّ أقدم تعريف أوروبيّ للمصطلح ، هو : " المصطلح كلمة لها في اللّغة المتخصّصة معنى محدّد وصيغة محدّدة ، وعندما يظهر في اللّغة العادية يشعر المرء أنّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّد " ² ، فهذا التّعريف يربط المصطلح بالميدان الذي ينتمي إليه ، فبمجرد ذكر مصطلح ما ، فإنّ الدّهن يذهب إلى مجاله مباشرة .

وخلاصة القول : إنّ المصطلح في الدّرس اللّسانيّ الغربيّ هو عبارة عن دالّ واحد يحمل مدلولاً واحداً منسجماً مع مجموعة المدلولات المنتمية إلى ميدانه .

¹ معجم مفردات علم المصطلح (مؤسّسة إيزو / ISO : التّوصيّة 187) : مجلّة اللّسان العربيّ ، مكتب تنسيق التّعريب في الوطن العربيّ . العدد 22 . 1983 م ، ص 26 .

² محمود فهمي (حجازي) : الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح ، ص 11 .

1 . 1 . 2 . مفهوم التعريف ، خصائصه ، أنواعه ، ووظائفه :

يعرّف الثّهانويّ التعريف بأنّه : " جعلُ الذاتِ مشارًا بها إلى خارج إشارة وضعيّة ، ويقابلها التّكثير... وعند المنطقيين والمتكلمين هو الطّريق الموصل إلى المطلوب التّصوريّ ، ويسمّى معرفًا بكسر الراء المشددة وقولا شارحًا أيضًا ، ويسمّى حدّا ، أيضًا عند الأصوليين ، وأهل العربيّة ¹ ، فإذا كان المفهوم هو جملة المميزات التي ينفرد بها الشّيء فإنّ التعريف هو : تحديد لذلك المفهوم في مجال معيّن ، أي أنّه يُقدّم لنا السّيمات الدّلاليّة التي تشكّل المفهوم الواقع في الدّهن ، وبالتالي فإنّ ذبوع المصطلح وانتشاره هو نتيجة حتميّة لنجاح الصّياغة التي صيغ بها التعريف .

مما سبق يُمكن القول إنّ التعريف يجب أن يتوفر على الخصائص التالية :

- 1 - يجب أن ينصبّ على المفهوم لا على اللفظ ، لأنّه الضّابط لخصائص المفهوم .
- 2 - لابد أن يرتبط بمجال محدّد .
- 3 - التّركيز على السّيمات الدّلاليّة التي تكوّنه .
- 4 - يجب أن تكون المعلومات الخاصّة بالمفهوم محدّدة وموثوقا في صحّتها ، لأنّ التعريف هو الشّاهد على المفهوم . كما يجب أن يكون التعريف هو أبسط عبارة دالّة على المفهوم ، وأنّ تكون لغته متداولة .
- 5 - ليس من العلميّة التعريف بالمشتقات أو التعريف بالمرادف لأنّ التعريف يجب أن يكون عبارة شارحة للمفهوم .

¹ الثّهانويّ (محمّد عليّ) : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق : عليّ دحروج . ط 01 . بيروت: مكتبة لبنان ناشرون . 1996 م ، ج 01 ، ص 482 .

اختلف الباحثون في أنواع التعريفات ، وسأشير فيما يلي إلى بعضها بشكل مختصر .

. التعريف بالوظيفة : أي الاختصار على وظيفة المفهوم كتعريفنا للإعراب بأنه الإبانة عن المعنى عن طريق الألفاظ .

. التعريف بالخصائص كاللون أو الطول أو العرض كقولنا : الماء سائل عديم اللون .

. التعريف بالمكونات كقولنا : الماء هو عبارة عن اتحاد ذرتين من الأوكسجين وذرة من الهيدروجين .

هذا ، وللتعريف وظائف متعددة يُمكن حصرها في الآتي :

أ - وصف المفهوم وصفاً دقيقاً .

ب - تمييز المفهوم عن المفاهيم القريبة منه كمفهومي المبتدء والخبر في النحو العربي .

ج - استحضار المفاهيم القريبة من المفهوم المراد تعريفه .

وخلاصة القول إنّ المصطلح هو لفظٌ خاصٌ يحملُ معنى واحداً واضحاً إلى أقصى درجةٍ ممكنة ينتمي إلى تخصصٍ معيّن .

1 . 2 . علم المصطلح : النشأة والتطور

يُعتبر علم المصطلح أحد أهم وأحدث فروع اللسانيات التطبيقية ، وهي الجانب التطبيقي للسانيات العامة التي تُعنى بدراسة اللسان البشري دراسة علمية موضوعية ، بعيدة عن الذاتية ، تدرس اللسان البشري في كل مستوياته بدءًا بالمستوى الصوتي فالصرفي فالتركيبي ثم التداولي ، بُغية استخراج القوانين العامة التي يخضع لها ، أما اللسانيات التطبيقية فتسعى إلى تطبيق النظريات اللسانية لتعليم لغة ما قد تكون لغة الأم أو لغة أجنبية ، وتفرعت هي الأخرى إلى عدة علوم من بينها علم المصطلح .

إنَّ علم المصطلح يرتبط بكل العلوم الأخرى لأنه لا يُتصور أبدًا وجود علم من دون مصطلحات خاصة به ، فالمعرفة العلمية في كُنْهها هي مجموعة من المصطلحات المرتبطة فيما بينها ، والمشكلة لها ، والدليل على ذلك أن حذف مصطلحات أي معرفة علمية ، هو حذف لها .

من الملاحظ - في الوقت الراهن - أنَّ علم المصطلح قد حظي باهتمام الفلاسفة واللسانيين ؛ لأنَّ موضوعه يشكّل حجر الأساس في أي علم من العلوم ، كما أصبح هذا العلم يُدرّس في كثير من الجامعات الغربية والعربية باعتباره علمًا مستقلًا . ولأنَّ المصطلحات هي الأبواب التي نلج منها أي علم من العلوم فإنّه كان لزاما على الحكومات والأفراد أن يعتنوا به وبتدريسه في مختلف التخصصات وإنشاء المعاهد والمنظمات والهيئات التي تُعنى بقضاياها ، وتسعى لتطويره .

سبق وأنَّ أشرت أنَّ المصطلح هو عبارة عن لفظ يحمل مفهومًا معيّنًا منتميًا إلى ميدان معيّن ، لذلك فإنَّ العلم الذي يدرس المصطلحات يُعنى بدراسة المفاهيم في مجال ما ، وفي هذا

الإطار تُعرّف المنظّمة العالمية للتقييس علم المصطلح بأنّه : " دراسة ميدانيّة لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين متخصصة من النشاط البشريّ باعتبار وظيفتها الاجتماعية " ¹ .

من المسلّم به أنّ لكلّ علم موضوعاً خاصّاً به ، ولا يشذّ علم المصطلح عن هذه المسلّمة ، حيث يدور موضوعه في فلك المصطلحات كما أشارت إلى ذلك ماريا تريزا كابري حين قرّرت أنّ الموضوع الرئيس لعلم المصطلح هو : الوحدة المصطلحيّة .

إنّ الوحدة المصطلحيّة هي عبارة عن اتحاد لفظ ومفهوم له علاقة مع بقية المفاهيم المنتمية إلى ميدانه ، لذلك فعلم المصطلح " يدرس طبيعة المفاهيم وخصائصها ، وعلاقات بعضها ببعض ، ونظمها ووصفها ، وطبيعة المصطلحات ومكوناتها ، وعلاقاتها الممكنة واختصاراتها ، والعلامات والرموز الدالّة عليها ... وتوحيد المفاهيم والمصطلحات ، ومفاتيح المصطلحات الدوليّة وتدوين المصطلحات ووضع معجماتها ومداخلها الفكرية من حيث تتابعها وتوسيعها " ² . فقد أسالت قضية توحيد المصطلحات حيزاً كثيراً ، لذلك يبحث المشتغلون في هذا العلم عن السبل التي من خلالها يتمّ توحيد المصطلحات الخاصّة بكلّ ميدان .

وخلاصة القول إنّ علم المصطلح هو الدّراسة العلميّة للعلاقة القائمة بين المفاهيم والألفاظ المعبرة عنها ، حيث يهتمّ بوضع المصطلحات للمفاهيم الطارئة ، ويعمل على توحيدها وتخزينها ونشرها .

¹ عليّ (القاسميّ) : علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة . مجلّة اللّسان العربيّ ، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربيّ ، العدد 30 ، 1988 م ، ص 85 .

² محمود فهمي (حجازي) : الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح ، ص 19 ، 20 .

1 . 2 . 3 . النشاط الاصطلاحي عند العرب :

اهتم المشتغلون بالعلوم الإسلامية والعربية بالمصطلحات اهتماماً كبيراً ، ويتجلى ذلك في المؤلفات التي صنفت والكتب التي تُرجمت ، ولعلّ من أبرزها وأقدمها كتاب : " الزينة في المصطلحات الإسلامية العربية " لصاحبه أحمد بن حمدان الرازي (ت 320 هـ) حيث بين وشائج القرابة بين المصطلحات التي ذكرها ، كما أوضح العلاقة القائمة بين المصطلح الشرعي واللغوي ، والظاهر من هذا الكتاب أنّ غايته كانت دينية نظراً لما بين اللسان العربي المبين والقرآن الكريم من صلة وثيقة .

فالقرآن الكريم - كما هو معروف - أثر بشكلٍ واضح في المصطلحات اللغوية حيث نقل كثيراً من معانيها إلى معانٍ جديدة ذلك أنّ لغة العرب قبل مجيء الإسلام كانت تعبّر عن معاني البداوة والصّحراء ، والقرآن الكريم جعل ألفاظها أكثر اتساعاً ، وأرحب دلالةً .

فلا يُمكن إغفال أنّ العلوم الشرعية قد اهتمت بالمصطلحات اهتماماً كبيراً ، حتّى أنّه لا يكاد يُذكر علم المصطلح إلّا ويتبادر إلى الأذهان علم مصطلح الحديث الذي هو : " مجموعة القواعد والمسائل التي يُعرفُ بها حال الراوي من حيث القبول والردّ ، وأقسام الحديث الصحيح والحسن والضعيف وطرق التّحمل والأداء والجرح والتّعديل "¹ ، وقد ألّف في هذا العلم كثيرٌ من العلماء ، نذكر على سبيل المثال : زين الدّين بن الحسين (ت 816 هـ) صاحب كتاب : " الألفية في مصطلح الحديث " ، كما ألّف الحافظ بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) كتاباً سمّاه : " نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر " .

¹ محمّد عجاج (الخطيب) : أصول الحديث : علومه ومصطلحه . لبنان : دار الفكر . 1997 م ، ص 9 .

هذا ، ولا شك أنّ ألفاظ أي لغة من لغات العالم تُعرف تطوراً من حيث مدلولاتها ، واللغة العربية لا تشذّ عن ذلك ، إذ شهدت ألفاظها تحولاً كبيراً فكان لزاماً على العلماء أن يعرفوا المدلولات الجديدة لها ، وينبّهوا إلى ذلك ، ثم إنّ القرآن الكريم قد غيّر مفاهيم كثير من المصطلحات كالصلاة والزكاة والنفاق والكفر ، وفي هذا المعنى يُطالعنا أحمد بن فارس بقوله : " كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم . فلما جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام حالت أحوال ، ونُسخت ديانات ، وأبطلت أمور ، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع آخر بزيادات زیدت ، وشرائع شرعت ، وشرائط شرطت " ¹ .

كما ألف محمد بن أحمد الكاتب الخوارزمي (ت 387 هـ) كتابه : " مفاتيح العلوم " ، وهو كتاب يعجّ بالمصطلحات الشرعية ، ومصطلحات علوم اللغة ، ومصطلحات علوم اليونان ، وغيرهم من الأمم ، وقد ميّز فيه بين المصطلح العلمي واللفظ اللغوي ، ونسب الألفاظ التي أخذها إلى لغاتها الأصلية ، وكتابته هذا جعله في مقاليتين الأولى لعلوم الشريعة وما يقتزن بها وتشمل سنة أبواب ، والثانية العلوم الدخيلة ويعني بها العلوم البحتة والتطبيقية وتشمل تسعة أبواب ² .

هذا ، ويعدّ كتاب : " التعريفات " للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني (816 هـ) من أحسن وأشهر الكتب التي يعتمد عليها الباحثون ، بل إنّ العلماء الذين جاءوا بعده نقلوا عنه تعريفات كثيرة خاصة بمصطلحات بعض العلوم والفنون كالنحو والصرف والبلاغة والفقه والمنطق والفلسفة والتصوف وغيرها .

¹ ابن فارس (أحمد) : الصّاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، علّق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بسج . ط 01 . بيروت ، لبنان : دار الكتب العلميّة . 1417 هـ ، 1998 م ، ص 44 .

² حامد (صادق فنيبي) : مباحث في علم الدلالة والمصطلح . ط 01 . عمّان ، الأردن : دار ابن الجوزي . 1425 هـ ، 2005 م ، ص 125 .

وهناك كتاب ثانٍ أخذ شهرة واسعة في القديم والحديث ، هو : " كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم " لمحمّد علي الفارقي التّهانويّ (ت 1158 هـ) ، قال في مقدّمته عن أهميّة المصطلح في بناء صرح أي علم من العلوم : " إنّ أكثر ما يحتاج به في العلوم المدوّنة والفنون المروّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح ، فإنّ لكلّ علم اصطلاحاً به إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشّارع فيه إلى الاهتداء سبيلاً ولا إلى انفهامه دليلاً ¹ ، وقال عن كتابه : " ... رتّبته على فنّين : فنّ في الألفاظ العربيّة ، وفنّ في الألفاظ الأعجميّة " ² .

ومن العبارات التي تبين لنا الاهتمام الكبير الذي أولاه العلماء العرب للمصطلحات في مختلف الفنون قول الجاحظ (ت 255 هـ) عن المتكلّمين : " وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني ، وهم اشتقّوا لها من كلام العرب تلك الأسماء ، وهم اصطلحوا على تسميّة ما لم يكن له في لغة العرب اسم ، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف ، وقدوة لكل تابع " ³ ، وقال في كتابه الحيوان : " ولكلّ صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها " ⁴ ، فهذان النّصان يبيّنان اهتمام العلماء العرب بالمصطلحات ، وتخرجهم في اختيار المناسب منها في كلّ علم وفنّ .

كما وضع كثير من النّقاد العديد من المصطلحات الجديدة من ذلك ما وضعه قدامة بن جعفر في كتابه : " نقد الشّعر " ، حينما اكتشف معاني جديدة لم يُسبق إليها ، فاخترع لها أسماء من عنده .

¹ التّهانويّ (محمّد عليّ) : موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ج 01 ، ص 60 .

² المصدر نفسه ، ص 61 .

³ الجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر) : البيان والتبيين ، تحقيق وشرح : عبد السّلام هارون . ط 7 . القاهرة : مطبعة المدني . 1418 هـ ، 1998 م ، ج 01 ، ص 139 .

⁴ الجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر) : الحيوان ، تحقيق وشرح : عبد السّلام هارون . ط 2 . مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده . 1385 هـ ، 1965 م ، ج 03 ، ص 368 .

وجملة القول : إنّ الكتب التي ذكرناها وغيرها تبين مدى الاهتمام الذي أولاه العلماء العرب للمصطلح ، وحرصهم في إلباس المعاني الجديدة ألفاظاً دقيقة خاصة بها ، حيث حرصوا على أن يكون للمفهوم الواحد مصطلحاً واحداً معيّراً عنه ، ودالاً عليه ، لأنهم أدركوا الدور الذي يؤديه المصطلح في بناء العلم وتطوره ، فالقضية المصطلحية شغلت بال هؤلاء العلماء فاعتنوا بها عناية كبيرة ، والدليل على هذا الاهتمام هو تلك المصنفات الكثيرة التي ذكر فيها أصحابها مصطلحات مختلف العلوم والفنون ، كما أنّ المصطلحات المترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية تشهد على إدراك علماء اللغة العربية أهمية المصطلح ، ومكانته المركزية في أي علم من العلوم ، وتثبت قدرة اللغة العربية على استيعاب المفاهيم الطارئة ، والمصطلحات الوافدة .

1 . 2 . 2 . علم المصطلح في الدراسات الغربية :

تكاد تُجمع المراجع اللغوية المختلفة أنّ علم المصطلح عند الغربيين نشأ على يد المهندس النمساوي (Eugen Wüster) صاحب كتاب : " التوحيد الدولي للغات الهندسية " ، فهذا الرجل يُعتبر بحقّ واضع اللبّات الأولى لعلم المصطلح من خلال الرّسالة التي قدّمها لجامعة فيانّا (1931 م) ، ثمّ واصل العمل التّنظيري الجبار الذي قام به " فوستر " العالم السّوفيّاتي : " لوط " (D.S . Lott) المؤسس الفعلي للمدرسة السّوفيّاتيّة للاصطلاح .

إلاّ أنّه ثمة إرهابات أخرى سبقت أعمال " فوستر " و " لوط " حيث بدأ الأوروبيون يهتمون بالمصطلحات العلميّة نتيجة التّطور العلميّ المذهل والانفجار المعرفيّ الكبير الذي شهدته أوربا في القرن الثّامن عشر .

ومن أجل إيجاد المصطلحات المناسبة للكّم الهائل من المفاهيم الطّائرة أوّلًا ثمّ توحيدها في مرحلة ثانية ، بذل الأفراد والمؤسسات قصارى جهدهم ، فوضعت العديد من المصطلحات وفي علوم مختلفة من ذلك ما قام به ليني (Linné) الذي وضع مصطلحات في البيولوجيا ، وعلم النّبات ، كما قام كلّ من مورفو (Morveau) ولافوزيه (Lavoisier) بوضع مصطلحات في الكيمياء .

هذا ، وأدّت القرارات الرّسميّة للحكومات ، والرّغبة الحقيقيّة للعلماء في توحيد المصطلحات وتنميطها إلى عقد العديد من المؤتمرات الدّوليّة كمؤتمر علماء النبات عام (1867 م) ، ومؤتمر علماء الحيوان في (1889 م) ، ومؤتمر علماء الكيمياء (1892 م) . ومع مرور الوقت بدأ الاهتمام بقضيّة المصطلح بكلّ أبعادها يتضاعف يوماً بعد يوم ، وشرع العلماء في القرن المنصرم في وضع المعاجم المتخصّصة ، حيث وضع مجموعة من الخبراء الأوروبيين برئاسة المهندس

شلومان (shloman) في الفترة الممتدة ما بين (1906-1928 م) معجمًا متعدد اللغات (ستّ لغات) يحتوي على عدد كبير من المصطلحات العلميّة رُتبت حسب المفاهيم والعلاقات القائمة بينهما .

ويتجلى الاهتمام الكبير الذي أولاه الأوروبيون - حكومات وأفرادا - لقضية المصطلح أكثر من خلال الدواوين واللجان التي أنشأت في كثيرٍ من الدول ، إذ تُعتبر المؤسسة البريطانية للتنميط (British standards institution) أقدم هذه الدواوين ، حيث تأسست عام (1901 م) ، ثم أنشأت بعدها المؤسسة الدوليّة للتنميط ، أو ما يُعرف بـ " ISO : International standards organisation) سنة (1921 م) ، ومع بلوغ علم المصطلح أوجه وتزايد الحاجة الملحة في وضع وتصنيف وتوحيد وتحزين واسترجاع المصطلحات أنشأ : (المركز الدوليّ لعلم المصطلح/ Infoterm) عام (1971 م) .

إنّ هذه المصطلحات التي وُضعت ، والمعاجم التي أُلفت ، والمؤتمرات التي عُقدت ، واللجان والدواوين التي نشأت تعطينا صورةً عن المراحل التي مرّ بها علم المصطلح قبل أن يصبح علمًا مكتمل البناء .

أمّا المراحل المواليّة أي بعد صدور كتاب " فوستر " فهي المراحل التي شهد فيها علم المصطلح تنظيمًا محكمًا ونموًا سريعًا وتشعبًا واسعًا ، ويُمكن أن نقسمها إلى أربع مراحل كما أكّدت ذلك ماريا تريزا كابري :

مرحلة الأصول (1930-1960 م) : وتمثّل اللبّات الأولى والأساسيّة لعلم المصطلح ، وكانت بزعامة " فوستر " و " لوط " كما رأينا .

1 - مرحلة التّظيم (1960 - 1975 م) : وهي المرحلة التي عرفت قفزة نوعيّة في استثمار علم المصطلح نظراً لتطور آليات التّخزين والتّوثيق كما شهدت تعاوناً دولياً كبيراً .

2 - مرحلة الازدهار (1975 - 1985 م) : إنّ أهمّ ما عرفته هذه الفترة هو ظهور مفهوم التّخطيط اللّغويّ ، وظهور المعالجة الآليّة للمصطلحات .

3 - مرحلة الآفاق الواسعة (1985 م إلى يومنا هذا) : شهدت هذه المرحلة تطوراً في المعلوماتيّة مما سهّل على المصطلحيين عملهم ، وأصبحت تقنية تخزين ونشر المصطلحات فعّالة وسهلة وبلغ التّعاون الدوليّ في هذه الفترة غايته ¹ .

¹ ينظر : ماريا (تيرازا كابري) : المصطلحيّة النّظريّة والمنهجية والتّطبيقات . ترجمة : محمّد أمطوش . ط 1 . إريد، الأردن : عالم الكتب الحديث . 2012 م ، ص 9 .

1 . 3 . أقسام علم المصطلح :

قُسمت اللّسانيّات حسب العموم والخصوص إلى : لسانيّات عامّة تُعنى بدراسة اللّغة البشريّة كظاهرة تشترك فيها جميع الشّعوب ، تحاول وصف القوانين الصّرفيّة والصّوتيّة والتركيبية والدّلالية المشتركة بين اللّغات البشريّة ، ولسانيّات خاصّة تهتمّ بدراسة لغة معيّنة . وتبعاً لهذا التّقسيم قُسم علم المصطلح إلى عامّ وخاصّ .

1 . 3 . 1 . علم المصطلح العامّ :

وهو العلم الذي يُعنى بدراسة المصطلح بغضّ النّظر عن العلم الذي ينتمي إليه ، حيث يدرس خصائصه والعلاقة القائمة بين ركنيه ، والرّموز التي يُمكن أن تختصره ، وكيفيّة تدوينه وتخزينه ، أي أنّه يدرس كلّ الجوانب المتعلقة بالمصطلح دون النّظر إلى الميدان الذي ينتمي إليه أو لغته .

1 . 3 . 2 . علم المصطلح الخاصّ :

يُعنى هذا القسم بمصطلحات علم معيّن ، فهو " يتضمن تلك القواعد الخاصّة بالمصطلحات في لغة مفردة مثل اللّغة العربيّة أو اللّغة الفرنسيّة"¹.

هذا ، ويتداخل علم المصطلح مع كثيرٍ من العلوم نظراً لمكانة المصطلحات في كلّ علم أو فنّ، وطبيعة العصر الذي نعيشه (تداخل العلوم وتكاملها) ، وسنقتصر الحديث عن العلوم اللّسانية المتداخلة مع علم المصطلح فيما يلي .

¹ بو عبد الله (لعبيدي) : مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحيّة . تيزي وزو : دار الأمل للطباعة والنّشر والتّوزيع . 2012 م ، ص 71 .

1 . 4 . علم المصطلح والعلوم اللسانية : التشابه والاختلاف

يتداخل علم المصطلح مع مختلف العلوم باعتباره علم العلوم ، حيث لا يخلو أي علم من مصطلحات خاصة به ، ثم إننا في العصر الحالي بحاجة ماسة لتضافر العلوم للوصول إلى نتائج طريفة ودقيقة . ويمكن القول : إن علم المصطلح وُلد من رحم اللسانيات العامة حينما أحتيج إلى دراسات علمية تضبط المصطلحات وتوحدّها .

فعلم المصطلح هو فرع من فروع اللسانيات التطبيقية التي يسعى المشتغلون بها سعيًا حثيثًا إلى تطبيق النظريات اللسانية على اختلاف مبادئها ووجهات نظر أصحابها من أجل تعليم لغة ما بأعلى مردود ، وأقل مجهود .

وإذا أردنا أن ندقق فنقول : إن علم المصطلح هو فرع من فروع اللسانيات التطبيقية ، حيث شهد القرن الماضي ظهور العديد من العلوم المتفرعة عن اللسانيات العامة ، ويمكن تفسير هذا التفرع بالاهتمام المتزايد الذي أولاه العلماء للغة بدراستها في كل مستوياتهم (الصرفي ، الصوتي التركيبي ، التداولي) ، وبكل أبعادها : (البعد الاجتماعي ، النفسي ، التواصل ، التاريخي ، الثقافي ، الوظيفي ...) ، كما أن تكاثر العلوم اللسانية يعكس وبوضوح شديد اختلاف المنظرين والمفكرين والباحثين في المرجعيات والمنطلقات والغايات .

إن المتأمل في العلوم اللسانية الحديثة سيلحظ وشائج قرابة ونقاط تقاطع بين هذه العلوم من جهة وأوجه تباين ونقاط اختلاف من جهة ثانية ، فعلم المصطلح يشترك مع جملة من العلوم في خصائص وينفرد عنها في خصائص أخرى ، ولعل أبرز هذه العلوم : اللسانيات وعلم الدلالة وعلم صناعة المعاجم .

1 . 4 . 1 . علم المصطلح واللّسانيّات العامّة / Linguistique général :

تهتمّ اللّسانيّات العامّة بدراسة اللّسان البشريّ دراسة موضوعيّة علميّة بتطبيق منهج معيّن ، وغايتها في ذلك استنباط وحدات اللّسان* ووصف قواعده أو تفسيرها ، وقواعد اللّسان تشمل أربعة مستويات ، بدءًا بالمستوى الصّوتيّ / Phonologie ، فالمستوى الصّرفيّ / Morphologie ، ثمّ التّركيبيّ / Syntaxe ، وأخيرًا المستوى التّدائيّ / pragmatique .

إذن فاللّسانيّات تتخذ من اللّسان البشريّ موضوعًا لها لتستخرج الوحدات التي تضبطه ، وتصف القوانين التي تحكمه من النّاحيّة الصّوتيّة ، وذلك من خلال دراسة مخارج الحروف وصفاتها ، ومن الجانب الصّرفيّ أي : بنية الكلمة ، وهي مستقلة عن التّركيب ، فما من كلمة في اللّغة العربيّة إلّا ولها وزن خاصّ بها وللكلمات المتكافئة معها ، ولكلّ وزن دلّالته الخاصّة ، كما تدرس المستوى التّركيبيّ ، أي : علاقة الكلمات مع بعضها بعض في الجملة كعلاقة الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وغيرها من العلاقات ، وتُعنى كذلك بدراسة الجانب المتدوال من اللّغة ، بينما يقتصر علم المصطلح على دراسة العلاقة القائمة بين المفهوم واللفظ الذي يحمله ، أي : أنّه يبحث عن المفردات التي يُمكن أنّ تحمل المفاهيم الطارئة المحددة تحديدًا دقيقًا سلفًا ، ثمّ يعمل المتخصّصون على توحيد المصطلحات .

يجدر بنا أنّ نشير إلى أنّ هناك من جعل من علم المصطلح علمًا قائمًا بذاته مستقلًا بنفسه ، وهناك من جعله فرعًا من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة وجزءًا لا يتجزأ منها ، والرأي الثّاني هو الأقرب إلى المنطق ، على اعتبار أنّ علم المصطلح يستعين باللّسانيّات العامّة في مختلف بحوثه ، فتوليد

* وحدات اللّسان هي الحرف والكلمة والجملة وسنتطرق إليها فيما يلي من البحث باعتبارها مصطلحات نحويّة وردت في مدوّنة هذا البحث .

المصطلح يفرض على المشتغل بهذا العلم معرفة قواعد اللّغة التي ينتمي إليها المصطلح ، والعلم الذي يُعنى بدراسة قواعد اللّغة الصّوتية والصّرفية والتركيبية والدّلالية هو اللّسانيّات ، فصناعة المصطلح العربيّ مثلاً تفرض على الباحث الإلمام بقوانين اللّغة العربيّة في كلّ مستوياتها (خاصة الصّوتية والصّرفية) حتّى يكون المصطلح قابلاً للتداول .

هذا ، وتطلق اللّسانيّات في دراستها للكلمة من الدّالّ نحو المدلول ، بينما يتّخذ علم المصطلح اتجاهاً معاكساً في دراسته للمصطلح العلميّ إذ ينطلق من المدلول نحو الدّالّ ، فيحدد المفهوم بدقّة ثم يختار له التّسمية المناسبة .

ومن الفروق الجوهرية بين اللّسانيّات وعلم المصطلح هو أنّ الأولى تدرس الكلمة والتي لا يتحدد معناها إلّا من خلال السّياق ، بينما يتناول الثّاني المصطلح والذي يرفض الخضوع إلى السّياق بل يجنح إلى الدّقة والأحادية في المعنى .

كما يُمكننا أن ننتع علم المصطلح بأنّه : علم آنيّ / Synchronique ، لأنّه لا يهتمّ بالجانب التّاريخيّ للمفاهيم ، وإنّما يبحث عنها في الحالة المعاصرة فيحددها تحديداً دقيقاً ، ثمّ يبحث عن التّسميات التي يُمكن أن تحملها ، أمّا اللّسانيّات فقد تهتمّ بتاريخ الكلمة لتكشف عن أصلها وكيفية تطورها عبر الأزمنة ، وهذا ما أطلق عليه باللّسانيّات التّاريخية .

ويعتني علم المصطلح بالجانب المكتوب أكثر من المنطوق ؛ ذلك أنّ المصطلحات تُستخدم في المطبوعات المختلفة أولاً ، بينما يتّخذ البحث اللّسانيّ من الجانب المنطوق للّغة منطلقاً له ، فاللّغة أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أعراضهم على حدّ تعبير ابن جنّي (ت393هـ) . كما يُمكننا أن نشير إلى أنّ علم المصطلح يجعل أحياناً من المعيارية منهجاً له ، ويُمكن تفسير ذلك بالرّغبة

الملحة للمشتغلين به في توحيد المصطلحات ، أمّا اللّسانيّات فإنّها ترفض رفضاً قاطعاً هذا المنهج لأنّه ينفي عنها صفة العلميّة الملازمة لها .

بقي أنّ نشير إلى أنّ علم المصطلح لا يهتم باللّغة العامّة سواء كانت فصيحة أمّ دارجة ، لأنّ طبيعة المصطلح العلميّ تحتمّ ذلك ، عكس اللّسانيّات التي قد " تُعني باللّهجات على اختلافها وتعدّها ولا تفضّل الفصحى أو اللّغة المشتركة أو اللّغة الأدبيّة على أيّ منها ¹ ، فاللّسانيّات علم يهتمّ بدراسة اللّغة الفصحى وغيرها من اللّهجات ، بينما يدرس علم المصطلح اللّغة الفصحى فقط .

¹ أحمد (قدور) : اللّسانيّات والمصطلح ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة . دمشق : المجلد 81 ، ج 04 ، ص 01 .

1 . 4 . 2 . علم المصطلح وعلم الدلالة / Sémantique :

يُعتبر علم المصطلح فرع من فروع اللسانيّات التّطبيقيّة بينما علم الدلالة هو فرع من فروع اللسانيّات العامّة ، حيث يهتمّ الأوّل بدراسة المنظومات المفهوميّة والعلاقات التي تربط بينها داخل حقل معيّن ، وذلك بالضبط الدّقيق للمفاهيم وإلباسها التّسميّات المناسبة لها ، في حين يهتمّ الثاني بدراسة المعنى ، والشّروط التي يجب أن تتوفر في الرّمز* حتّى يكون قادرًا على حمل المعنى ، والرّمز هاهنا قد يكون علامة في الطّريق أو إشارة بأيّ عضو من أعضاء الجسد ، كما يُمكن أن يكون عبارة عن كلمات أو جمل أي : الدلالة يهتم بدراسة الأصوات اللّغويّة وغير اللّغويّة ، أمّا علم المصطلح فيتصدّى لدراسة المفاهيم ، وعلاقتها بالأدلة التي تحملها ، وأسس وضع هذه الأدلة ، وعلاقة المفاهيم فيما بينها داخل التّخصّص الواحد ، في حين يتصدّى علم الدلالة لدراسة المعنى بصفة عامّة .

ويُمكننا أن نصف علم الدلالة بالعلم الوصفيّ البحت ، بينما قد يخرج علم المصطلح عن الوصفيّة والوظيفيّة إلى المعياريّة .

* الرّمز هو : مثير بديلٍ يستدعي نفس الاستجابة التي قد يستدعيها شيء آخر عند حضوره ومن هنا قيل إنّ الكلمات هي رموز لأنّها تمثّل شيئًا ، كما عرّفت اللّغة بأنّها نظام من الرّموز الصّوتيّة العرفيّة ، ينظر: أحمد (مختار عمر) : علم الدلالة . ط 2 . القاهرة : عالم الكتب . 1988 م ، ص 13 .

1 . 4 . 3 . علم المصطلح والصناعة المعجمية / Lexicographie :

أدى الاهتمام المتزايد بالترجمة والهندسة اللغوية إلى تداخل كبير بين علم المصطلح والصناعة المعجمية إلى حد أن أصبح بعض الباحثين لا يفرقون بينهما ، ولا يعرفون الحدود الفاصلة بينهما ، والحقيقة أن الأول يدرس علاقة المفهوم بالتسمية في تخصص معين ، وتدرس الثانية الكلمة من خلال المعجم العام .

قلنا سابقاً إن من بين اهتمامات علم المصطلح هو دراسة العلاقة القائمة بين المفهوم واللفظ الذي يحمله ، وفي هذه النقطة يتقاطع مع المعجمية على اعتبار أنها تُعنى بدراسة دلالة الألفاظ ثم تعمل على تصنيفها وفق معطيات معينة كالبنية والاشتقاق والتوليد ، وهي مسائل تشترك فيها مع علم المصطلح . رغم ذلك فإن المتخصص في علم المصطلح ينطلق في عمله من المفاهيم باحثاً لها عن الألفاظ التي يمكن أن تحملها ، في حين ينطلق المشتغل بالمعجمية من الألفاظ باحثاً عن الدلالات المناسبة لها .

كما أن علم صناعة المعاجم يهتم بتنظيم وترتيب الألفاظ وفق طريقة معينة في قوائم ، ويُعنى بوضع المنهجيات في صناعة المعاجم والقواميس على تعدد أنواعها واختلاف أشكالها ، فعلم صناعة المعاجم هو الدراسة العلمية التطبيقية التي تهدف إلى وضع منهجيات علمية مضبوطة ودقيقة تصنع على إثرها المعاجم العامة والمتخصصة . بينما علم المصطلح فهو علم يهتم بإيجاد المصطلحات للمفاهيم الطارئة ، كما يُعنى بدراسة العلاقة القائمة بين المفاهيم والمصطلحات التي تحملها ، ثم يعمل في مرحلة ثانية على توحيد هذه المصطلحات .

1 . 5 . ضوابط وضع المصطلح :

إنّ مبحث قواعد أو ضوابط وضع المصطلح اللّغويّ للمفهوم الجديد من المباحث المهمّة في علم المصطلح ، اعتنت به الهيئات والمؤسسات وأولته الحكومات اهتمامًا كبيرًا ، إلّا أنّ القرارات الرّسميّة لا تزال حبرًا على ورق .

فالمصطلح العلميّ عموماً واللّسانيّ خصوصًا لا يزال يعيش فوضى عارمة ، تمثلت في تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد وتعدد المفاهيم للمصطلح الواحد ، والسّبب يعود - في الأساس - إلى الفرديّة في الوضع ، والاعتباطيّة في التّوليد .

هذه الفوضى نتج عنها جدلٌ كبير - من قبل المتخصّصين وغير المتخصّصين - في الشّروط والضّوابط الّتي يجب أن تُتّبع في توليد المصطلحات ، والّتي يُمكن حصرها في ضوابط خاصّة بالوضع ، وأخرى بالواقع .

1 . 5 . 1 . الضّوابط الخاصّة بوضع المصطلح :

1 - أن يتّفق أصحاب التّخصّص الّذي ينتمي إليه المصطلح على تأديته معنى واحدًا ومحدّدًا ، مع ضرورة " وجود علاقة بين المعنى الأصليّ والمعنى الجديد ، ولا يشترط أن تكون هذه العلاقة قد وصلت إلى حدّ المطابقة ؛ بل يُكتفى بأدناها " ¹ ، وهذه العلاقة لا تخرج عن كونها مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين المدلول الاصطلاحيّ والمدلول اللّغويّ .

¹ عمّار (ساسي) : صناعة المصطلح في اللّسان العربيّ - نحو مشروع تعريب المصطلح العلميّ من ترجمته إلى صناعته ، ص 96 .

2 - ضبط المفهوم الذي يحيل إليه المصطلح ضبطاً دقيقاً مع مراعاة نظام المفاهيم المنتمية إلى حقله المعرفي التي قد تتداخل معه أو تلتبس به ، وفي هذا الإطار يقول محمود فهمي حجازي : " وضوح المصطلح المفرد يرتبط في المقام الأول بوضوح المفهوم الذي يدلّ عليه المصطلح ، ويتحدّد في إطار نظام المفاهيم في داخل التخصّص الواحد "¹ ، وهذا لا يمكنه أن يتحقّق إلّا إذا كان واضع المصطلح على دراية تامّة بجملة مفاهيم التخصّص الذي ينتمي إليه المصطلح المراد وضعه .

3 - استعمال اللفظ الأحادي في معناه وتجنب المترادف والمشتراك اللفظي واللفظ الغامض والمبهم القليل الاستعمال .

4 - ضرورة خضوع المصطلح لقواعد اللغة العربيّة التي وُضع بها ، سواء أعلق الأمر بالقواعد الصوتيّة أم الصّرفيّة أم النّحويّة أم الدلاليّة ، إضافة إلى الأسس الأخرى كقابليّته للاشتقاق ، وغيرها من الأسس التي تحفظ للغة خصوصيّاتها .

5 - البحث في التّراث العربيّ عن الألفاظ التي يُمكن أنّ تحمل المفاهيم الطارئة أو الوافدة قبل اللّجوء إلى التّعريب ، وفي هذا المعنى يقول عليّ القاسميّ : " من الأفضل العودة إلى التراث لاستكناه مصطلحاته والاستفادة منها في التعبير عن أغراضنا المستجدة "² ، فالترّاث العربيّ يزخر بثروة كبيرة من الألفاظ التي يُمكن إحيائها وتوظيفها في حمل المفاهيم الجديدة .

1 . 5 . 2 . الضوابط الخاصّة بوضع المصطلح :

¹ محمود فهمي (حجازي) : الأسس اللغويّة لعلم المصطلح ، ص 11 ، 12 .

² عليّ (القاسميّ) : لماذا أُهمّل المصطلح التراثيّ ؟ . المناظرة (مجلّة فصليّة تعنى بالمفاهيم والمناهج) ، الرّباط : العدد 6 ، 1993 م ، ص 36 .

إنّ الضوابط المذكورة سابقاً تتجَرّ عنها ضوابط أخرى يجب أن تتوفر في واضع المصطلح ، وهذه الضوابط هي عبارة عن صفات للمتخصّص الواضع ، يُمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - الإلمام بحقيقة المصطلح وبمجموعة الظروف الموصلة لبنائه والأمور المؤثرة فيه وفي انتشاره.

2 - قدرة الواضع للمصطلح على استغلال هذه الطرق استغلالاً سليماً .

3 - مراعاة جانب البيئة التي نشأ فيها المصطلح من جهة ، وجوانب البيئة التي سيوضع فيها من جهة أخرى حتّى يُضمن له التداول .

4 - متابعة نشأة المصطلح الذي يُراد اختيار المقابل له في اللغة الأم بلفظه ومفهومه ، حتّى يتم اختيار اللفظ الأنسب من حيث الدلالة .

5 - مراعاة علاقة ذلك المصطلح بالمصطلحات الأخرى الموجودة معه في التخصّص نفسه .

6 - اختيار الطريقة المثلى في توظيف اللغة لاختيار اللفظ المناسب لذلك المفهوم وذلك بغرض

الاستخدام العلميّ في مختلف الأبحاث والدراسات .¹

هذا ، وليس من المعقول أنّ يضع متخصص في الأدب مصطلحات خاصّة باللغة ، فما بالك أن يضع متخصص في الرياضيات مصطلحات خاصّة بالطب ، لذلك يشترط في واضع المصطلح أن يكون متخصصاً في الميدان المنتمي إليه المصطلح المراد وضعه ، وأن يكون مشهوداً له بالتمكّن من تخصّصه ، متقناً لأكثر من لغة فضلاً على تمكنه من لغة المصطلح المراد وضعه ، ثم إن يتمتع بثقافة علميّة واسعة لأنّ المصطلح الواحد قد يُستعمل في أكثر من تخصّص ، وهو ما أطلق عليه بعض اللسانيين المصطلح الرخّال ، كما هو الشأن في مصطلحي القياس والعلة اللذان نجدهما في ثلاثة علوم هي النحو والفقه والفلسفة .

¹ ينظر : مصطفى طاهر (الحيادة) : من قضايا المصطلح اللغويّ العربيّ . ط 01 . عمّان ، الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع . 2003 م ، ص 134 ، 137 .

وخلص القول : إنّ صناعة المصطلح ليس بالأمر اليسير ، إذ لابد أن تتوفر في الواضع المتخصص شروطٌ معينة تتمثل في التحكم في أكثر من لغة ، والثقافة العالية ، كما يجب أن تتوفر في المصطلح الموضوع ضوابط صارمة حتّى يسهل تداوله بين الناس ؛ لأنّ المصطلح هو الذي ينتج المعرفة ويؤدي دورًا هامًا في توحيد الفكر ، ويسهل عمليتي التّوصيل والتّحصيل ، فتطور أي علم مرهون بدقّة نظامه المصطلحي .

2 . الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ، ومفهومه للنحو :

قبل الشروع في تعريف علم النحو والأسباب التي أدت إلى وضعه والمراحل التي مرّ بها والنحاة الذين يعتمد عليهم العلامة عبد الرحمن الحاج صالح في أبحاثه ، لا بد أن أعرف بهذا العالم وبأبحاثه .

2 . 1 . التعريف بالعلامة عبد الرحمن الحاج صالح ، وأعماله :

يُعتبر العلامة الجزائريّ عبد الرحمن الحاج صالح من أشهر اللسانيّين على المستويين العربيّ والعالميّ ، ولم يكن ليبلغ هذه المكانة لولا أعماله العلميّة القيّمة التي أصبحت مطلوبة في مشارق الأرض ومغاربها ، وهي أبحاث جديرة بأن تُدرس وتُدرّس وتُشرح وتبسّط .

جاء في غلاف كتابه بحوث ودراسات في علوم اللّسان النّص التّالي : " ولد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بمدينة وهران سنة 1927 م . درس في مصر وفي بوردو . تحصل على التّبريز من باريس ودكتوراه الدّولة في اللّسانيّات من جامعة باريس - السّربون - كان أستاذًا بجامعة الرّباط سنة 1961 م إلى سنة 1962 وجامعة الجزائر بعد ذلك ، وصار مديرًا لمعهد العلوم اللّسانيّة بالجزائر ثمّ مديرًا لمركز البحوث العلميّة لترقية اللّغة العربيّة وعيّنه الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للمجمع الجزائريّ للّغة العربيّة سنة 2000 م ، وهو عضو في المجمع الآتيّة : دمشق وبغداد وعمّان والقاهرة . ويُشرف على مشروع الذخيرة العربيّ الدوليّ ¹ .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في علوم اللّسان . الرّغاية ، الجزائر : المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعية . 2007 م ، ج 01 ، الصّفحة الأخيرة من الغلاف الخارجيّ .

يقول عنه تلميذه التّوّاتي بن التّوّاتي : " تقدّم إلى الكُتّاب كما يتقدّم سائر طلاب العلم لحفظ القرآن في مسقط رأسه وهران ، وتعلّم بمدارس جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين " ¹.

كما جاء في غلاف أطروحة دكتوراه العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح :

" Abderrahmane Hadj – Salahe agrégé de langue et littérature arabes et docteur d'état en linguistique de l'université de paris Sorbonne .

Actuellement professeur émérite à l' université d' Alger et président de l' Académie algérienne de la langue arabe et membre également des académies de Damas ; Bagdad ; Amman et le Cair " ².

إذن فالعلامة عبد الرّحمن الحاج صالح مُجاز في اللّغة العربيّة وآدابها ، ومتحصل على دكتوراه دولة في اللّسانيّات من جامعة السّربون بباريس .

الآن هو أستاذ كرسيّ مبرز في جامعة الجزائر، ورئيس المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة ، وعضو دائم في المجامع التّالية : دمشق ، بغداد ، عمّان ، والقاهرة .

فهذه الرّحلة الطّويلة في طلب العلم وتعليمه في الجامعات الجزائريّة والعربيّة والغربيّة ومشاركاته في الملتقيات الدوليّة واحتكاكه بنظرائه اللّسانيّين على اختلاف مدارسهم وأفكارهم جعلت العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح لسانيّاً مشهوراً ، وباحثاً كبيراً يجيد قراءة التراث العربيّ القديم ، ويشرح ما استُغلق منه ، ويضيف له أفكاره العلميّة الأصيلة .

¹ التّوّاتي (ابن التّوّاتي) : المدارس النّحويّة . الرّويّة ، الجزائر : دار الوعي ، 2008 م ، ص 140 .

² Hadj-Salah (Abderrahmane) : Linguistique arabe et linguistique générale essai de méthodologie et d'épistémologie de ' ilm- al - 'arabiyyaa -. Règhaia , Algérie .
couverture de fin du tome 2.

كما أنَّ الأستاذ عبد الرَّحمن الحاج صالح متحكّم في اللّغات الأجنبيّة ، ومتمكّن من اللّسانيّات الغربيّة بمختلف مدارسها وتوجّهاتها ، فموضوع بحثه في الدّكتوراه كان :

«Linguistique arabe et linguistique générale –essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ilm – al – 'arabiyya– ».

ولهذا العالم حضور شبه دائم في الملتقيات الدّوليّة والمحافل العلميّة بحكم عضويّته في المجمع العربيّة والدوليّة ، وفي كثير من المجالس العلميّة الدّوليّة ، وفي تحرير بعض المجلّات العربيّة والدّوليّة كالمجلّة الألمانيّة :

« Z . fuir Phonetik Sprachwissenfaft und Kummunikation forschung ».

وكذا علاقاته الوطيدة باللّسانيّين الغربيّين والعرب .

تُظهر أبحاث الأستاذ الحاج صالح أنّه مولع بفكر علماء اللّغة العربيّة القدماء على رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175 هـ) ، حيث عكف على دراسة فكره من خلال كتاب تلميذه سيبويه (ت 185 هـ) الذي حوى خمسمائة قول للخليل . إضافة إلى ذلك فإنّ الأستاذ عبد الرَّحمن الحاج صالح هو صاحب النّظرية اللّسانيّة المعروفة : بالنّظرية الخليليّة الحديثة / la théorie new- khalilienne ، ورئيس مشروع الذخيرة العربيّة الدّوليّ .

أمّا أبحاثه فقد عزّ نظيرها ، وقلّ مثيلها بدليل تهافت الباحثين عليها من المشرق والمغرب ، وهي عبارة عن مجموعة من الكتب والمقالات المنشورة في مجلّة اللّسانيّات الصادرة عن مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة بالجزائر العاصمة ، ومجلّة مجمع اللّغة العربيّة بالجزائر ، ومجلّات المجمع العربيّة المذكورة آنفًا .

أولًا : كتبه : للأستاذ عبد الرَّحمن الحاج صالح خمسة كتب ، هي :

- بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة في جزأين .

- السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة .

- بحوث ودراسات في علوم اللّسان العامّ .

- منطق العرب في علوم اللّسان .

- الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة .

ثانيا : النّظرية الخليليّة الحديثة :

إنّ النّظرية الخليليّة الحديثة هي نظرية لسانيّة عربيّة ، ظهرت بوادرها الأولى سنة 1979 م ، استمدّت أسسها ومفاهيمها من التّراث العربيّ الأصيل ، أي : من فكر الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175 هـ) وشيوخه وتلامذته (سُميت بالخليليّة تليفاً لأراء الخليل) ، فهي بمثابة نظرية على نظريّة (Métathéorie) أي : أنّها قراءة جديدة للتّراث العربيّ الأصيل من منظور علميّ باستغلال ما توصلت إليه اللّسانيّات الحديثة بمختلف نظريّاتها ، واستخدام أحدث الوسائل والأجهزة التكنولوجيّة المساعدة على فهم الظواهر اللّغويّة ، يقول مؤسس هذه النّظرية : " .. هذا وقد حاولنا منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أنّ نحلّل ما وصل إلينا من تراث فيما يخصّ ميدان اللّغة وبخاصّة ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الخليليّة . وكلّ ذلك بالنّظر في الوقت نفسه فيما توصلت إليه اللّسانيّات الغربيّة ¹ ، فبهذه المزوجة بين التّراث العربيّ واللّسانيّات الغربيّة الحديثة استطاع الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح أن يخرج هذه النّظرية إلى الوجود .

ثالثا : مشروع الدّخيرة العربيّة الدّوليّ .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة . الرّعاية ، الجزائر : المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعية . 2007 م ، ج 01 ، ص 28 .

هذا المشروع هو عبارة عن قاعدة معطيات (نصوص عربيّة قديمة وحديثة ، ومحاضرات جامعيّة ، ومعاجم قديمة وحديثة أحاديّة اللّغة ومتعدّتها ، إضافة إلى المقالات والأبحاث العلميّة وغيرها) . فالغاية منه هو استغلال القدرات التخزينيّة اللامحدودة للحاسوب إذ سـ" يُمكن الباحث العربيّ أيّا كان وأينما كان من العثور على معلومات شتّى من واقع استعمال العربيّة بكيفية آليّة وفي وقت وجيز"¹ ، والهيئة المشرفة عليه هي المنظمة العربيّة للتربيّة والثّقافة والعلوم التابعة لجامعة الدّول العربيّة .

إنّ مشروعًا كهذا سيستفيد منه الباحثون المتخصّصون والمتقّفون والمتعلّمون وغيرهم ، إذ سيوفّر لهم المال والوقت والجُهد ، وسيقدّم لهم المعلومة في أقصر وقتٍ ممكن ، يقول صاحبه : " إنّ الدّخيرة العربيّة تخصّ التّعليم الذاتيّ والتّدريب من جهة ، وهي من جهة أخرى مدوّنة ضخمة (قابلة للتّجدد وللزيادة باستمرار وعلى ممرّ الأيام) للتراث العربيّ الإسلاميّ ولجميع ميادين العلوم والتكنولوجيا الحديثة وهي مفتوحة على الخارج على الدّوام "² ، وهذه الخاصيّة (الانفتاح والقابليّة للزيادة) تجعل من الدّخيرة مستودعًا غنيًا بأمّهات الكتب القديمة والحديثة ، اللّغويّة والأدبيّة والعلميّة والدّينيّة وغيرها من التّخصّصات .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 01 ، ص 396 .

² عبد الرّحمن (الحاج صالح) : الدّخيرة العربيّة ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها ، مجلّة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة . دار هومة . العدد 18 ، السّنة التاسعة ، صفر 1435 هـ / ديسمبر 2013 م ، ص 12 .

2 . 2 . مفهوم علم النّحو :

قبل عرض المصطلحات النّحويّة التي استخرجناها من أبحاث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح ، يجدر بنا التّطرق إلى مفهوم النّحو عنده وعند العلماء الذين يعتمد عليهم ، كما سنتعرض إلى كتاب سيبويه وقيّمته العلميّة ومكانته في علوم اللّغة العربيّة عموما والنّحو خصوصًا .

عاشت اللّغة العربيّة - كما هو معروف - في شبه الجزيرة العربيّة نقيّة سليمة لا يعتريها لحن ، ولا يشوبها تحريف ، عاشت هكذا إلى أن بزغ فجر الإسلام وبدأت تفتح الأمصار، ودخل النّاس في دين الله أفواجا فانتشر اللّحن على الألسنة واستفحل ، فشمر اللّغويّون عن ساعد الجدّ ليحموا اللّغة العربيّة من عادية اللّحن ، وفي ذلك يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح : " ... من المعروف أن انتشار الإسلام في القرن الأوّل من الهجرة كان سببًا في امتزاج العرب بغيرهم وتداخلهم وتعايشهم في حواضر الإسلام التي بناها المسلمون كالقوفة والبصرة وحصل ذلك حتّى في مدن شبه الجزيرة كمكّة والمدينة وبعض القرى القديمة وأنّ هذا الاختلاط أثر أيّما تأثير في العربيّة التي صارت وفي أفواه الأجيال الحضريّة الجديدة على غير ما كانت عليه قبل هذا العصر"¹ ، هذا السّبب وغيره جعل اللّغويّون يشرعون في جمع كلام العرب الفصحاء - شعرا ونثرا- وبعد أن تمّ لهم الجمع ، شرعوا في مرحلة أخرى هي الاستقراء والتّحليل العلميّ للمدونة ثمّ استخراج الأصول التي بُني عليها الكلام العربيّ الفصيح .

إنّ هذه الأصول أو القوانين المجردة المختزنة في عقل العربيّ الفصيح هي النّحو الذي عرّفه أبو الفتح عثمان بن جنيّ قديماً (في باب القول على النّحو) بقوله : " هو انتحاء سمت

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة . الرّعاية ، الجزائر : المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعية . 2007 م ، ص 25 .

كلام العرب ، في تصرّفه من إعراب وغيره ؛ كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ؛ وإنّ شدّ بعضهم عنها ردّ به إليها ¹ ، فالنحو هو جملة القوانين التي يوظّفها العرب الفصحاء في كلامهم والتي استنبطها النحاة بعد استقراءهم له ، وغايتهم في ذلك صيانة اللسان من اللحن ، وتعليم العربيّة للأعاجم .

ويرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن مصطلح " نحو " بمعنى العلم الذي يُعنى بدراسة القواعد المستنبطة من استقراء كلام العرب الفصحاء لم يرد في كتاب سيبويه ، إذ يصرح : " ولا بد أن نلاحظ أنّ النّحو بدلالته على العلم لم يرد إطلاقاً في كتاب سيبويه - وهو قديم - ولم يظهر بهذا المعنى إلّا في كتاب معاني القرآن للأخفش تلميذ سيبويه لأوّل مرّة وفي هذا النصّ وحده ² .

فمصطلح " نحو " استعمل كمرادف لمصطلح علم العربيّة بعد سيبويه في كتاب معاني القرآن للأخفش (ت 228 هـ) ، وقيل في سبب تسميته أقوال كثيرة مصدرها كتب الطبقات ، لعلّ أكثرها دوراناً في كتب القدماء والمحدثين ما جاء في كتاب الإيضاح للزجاجي ، لما قال عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الأسود الدؤليّ : " انح هذا النّحو " ، فسَمّي بذلك علم النّحو بالنّحو . غير أنّ سيبويه رحمه الله لم يقصد باستعماله لمصطلح : " النّحو " ما فهمه العلماء من بعده ، فما المفهوم الذي يُمكن أن تدلّنا عباراته عليه ؟

¹ ابن جنيّ (أبو الفتح عثمان) : الخصائص ، تحقيق : محمد علي النّجار . دار الكتب المصريّة . 1376 هـ ، 1957 م . ج 01 ، ص 114 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان . دار راجعي ، 2010 م ، ص 26 .

تتبع الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح مصطلح (نحو) في الكتاب ، وعرض بعض العبارات التي ورد فيها ، منها :

قول سيبويه : " أمّا الاسم العامّ فنحو ...¹ .

وقوله أيضًا : " أمّا ما جاء لمعنى ... فنحو : ثمّ وسوف ...² ، وقوله في موضع آخر : " والضمّ نحو : حيث وقبل "³ ، فالظاهر من كلام سيبويه أنّ مصطلح نحو يحمل معنى : " مثل " ، حيث مثّل للاسم العامّ ، والحرف الذي جاء لمعنى ، والظرف المرفوع بالضمّة .

وللنحو عند سيبويه معاني أخرى غير المعنى الذي ذكرته ، وستبين هذه المعاني من خلال العبارات التالية :

يقول سيبويه رحمه الله : " فهذا / النحو / إنّما يكون في نفسه ولا يقع على شيء فصارت امتلأت من هذا / الضرب / "⁴.

" وهذا / النحو / كثير في القرآن "⁵ .

" وهذا / الضرب / في القرآن كثير "⁶ .

" وهذا / النحو / في كلامهم كثير "⁷ .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب ، طبعة بولاق . 1316 ، 1317 هـ ، ج 01 ، ص 330 .

² المصدر نفسه : ج 01 ، ص 2 .

³ المصدر نفسه : ج 01 ، ص 04 .

⁴ المصدر نفسه : ج 01 ، ص 15 .

⁵ المصدر نفسه : ج 01 ، ص 156 .

⁶ المصدر نفسه : ج 01 ، ص 366 .

⁷ المصدر نفسه : ج 01 ، ص 43 .

" وهذا / النّحو / من الكلام لا يقع إلّا في المسألة " ¹ .

يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح (في شرحه لمقصود سيبويه رحمه الله) : " من هذا التّقابل بين العبارات المتجانسة يُمكن أن نستنتج أنّ النّحو في هذه الأمثلة هو ضرب من الكلام أي : عبارة تختصّ ببعض الصّفات وتختلف بذلك عن غيرها . وقد يكون مجرى نحوياً واحداً أو تنوعاً أو أكثر من تنوع " ² .

إنّ مقصود الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح أنّ النّحو هو نوع من أنواع الكلم أو الكلام العربيّ الفصيح المنفرد عن غيره بخصائص تميّزه ، ومن ذلك أنّ العرب ترفع الاسم الذي يأتي بعد الفعل مباشرة ويسند إليه ، وتجزئ تقديم المفعول به في مواضع معيّنة ، وتُدخل " قد " على الأفعال دون الأسماء .

ولأنّ الهدف من وضع النّحو هو المحافظة على اللّغة العربيّة في كلّ مستوياتها وحمايتها من ظاهرة اللّحن ؛ فقد أطلق اللّغويّون العرب قديماً مصطلح العربيّة عليه ، إذ يصرّح الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح بذلك ، فيقول :

" وهكذا فقد كان النّقط الدّالّ على الحركات والمميّز خاصّة بين الوظائف النّحويّة الثّلاث الأساسيّة سبباً مباشراً لتأسيس النّحو أي العربيّة في الاصطلاح القديم " ³ ، ثمّ عمّم النّحاة الذين جاءوا بعد سيبويه استخدام مصطلح : " النّحو " فصار يدلّ على العلم الذي يُعنى بدراسة الكلم والكلام والتغيّرات التي تطرأ عليه ، بغاية تفسير نظام اللّغة العربيّة ، والمحافظة على الفصاحة اللّغويّة .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب ، طبعة بولاق ، 1316 ، 1317 هـ . ج 01 ، ص 491 .

² عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 27 .

³ المصدر نفسه ، ص 18 .

2 . 3 . أسباب وضع النّحو العربيّ :

لا شك أنّ العمل الجبّار الذي قام به النّحاة من أجل استنباط القوانين التي تحكم لغة العرب كان وراءه دوافع كثيرة وأسباب متعددة ، أبرزها : انتشار الإسلام واختلاط العرب بالأعاجم وظهور اللّحن على الألسنة ، فانتشار الإسلام واتّساع رقعة الدّولة الإسلاميّة ، واختلاط العرب بالأعاجم أدّى إلى استفحال ظاهرة اللّحن على الألسنة ، فكانت خدمة القرآن الكريم والحفاظ على قراءته كما ثبت عن النّبيّ ﷺ أوّل دافع في نشأة النّحو العربيّ بدليل أنّ " أوّل من وضع هذا النّحو هو أيضا أوّل من استقرى النّص القرآنيّ لاستخراج الثوابت اللّغويّة الخاصّة بإعرابه " ¹ ، وإعراب القرآن الكريم هو الذي يضمن قراءته السّليمة كما قرأه النّبيّ ﷺ لأنّ القراءة سنّة تُتبع .

إنّ انتشار الدّين الإسلاميّ في الجزيرة العربيّة أدّى إلى ضعف الملكة اللّسانيّة بسبب مخالطة العرب لغيرهم من الأمم ، مما جعل العلماء يشمّرون عن ساعد الجدّ من أجل حماية اللّغة التي أنزل بها القرآن الكريم وهو دستور الأمّة ، يقول ابن خلدون (808 هـ) في مقدّمته : " فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدّول وخالطوا العجم تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السّمع من المخالفات التي للمستعربين . والسّمع أبو الملكات اللّسانيّة ففسدت بما ألقى إليها ممّا يغيرها لجنوحها إليه باعتياد السّمع . وخشي أهل العلوم منهم أنّ تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها ، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم ، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكلّيات والقواعد " ².

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 252 .

² عبد الرّحمن (ابن خلدون) : مقدّمة ابن خلدون ، ج 2 ، ص 368 .

هذا ، وقد تضاربت الآراء واختلفت الروايات في مسألة واضع النحو العربي وبداياته الأولى، فهناك من نسب وضعه إلى أحد الخلفاء الراشدين : عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وهناك من قال أن واضعه هو : أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) أو أحد تلامذته ، وسأبدأ الحديث عن هذه المسألة التي دار حولها جدال واسع - قديماً وحديثاً - من النصوص التالية :

يقول أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) : في كتابه أخبار النحويين البصريين : " اختلف الناس في أول من رسم النحو : فقال قائلون أبو الأسود الدؤلي ، وقال آخرون : نصر بن عاصم الدؤلي ، ويقال الليثي ، وقال آخرون : عبد الرحمن بن هرمز ، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي " ¹ ، ويقول أبو القاسم الزجاجي (ت 311 هـ) بلسان الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه حينما قال لأبي الأسود الدؤلي : " انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك " ² .

فهذان النّصان - وهما لعالمين قديمين موثق فيهما - يثبتان أنّ واضع اللبنة الأولى في النحو العربي هو أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ثم جاء تلميذ أبي الأسود عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) فأرسي القواعد ، ومدّ القياس، وشرح العلل .

كما هناك نصوص أخرى تثبت صلة أبي الأسود بالإمام علي رضي الله عنه ، حيث جاء في انبأه الرواة أنّ أبا الأسود قال : " دخلت على أمير المؤمنين علي - عليه السلام - فرأيتَه مطرّقاً مفكراً ؛

¹ السيرافي (أبو سعيد) : أخبار النحويين البصريين ، تحقيق : طه محمد الزيني ومحمد منعم خفاجي . ط 01 . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر . 1374 هـ ، 1955 م ، ص 10 .

² ابن الأنباري (أبو البركات) : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : إبراهيم السمراي . ط 03 . الزرقاء ، الأردن : مكتبة المنار . 1405 هـ ، 1985 م ، ص 18 .

فقلت : فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين ؟ فقال : سمعت ببلدكم لحنًا ، فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية¹ .

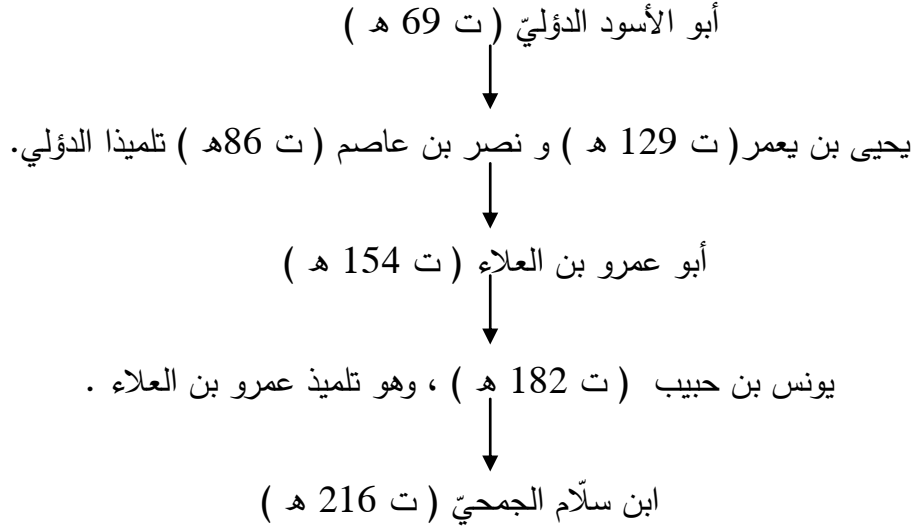
مما سبق يتضح أن واضع النحو العربي هو أبو الأسود الدؤلي ، والدليل القاطع على ذلك هو القول المشهور لابن سلام الجمحي : " أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ... وكان رجل أهل البصرة ، وكان علوي الرأي "² . وهذا النص يؤكد - كما يرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح - أن أبا الأسود هو واضع النحو لسببين حاسمين : أولهما أن صاحبه موثوق فيه .

ثانيهما أن أبا الأسود كان يعرف كثيرًا من علماء العربية الكبار في زمانه .

ثم إن مقولة ابن سلام الجمحي صحيحة السند ، إذ يفصل بينه وبين الدؤلي ثلاثة علماء معروفين كما يوضحه المخطّط التالي :

¹ القفطي (جمال الدين أبو الحسن) : انباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط 01 . القاهرة ، مصر : دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان : مؤسسة الكتب الثقافية . 1406 هـ ، 1986 م ، ج 01 ، ص 39 .

² المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 49 .



المخطّط رقم - 1 - : صحّة السند بين ابن سلام الجمحي وأبي الأسود الدؤلي .

هذا ، ومن المعروف في الكتب التي تحدثت عن نشأة النّحو العربيّ أنّ كثيراً من المستشرقين قد أنكروا أن يكون واضع النّحو العربيّ هو أبو الأسود الدؤليّ ، وحجّتهم في ذلك هي استحالة أن يظهر النّحو العربيّ ناضجاً ومكتملاً في زمن قصير ، وربما يريدون بهذا الاستدلال على تأثر النّحو العربيّ بالنّحو اليونانيّ أو السّريانيّ ، ولا يسمح المقام - ها هنا - الحديث عن هذه القضية بالتّفصيل .

تبع بعض اللّغويّين العرب المحدثين المستشرقين في زعمهم ، وردّ الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح على إنكار نسبة وضع النّحو العربيّ لأبي الأسود الدؤليّ ، فقال : " ينبغي أولاً أن نميّز بين الوضع للنّحو وفكرة التّدخل لتقويم الألسنة في قراءة القرآن ثمّ بين ما وصل إليه النّحو في زمان ابن أبي إسحاق وبين ما نسبته الجمحيّ إلى أبي الأسود الدؤليّ من عمل ¹ ، فالتّفكير في المحافظة على سلامة اللّغة العربيّة إنّما كان بهدف تيسير قراءة القرآن ، فكان لزاماً نقطه ، أي إعرابه ، وهو العمل الذي لا شك أنّه سيمهّد لوضع النّحو ، وكان نقط القرآن الكريم بطلب من أمير المؤمنين

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 16 .

عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وتكلّف تلميذا أبي الأسود الدؤليّ : يحيى بن يعمر (ت 129 هـ) ونصر بن عاصم (ت 89 هـ) بهذه المهمة التي كانت الغاية منها تسهيل قراءة القرآن الكريم كما أنزل على رسول الله ﷺ ، وتقادي اللّحن فيه ، لأنّ القراءة سنّة تتّبع ، والخطأ فيها يؤدي إلى تغيير الأحكام الشرعيّة .

أدّى نقط القرآن الكريم إلى تقطّن النّحاة - خاصة أبا الأسود الدؤليّ وتلميذاه - أنّ بعض الأسماء تلزم حركة واحدة إذا وقعت في مواضع معيّنة وبالتالي تسميّة اللفظ الذي تلزمه الضّمة مثلاً بالفاعل ، واللفظ الذي تلزمه الفتحة بالمفعول به ، وهكذا بدأت تظهر ملامح الأبواب النّحويّة .

بعد العمل الأوليّ الذي قام به تلميذا أبي الأسود الدؤلي ، شرع اللغويّون في جمع المدوّنة العربيّة من أفواه النّاطقين الفصحاء ، ثمّ تحليلها ، واستنباط القوانين النّحويّة ، فكانت نتيجة هذه الأعمال ظهور أوّل كتاب وصل إلينا في النّحو العربيّ ، هو كتاب سيبويه الذي يعتمدّه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في أغلب أبحاثه ، إضافة إلى كتب بعض النّحاة الذين جاءوا بعد سيبويه، وواصلوا عمله على نهجه العلميّ ، وهم النّحاة الذين شرحوا كتابه أقصد كلّ من أبي سعيد السّيرافيّ (ت 368 هـ) ، وعليّ بن عيسى الرّمانيّ (ت 384 هـ) ، وغيرهما ممّن أدركوا ما جاء في الكتاب من أفكار علميّة عميقة .

هذا ، ومن المعروف أنّ المنطق الأرسطيّ قد بدأ يتسرب إلى علوم اللّغة العربيّة مع مطلع القرن الرّابع الهجريّ بفعل احتكاك الحضارة الإسلاميّة باليونانيّة ، فتأثّرت علوم اللّغة العربيّة به ، ولم يسلم النّحو العربيّ من هذا التّأثّر ، فكانت النتيجة السّلبية لهذا الاحتكاك خروج كثير من المصطلحات النّحويّة عن الغرض الذي وُضعت له ، وهذا لا يعني أنّ كلّ نحاة القرن الرّابع وما بعده خالفوا أراء سابقين بل على العكس من ذلك إذ هناك من أدرك ما قاله سيبويه فواصل عمله

على نهجه ، وشرح ما استُغلق من أفكاره ، وفي هذا المعنى يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح : " ... ولم يحصل هذا التّغيير الجذريّ إلّا بعد سيبويه . فعلى الرّغم من هذه التّأثيرات الخارجيّة الخطيرة حظي النّحو واللّغة بوجود عدد من العلماء بعد سيبويه واصلوا ما ابتدأه ، وقد أدرك أكثرهم ما احتوى عليه كتابه ولم يشوّهوا ما أتى به السّابقون من النّحاة إلّا ما أضافوه ممّا أخذوه من غيرهم وبدون تخليط (نذكر منهم ابن جني وشيوخه) ¹ ، والنّحاة الّذين يقصدهم الحاج صالح هنا هم على التّوالي : الزجاجيّ (ت 325 هـ) ، وأبو سعيد السّيرافيّ (ت 368 هـ) ، وأبو عليّ الفارسيّ (ت 377 هـ) ، وعليّ بن عيسى الرّمانيّ (ت 384 هـ) وأبو الفتح بن جنيّ (ت 392 هـ) ، ويسمّيهم أصحاب المدرسة الخليليّة الأولى ، يضاف إليهم الرضويّ الاستراباديّ (ت 686 هـ) .

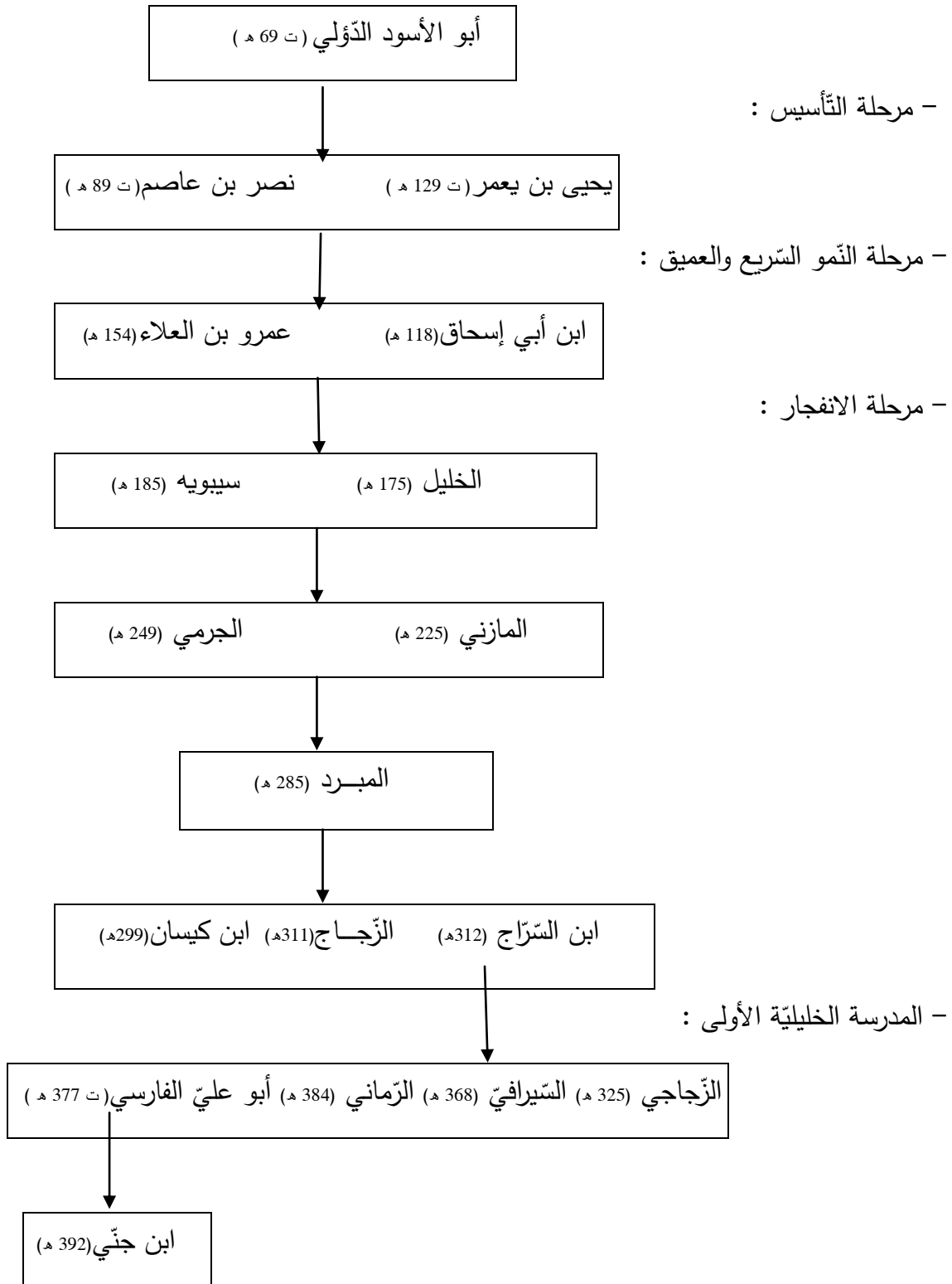
فالعَمَل العلميّ الّذي قام به النّحاة هو جهد استمرّ عبر الأجيال من أبي الأسود الدؤليّ وتلميذه ، وهي المرحلة الّتي تمثّل فترة وضع المباديء الأولى للنّحو العربيّ وصولاً إلى مرحلة ابن السّراج وتلامذته ، وهي الّتي تمثّل فترة النّضج والاكتمال مروراً بمرحلة الانفجار الّتي يمثّلها الكتاب أحسن تمثيل ، وأثناء هذه المراحل الّتي مرّ بها النّحو استخدم النّحاة جملة من الوسائل العقليّة أمكنتهم من تحليل نظام اللّغة العربيّة ، واستنباط قوانين النّحو ، وهي الوسائل الّتي درسها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في أبحاثه خاصّة في كتابه : " منطق العرب في علوم اللّسان " ، إذ يقول : " ... فنؤكّد مرّة أخرى أن الوسائل الّتي سننتاولها بالدراسة هي الّتي لجأ إليها النّحويّون من عهد ابن

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 369.

إسحاق والخليل وأصحابهم وهم المبدعون المؤسسون ثم كلّ من جاء بعدهم وخاصّة المدرسة الخليليّة الأولى وبعض العباقرة من النّحاة بعدهم كالرضيّ الاستريادي¹.

وهذا الكلام يُعني أنّ مرحلة الإبداع كانت في زمن الخليل (ت 175 هـ) ، وأصحابه وتلامذته ، وهم : ابن أبي إسحاق الحضرميّ (ت 118 هـ) ، وأبو عمرو بن أبي العلاء (ت 154 هـ) ، وسيبويه (ت 185 هـ) ، والجرميّ (ت 225 هـ) ، والمازنيّ (ت 249 هـ) وتلميذهما : أبو العباس المبرّد (ت 285 هـ) ، والمخطّط التّالي يلخّص المراحل الّتي مرّ بها النّحو العربيّ ، وأشهر النّحاة .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 26 .



2 . 4 . كتاب سيبويه ، وقيمته العلميّة :

قلت آنفاً إنّ الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح يعتمد في أبحاثه على كتاب سيبويه بالدرجة الأولى ثمّ على أقوال العلماء الذين شرحوه أو أخذوا عنه ، ذلك أنّ الكتاب إنّما هو عمل علميّ ناضج ومكتمل ، عالج صاحبه فيه قضايا النّحو ، ومسائله أصولاً وفروعاً ، وحاول العلماء بعده شرح ما غمض منه ، وشرح ما استُغلق فيه ، وظهر كتاب بهذه المواصفات وفي هذا الزّمن القصير جعل كثير من اللّغويّين القدماء والمحدثين يشكّون في أن يكون سيبويه قد صنع كتابه وحده بل راحوا يطرحون فرضية أنّ الكتاب قد اجتمع في صناعته جمعٌ كبير من اللّغويّين .

إنّ المتخصّص في نصوص الكتاب يدرك أنّه اجتمع على صناعته غير واحد من اللّغويّين ، ثمّ إنّ سيبويه هو تلميذ أكبر اللّغويّين في زمانه ، وهم على التّوالي :

1 - حمّاد بن سلمة بن دينار البصريّ (ت 167 هـ) : أخذ عنه سيبويه الحديث والنّحو ، جاء في طبقات النّحويّين واللّغويّين للزّبيديّ أنّه " أستاذ يونس ، قال يونس بن حبيب : أوّل من تعلّمت منه النّحو حمّاد بن سلمة " ¹ .

2 - أبو الخطّاب المعروف بالأخفش الأكبر (ت 157 هـ) : يُعدّ من أكبر أئمّة اللّغة العربيّة روى سيبويه عنه ثمانين وأربعين مرّة .

¹ الزّبيديّ (أبو بكر محمّد بن الحسن) : طبقات النّحويّين واللّغويّين ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم . ط 2 . القاهرة : دار المعارف . ص 51 .

3 - يعقوب ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 118 هـ) : وهو أحد القراء العشر ، قال عنه جلال الدين السيوطي : " كان أعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية ، وله قراءة مشهورة هي إحدى القراءات العشر . وبلغ من جاهه بالبصرة أنه كان يحبس ويطلق ¹ .

4 - عيسى بن عمر الثقفي البصري (ت 149 هـ) : روى سيبويه عنه إثنتي وعشرين مرة .

3 - يونس بن حبيب الضبي (ت 189 هـ) : ذكر الزبيدي أنه لما مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب : " إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل ، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه . فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى عنه قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عني ² ، وهو أكثر اللغويين الذين نقل سيبويه عنه بعد الخليل بن أحمد إذ روى عنه مائتي رواية .

4 - الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) : وهو أكثر الشيوخ الذين لازمهم سيبويه وروى عنهم ، وكانت علاقته به علاقة التلميذ النجيب بشيخه ، يقول ابن النطاح : " كنت عند الخليل بن أحمد ، فأقبل سيبويه ، فقال الخليل : مرحباً بزائر لا يُمل . قال أبو عمرو المخزومي : - وكان كثير الملازمة للخليل - ما سمعت الخليل يقولها إلا لسيبويه ³ ، إن علاقة سيبويه بالخليل وملازمته له جعلته يتأثر بفكره ، وهذا ما يتضح في صفحات الكتاب ، فهو أكثر اللغويين الذين

¹ السيوطي (جلال الدين) : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط1 . مطبعة عيسى الحلبي وشريكاه . 1384 هـ ، 1965 م ، ج 2 ، ص 348 .

² الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن) : طبقات النحويين واللغويين ، ص 52 .

³ المصدر نفسه ، ص 67 .

نقل سيبويه عنهم ، يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح : " فقد ذكر سيبويه نفسه أقوالا وأفكارا لعدد كبير ممن سبقه من النحاة وخاصة الخليل بن أحمد ، ذكره أكثر من 600 مرة ¹ .

5 - محمد بن الحسن المشهور بالرؤاسي : هو شيخ الكوفيين ، وأول من وضع كتابًا في النحو من الكوفيين ، جاء في الفهرست أنه قال عن كتابه : " بعث إليّ الخليل يطلب كتابي ، فبعثت به إليه فقرأه ، ووضع كتابه ² . كما روى سيبويه عن أبي عمر بن العلاء (ت 154 هـ) ، وهو أحد القراء العشر ، أخذ النحو على يد تلميذ أبي الأسود الدؤلي نصر بن عاصم .

هذا ، وثمة كثير من النصوص التي تثبت قيمة الكتاب ، ومكانة صاحبه أذكر منها :

يقول أبو عثمان المازني (ت 249 هـ) عن الكتاب : " من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح ³ .

ومن المعروف أن أبا عمر الجرمي (ت 225 هـ) قد اشتهر بأنه كان يفتي الناس من كتاب سيبويه ، قال : " أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه ⁴ .

إن كثرة الشيوخ الذين أخذ عنهم سيبويه العلم ، جعلت ابن النديم يقول : " اجتمع على صناعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانًا منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل ⁵ ، لهذا نجد الأستاذ عبد

1 عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية . ج 01 ، ص 290 .

2 النديم (أبو الفرج محمد بن أبي إسحاق) : الفهرست ، علق عليه وقدم له : أيمن فؤاد سيد . لندن : مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي . 1430 هـ ، 2009 م ، المجلد الأول ، ص 192 .

3 المصدر نفسه ، ص 75 .

4 الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن) : طبقات النحويين واللغويين ، ص 75 .

5 النديم (أبو الفرج محمد بن أبي إسحاق) : الفهرست ، ص 143 .

الرَّحْمَنُ الْحَاجُّ صَالِحٌ يَصْرِّحُ بِأَنَّ كِتَابَ سَيَبُويَه " يحتوي على جميع ما عُرف بعد سيبويه من أبواب النُّحو والصَّرْف ، وجميع ما اشتهر بعده من مسائله فهو عمل ناضج تمام النُّضج " ¹ .

وهاهو تلميذ سيبويه ، وشارح كتابه أبو سعيد السِّيرافي (ت 368 هـ) يقول : " وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، وكلما قال سيبويه : " وسألته " أو " قال " من غير أن يذكر قائله ، فهو الخليل " ² ، كما نُعت الكتاب بقرآن النُّحو نظراً لقيمته العلميّة ومكانته المرموقة عند أهل اللّغة، ثمَّ إنّه يحتوي على مسائل هي من صميم علوم القرآن كالوقف والإمالة والإدغام ، و " كان المبرّد إذا أراد إنساناً أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له : " هل ركبت البحر ؟ " تعظيماً له واستصعاباً لما فيه " ³ .

يتبين ممّا سبق أنّ سيبويه " ... قد حطَّب بكتابه - وهو ألف ورقة - علماً مبتكراً ، ووضعاً متجاوزاً لما يُسمع ويُرى قلماً تُسندُ إليه حكايةً ، أو تُوصل به روايةً ، إلّا الشاذّ الفذّ الذي لا حَقَّ به ولا قَدَرٌ ، فلولا تحفُّظ من يليه ولُزومه طريق ما يعنيه ، لكثُرَت الحكاياتُ عنه ، ونيطت أسبابها به ، لكن أخذ كلّ إنسان إلى عصمته ، وادَّرَعَ جَلَبَابَ ثِقَتِهِ ، وحمى جانبه من صدقه وأمانته ، وما أريد من صونِ هذا العلم الشَّريف له به " ⁴ .

وعليه فإنّ الكتاب هو خلاصة أفكار أجيال متتالية من النُّحاة وليس من صنع سيبويه وحده ، بل له منه فضل الجمع والتَّبويب والترتيب ، وهو كما وصفه الحاج صالح " أقدم كتاب في النُّحو وصل إلينا وهو أيضاً من أعظم ما أنتجه الفكر العربيّ . وقد جاء كخاتمة لأعمال كبيرة جدّاً قام

¹ عبد الرَّحْمَنُ (الْحَاجُّ صَالِحٌ) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 01 ، ص 290 .

² السِّيرافيّ (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) : أخبار النحويّين البصريّين . ص 31 .

³ النَّدِيم (أبو الفرج محمّد بن أبي إسحاق) : الفهرست ، ص 143 .

⁴ ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) : الخصائص . ج 03 ، ص 312 .

بها هذا الجيل الثاني من علماء العربية وتلاميذهم وتلاميذ هؤلاء ولم يتأثر أي واحد منهم بأي فنّ أو أعلم خارجي كالنحو اليوناني أو المنطق الأرسطي كما يثبتته كل ما يحتوي عليه ¹ .

وخلاصة القول إنّ سيبويه أخذ العلم عن أحد عشر لغويًا يتقدّمهم الخليل بن أحمد ، وهؤلاء العلماء هم الذين جمعوا مدونة اللغة العربية من أفواه الناطقين والفصحاء ، وأسسوا النحو العربي ، وشيدوا بنيانه ، كما كان سيبويه ملازمًا لثلاثة من أقرانه هم من أكبر النحاة ، وهم : النضر بن شميل المازني (ت 203 هـ) ، وعلي بن نصر الجهضمي (ت 187 هـ) ، ومؤرج السدوسي (ت 195 هـ) ، ففي الكتاب تتجلى أفكار كلّ النحاة الذين أخذ سيبويه عنهم بدءًا بأبي الأسود وانتهاءً بالخليل ، وفيه يظهر النحو العربي مكتمل البناء ، محكم الصنعة .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 96 .

3 . السّماع اللّغويّ ، والفصاحة :

قبل الحديث عن نشأة علم أصول النّحو والمراحل الّتي مرّ بها ومفهوم السّماع ، سأركّز فيما يلي بشكل مختصر الحديث عن التّراث اللّغويّ العربيّ ، فأقول :

مما لا شك فيه أنّ التّراث يمثّل ذاكرة الشّعوب وماضي الأمم ، وهو عبارة عن ركام معرفيّ تركه السّلف للخلف ، وقد خلّف العلماء العرب تراثاً علميّاً ضخماً استفاد منه العرب وغيرهم من الأمم ، فالتّراث اللّغويّ العربيّ يمثّل همزة وصل بين الحضارات الّتي سبقت الحضارة العربيّة والحضارات الّتي تلتها .

ولا شك أيضاً أنّ الغاية السّامية والهدف النبيل الّذي وضعه علماء اللّغة العربيّة نُصب أعينهم هو خدمة القرآن الكريم بتفسير ما غمض منه وحمايته من عادية اللّحن الّتي استقبلت بعد دخول الأعاجم في الإسلام .

فالجهد الفكريّ الّذي بذله علماء اللّغة العربيّة قديماً كان يرمي في بدايته إلى معرفة القواعد العامّة للّغة العربيّة ، لذلك لا نكاد نعثر على تعريفات للأدلة الّتي اعتمدها في استنباط هذه القواعد ، - أقصد هنا المرحلة الّتي سبقت تأليف ابن جنّي لخصائصه - كما لم يعثر على تعاريف للآليات العقليّة الّتي استخدموها في إثبات هذه القواعد . ولم يهتمّ واحد من النّحاة قبل أبي الفتح بن جنّي (ت 393 هـ) بهذه الأدلة النقليّة والعقليّة الّتي وظّفها النّحاة في تحليلاتهم لنظام اللّغة العربيّة.

إنّ بداية هذا العمل الجبار الّذي قام به اللّغويّون كانت من القرآن الكريم حفاظاً عليه ، وفهماً له ، ثمّ استعان هؤلاء العلماء بكلام العرب - شعراً ونثراً - لتفسير ما غمض من القرآن الكريم ، وفي ظرف وجيز استطاعوا أنّ يجمعوا ما سيستشهدون به على صحّة قواعدهم بتحليله تحليلًا علميّاً بعيداً عن الدّاتيّة ، فتراكم هذا التراث اللّغويّ العلميّ ، وهو يمثّل كلّ " ما تركه لنا العلماء العرب

القدامى من أعمال جلييلة انطلقت كما هو معروف من دراسة القرآن للحفاظ على لغته وذلك بطريقة علمية وهو الاستقراء للنص القرآني واختراع نظام من الاعجام والنقط لتصحيح القراءة وظهر هذان العملان معاً¹ .

إلا أنّ هذا التراث الضخم والنقيس قد وُجّهت له انتقادات كثيرة قديماً وحديثاً بحجّة أنّه لم يكن مؤسساً على مبادئ علمية ولم يعد قادراً على مسايرة روح العصر ، ولم يسلم النحوي العربي من هذه التّهم الباطلة فطعن بعضهم في علميّة المدوّنة اللّغويّة التي جمعها العرب ، وقيل إنّ النّحاة العرب كانوا ينتقون الشّواهد التي تدعم القواعد التي استنبطوها ، ويرفضون كلّ شاهد يناقض قواعدهم فاحتجّوا بقبيلة دون غيرها ، وبشاعر دون سواه . وقبل عرض مفهوم السّماع اللّغويّ العربيّ ، ومقاييس صحّته ومحتواه ، سأتحدث فيما يلي - باختصار - عن علم أصول النّحو ونشأته لاشتراك هذين العلمين - النحو وأصوله - في بعض المصطلحات .

¹ عبد الرّحمن الحاج صالح : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 7 .

3 . 1 . علم أصول النّحو : المفهوم النّشأة والتّطور .

إنّ المطلّع على ما قيل عن نشأة علوم اللّغة العربيّة سيدرك أنّها خرجت من رحم القرآن الكريم وعلومه ، فكثير من العلوم اللّغويّة تأثرت في منهجها ومصطلحاتها بالعلوم الشرعيّة ، كيف لا ؟ وقد بدأ ظهور علوم اللّغة العربيّة والعلوم الشرعيّة في مكانٍ متجاوٍ وزمنٍ متقارب ، حيث كانت حلقات العلم تُعقد في مساجد البصرة والكوفة موطني الدّراسات اللّغويّة ، ثمّ إنّ كثيرًا من اللّغويين والنّحاة كانوا فقهاء ومحدّثين طلبوا أوّل ما طلبوا من العلوم الفقه والحديث والقراءات ... واشتغلوا بالدّراسة الشرعيّة قبل اللّغويّة ، والأمثلة على ذلك كثيرة لا تحصى ومتعدّدة لا تستقصى ، ولنذكر على سبيل المثال : -أبا عمرو بن العلاء- أبرز اللّغويين الأوائل ، وهو من القراء السبعة المشهورين ، وكذلك -سيبويه- إمام النّحاة طلب في بداية أمره الحديث على -حماد بن سلمة- ، ثمّ تحوّل إلى طلب النّحو على يد -الخليل- واشتغل بالنّحو حتّى مات .

وصرّح بعض العلماء القدماء بتأثرهم بالعلوم الشرعيّة ، يقول ابن جني في خصائصه في معرض حديثه عن أصول النّحو : " ... وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النّحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه ، إلّا حرفًا أو حرفين في أوّله ، وقد نعلّق عليه به . وسنقول فيما معناه "¹ ، فابن جني يقرّ في عبارته هذه أنّه سيحتذي منهج الأصوليين في تأسيسه لعلم أصول النّحو ، هذا العلم الذي تأخر في نشأته عن علم النّحو ، رغم وجود مصطلحاته في كتب النّحاة الأوائل على رأسها الكتاب .

إنّ القواعد النّحويّة التي استنبطها النّحاة كانت انطلاقًا من كلام العرب الفصحاء ، فما سُمع عن العرب من شعر أو نثر هو الحُكم على صحّة القاعدة النّحويّة ، كما اعتمد النّحاة العرب على حمل المفردات والتّراكيب بعضها على بعض للاستدلال على صحّة قواعدهم وسُمّي هذا الحمل

¹ ابن جنيّ (أبو الفتح عثمان) : الخصائص ، ج 01 ، ص 2 .

قياسًا ، بينما سُمِّي كلام العرب الفصحاء سماعًا ، ويعتبر كل من السّماع والقياس أصلين من أصول النّحو إضافة إلى أصول أخرى . وأصول النّحو كما عرّفها ابن الأنباريّ ، هي : " أدلّة النّحو الّتي تفرّعت منه فروع وفصوله ، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه الّتي تنوّعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التّعويل على إثبات الحكم على الحجّة والتّعليل والارتفاع عن حضيض النّقل إلى يفاع الاطّلاع على الدّليل " ¹.

فأصول النّحو هي كلّ ما يُثبت صحّة القواعد النّحويّة الّتي استنبطها النّحاة العرب ، فالفاعل حكمه الرّفْع ، والدّليل على ذلك هو السّماع ، أي ورود مرفوعًا في كلام من يُحتجّ بهم من الفصحاء ، ونائب الفاعل مرفوع كذلك ، ودليل ذلك هو القياس أي : أنّ النّحاة قاسوا نائب الفاعل على الفاعل فأعطوه حكم الرّفْع لأنّه مسند إليه مثل الفاعل ، واسم الفاعل من الفعل الثّلاثي يكون على وزن فاعل إنّ لم تطرأ عليه علّة تغييره بدليل استصحاب حال الأصل .

ويعرّف جلال الدّين السيوطيّ (ت 911 هـ) في كتابه " الاقتراح في علم أصول النّحو " هذا العلم بقوله : " علم يُبحث فيه عن أدلّة النّحو الإجماليّة ؛ من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل " ².

فالملاحظ من هذا التعريف أنّ السيوطيّ قد أضاف عبارة ، " حال المستدل " ، أي أنّ أصول النّحو تُعنى بدراسة صفات المشتغل بهذا العلم فضلاً عن أدلته الكلّيّة وكيفيّة استخدامها كحجج نقليّة وعقليّة في إثبات القواعد النّحويّة .

¹ ابن الأنباريّ (أبو البركات) : الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السّوريّة . 1377 هـ ، 1957 م ، ص 80 .

² السيوطيّ (جلال الدّين) : الاقتراح في علم أصول النّحو ، قرأه وعلّق عليه : محمّد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعيّة ، 1426 هـ ، 2006 م ، ص 13 .

اختلف العلماء في عدد أدلة النّحو فهناك من جعلها ثلاثة ، هي : السّماع والإجماع والقياس، وهناك من قال إنّها النّقل والقياس واستصحاب الحال ، والرأي الأوّل هو رأي أبي الفتح عثمان ابن جنيّ (ت 392 هـ) ، والثاني هو رأي أبي بكر بن الأنباريّ (ت 588 هـ) ، وهما اللذان أسسا هذا العلم ، وهناك من أضاف الاستحسان والاستقراء وغيرها من الأدلّة .

إنّ أوّل من ألّف في أصول النّحو هو اللّغويّ أبو الفتح عثمان بن جنيّ في كتابه : "الخصائص" الذي تناول فيه قضايا هذا العلم ناهجاً في ذلك نهج الأصوليين كما سبق وأن قلنا ، ثمّ ألّف ابن الأنباريّ كتابه : " الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو " وأخذ عن ابن جنيّ ، ثمّ أخذ عنهما جلال الدّين السيوطيّ كثيراً من الأفكار (ت 911 هـ) في كتابه : " الاقتراح في علم أصول النّحو " كما صرّح هو بنفسه في مقدّمة ، ومن شرّاح الاقتراح نذكر ابن الطيب الفاسيّ الذي سمّى شرحه : " فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح " ، إضافة إلى شروح أخرى .

وقد تناول أصحاب هذه الكتب وغيرهم مصطلحات هذا العلم ومقصود النّحاة بها ، وسنرى فيما يلي نظرة الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إليها بتتبّعها في كتبه ومقالاته .

تناول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في كتابه الموسوم بالسّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ما يلي :

مفهوم السّماع اللّغويّ عند العرب والشّروط التي وضعها علماء اللّغة العربيّة له ، ومفهوم الفصاحة من خلال ما جاء في كتاب سيبويه واللّغويّين الذين جاءوا بعده ، كما حدّد الرقعة الزمانيّة والمكانيّة لها ، وأبرز شروط الفصيح وعلى من كانت تطلق هذه الصّفة ، والأهمّ من ذلك أنّه بيّن الأسس العلميّة التي بُني عليها التّراث العربيّ الأصيل ، أي كلّ ما أبدعه العلماء العرب قبل أن يزحف الفكر الأرسطيّ على علوم اللّغة العربيّة فيغيّر كثيراً من المفاهيم ، حيث وقف على الأصول

والمنطلقات التي اعتمدها النحاة العرب في جمعهم لمدونة اللغة العربية ، ثم الوسائل التي استخدموها في التحليل .

إنّ كتاب " السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة " هذا يعدّ الحلقة الأولى في أبحاثه الخاصّة بالنّظريّات والمفاهيم التي قام عليها التّراث العربيّ الأصيل ، حيث يقول عنه : " إنّ هذا الكتاب الذي تقدّمه لكافة اللّغويّين العرب وكلّ من له اهتمام بالتّراث اللّغويّ العلميّ العربيّ هو أوّل حلقة لسلسلة من الدّراسات في النّظريّات والمفاهيم الأساسيّة التي بني عليها هذا التّراث وما يرتبط بذلك من المناهج الأصليّة في تدوين اللّغة وفي التحليل اللّغويّ " ¹.

فما مفهوم التّراث اللّغويّ العلميّ العربيّ عند العلّامة عبد الرّحمن الحاج صالح ؟

يُجيبنا عن هذا التساؤل في مقدّمة كتابه بقوله : " ... والذي نقصده من التراث اللّغويّ العلميّ هو ما تركه لنا العلماء العرب القدامى من أعمال جليّة انطلقت كما هو معروف من دراسة القرآن للحفاظ على لغته وذلك بطريقة علميّة ، وهو الاستقراء للنّص القرآنيّ واختراع نظام من الإعجام والنقط لتصحيح القراءة وظهر هذان العملان معا ² ، فبداية النّحاة الأوائل كانت مع دراسة القرآن الكريم لأنّه دستور الأمّة والخطأ في قراءته يعني تغيير الأحكام الشرعيّة ، ممّا جعلهم مضطّرين إلى التمييز بين الحروف المتشابهة بوضع النّقاط أو ما اصطلح عليه بنقط الإعجام ، ثمّ أدّاهم استقراؤهم للقرآن الكريم إلى اكتشاف أنّ بعض الكلمات تلزم حركة واحدة فوضعوا الحركات المعروفة ، وهذا العمل سيمهّد إلى وضع الأبواب النّحويّة .

قبل التّطرق إلى مفهوم السّماع اللّغويّ عند العرب يجدر بي أن أعرض أصول البحث العلميّ

في التّراث اللّغويّ العربيّ التي استخدمها الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في إعادة قراءته له .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 7 .

² المصدر نفسه ، ص 7 .

إنّ ما يلاحظ على بحوث العلّامة عبد الرّحمن الحاج صالح عامّة والمتعلقة بالتراث العلميّ العربيّ خاصّة أنّها بُنيت على مبادئ علميّة مضبوطة ودقيقة ، يظهر ذلك في الردّ على الاتّهامات الخطيرة الّتي وُجّهت للنّحاة العرب وأصبحت فيما بعد كالمسلّمات ، كاتّهام النّحو العربيّ بالمعياريّة بحجّة أنّ النّحاة العرب اعتمدوا في الاستشهاد على كلام البدو دون الحضر، وفضّلوا بعض الشعراء دون آخرين في استدلالهم على صحّة قواعدهم ، وأنّ أغلب شواهدهم كانت شعريّة بالمقارنة مع الشواهد النّثرية ، كما أنّهم أخذوا اللّغة من بعض القبائل دون غيرها ، وتأثّروا في تحليلاتهم لنظام اللّغة العربيّة بالمنطق الأرسطيّ كما يزعم كثير من المستشرقين ومن تبعهم .

فالأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح بنى أفكاره على أصول علميّة محكمة ومضبوطة ، وفي ذلك يصرّح : " وأصل الأصول عندنا هو الاستقلال المطلق للفكر وعدم الخضوع لنظرة الغير والامتناع عن التّمسك بعقيدة سابقة غير الأصول العقليّة والعلميّة المجمع على صحّتها في كل زمان وفي كلّ مكان " ¹ ، فالباحث النّزيه يجب عليه أن يتجرّد من الأفكار المسبقة وأن لا يتحيز إلى مذهب لسانی حديث كان أم قديم ؛ لأنّ الحقائق العلميّة ليست كلّها ثابتة ، فالعلم في تطوّر وتغير مستمرين ، والتّاريخ شاهد على أنّ بعض النّظريّات كانت من المسلّمات ثمّ جاءت نظريّات أخرى وبينت أخطاءها والمزالق الّتي وقع أصحابها فيها .

إنّ السّبب الّذي دفع الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إلى الاعتماد على هذه الأصول هو البحث عن الحقائق العلميّة والمفاهيم الّتي تضمّرها عبارات النّحاة لا ما فهم عنهم ، فسخر لذلك كلّ ما يمكنه من الطّرائق العلميّة للوصول إلى مقصود صاحب النّص المراد تحليله ، وفي ذلك يقول :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : تحديث أصول البحث في التراث اللغويّ العلميّ العربيّ ، مجلّة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة ، العدد الرابع ، السّنة الثّانية ، ص 9 .

" فالَّذي حملنا على اعتماد هذه الأصول - في جميع أعمالنا الخاصة بالتراث - هو ما لاحظناه عند الكثير من معاصرينا من العرب ومن غيرهم كميلهم إلى الاكتفاء بما يقوله المتأخر عن المتقدم والتهاون بما قاله المعنيّ بالأمر نفسه والاقتصار بما روي عنه وعن مذاهبه وأفكاره ولو بعد قرون"¹.

سأعرض فيما يلي الأصول التي اعتمدها ، وهي أصول تنقسم إلى قسمين : الأول منها :
يخصّ النصّ المراد تحليله .

والثاني : يتعلق بالطريقة التي اعتمدها في عملية تحليله للنصوص .

1 - النصوص :

- يرى العلامة عبد الرحمن الحاج صالح أنّ الباحث ملزم بأنّ يرجع إلى النصّ الأصليّ لصاحبه ، ولا يكتف بما روي عنه ، فيجب عليه أن يتحصّص النصّ الأصليّ تفحصاً كاملاً حتّى يتسنى له معرفة مقصود صاحبه منه بدقّة ، يفعل ذلك كلّه دون النّظر في الشّروحات التي قد تُخرج النصّ عن المعاني التي قصدتها صاحبه .

فالمحلل لأيّ نصّ عليه أن يعود إلى ما قاله صاحبه ، أو ما روي عنه (في حالة فقدان النصّ الأصليّ) ، ومقابلته بما نُسب إليه من أفعال أو ما تُرك عنه من آثار .

ب - " ضرورة الرجوع إلى أكثر من مصدر في كلّ ما يُروى ويجب أنّ تنتمي كلّها إلى عصر واحد ، ويجب أن لا تكون بعضها منقولة عن بعض كما يحصل ذلك غالباً إذا توالى في الزّمان"²،
فتنوع الباحث للمصادر يضمن بنسبة كبيرة صحّة النصّ المراد تحليله .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 9 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : تحديث أصول البحث في التّراث اللّغويّ العلميّ العربيّ ، ص 14 .

- ضرورة اختيار المصادر الموثوقة وكلّ ما أجمع العلماء على صحّته ، فبعض الكتب لا يوثق في صحّة الأخبار الواردة فيها مثل :كتاب الأغاني للأصفهاني .

- تجنب المصادر التي وجد فيها الكذب والافتراء المتعمد أو عُرف أصحابها بالمجون أو اتباع أهواءهم أو سوء خلقهم .

لنفرض أننا جمعنا مدوّنة تضمّ نصوصاً لغويّة موثوق في صحّتها وتيقّنا من نسبتها إلى قائلها من حيث سلامتها من الكذب والتّحريف ، فالمرحلة الموالية هي كيفيّة تحليل هذه النّصوص ، والوقوف على مقصود أصحابها .

2 - كيفية تحليل النّصوص ، وفهمها :

في هذا الصّد يدري الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح أنّ الباحث ملزم بـ :

- البداية في التّحليل تكون من النّص الأصليّ قبل اللّجوء إلى ما قاله الشّراح أو ما قاله المتأخرون عن صاحب النّص الأصليّ ، حتّى يُمكن تجنب " خطر التّأثر بأقوالهم إلى حدّ إسقاط هذه الأقوال على ما في النّص "¹، فقد يعلق في ذهن الباحث بعض الأفكار التي قرأها من الشّروحات فيسقطها دون شعور منه على النّص الأصليّ وبهذا يبتعد عن مراد صاحبه منه .

- المسح الشّامل للنّص اللغويّ المراد دراسته بتصفحه تصفّحاً كاملاً وعدم الاقتصار على جزء منه، حتّى تُحصر الألفاظ المراد الوقوف على معانيها ، فاستنباط المعاني المقصودة لا يكون إلّا بتتبع كلّ لفظة في مختلف السياقات التي وردت فيها .

- ضرورة اطلاع الباحث على كلّ ما يُستجد من تطوّر في فكر العلماء لاحتمال تأثر صاحب النّص بما قاله غيره ، واستفادة الباحث منها في تحليله .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : تحديث أصول البحث في التّراث اللغويّ العلميّ العربيّ ، ص 15 .

- دراسة النظريات اللسانية الحديثة دراسة نقدية واعية وعدم القيام بإسقاطات لما جاءت به على التراث العربي .

ما لاحظته على الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في مختلف أبحاثه أنه يلجأ إلى طريقة خاصة به في تحليل النصوص ، وهي المقارنة بين السياقات التي وردت فيها اللفظة أو المصطلح المراد الوقوف على معناه ، وسمي هذه الطريقة بالمقارنة القياسية الدلالية ، فهو لا يعتمد على المعاجم في معرفة المعاني التي تحملها الألفاظ ، وحجته في ذلك أن هذه الأخيرة لا تمدنا بكل المعاني المحتملة للفظ أو المصطلح المراد معرفة مقصود صاحبه منه ، يقول في ذلك : " ... إذ العثور في المعاجم على كل المعاني التي يمكن أن يقصدها المستخدمون للغة من المستحيل ، هذا في زمان معين أما إذا مرّ على اللغة برهة من الزمان فيحتاج الباحث أن يتتبع تحوّل الكلم التي تهمة من حيث معناها في النصوص أنفسها ¹ ، لهذه الاعتبارات وأخرى يلجأ الأستاذ إلى المقارنة القياسية الدلالية ، وهي : " نوع من الطرائق التحليلية الدلالية الغاية منها هو الكشف عن المعاني التي قصدها المؤلف بالفعل في استعماله لعبارات معينة في نصّ معين وتحديدًا تحديدًا دقيقًا حتّى لا تلتبس بغيرها ² ، فيبدو واضحًا أنّ الهدف من استخدام هذه الطريقة في التحليل هو الكشف عن المعنى الحقيقي الذي يحمله اللفظ أو المصطلح من بين المعاني المحتملة ، وقد التزم الأستاذ بتطبيق هذه الطريقة في التحليل كلما أراد الكشف عن المفاهيم التي يحملها مصطلح ما ، كما التزم بتطبيق الأصول المذكورة آنفًا في مختلف أبحاثه ، وهذا ما سنتأكّد منه أثناء عرض المصطلحات النحوية الواردة في كتبه ومقالاته .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : السماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 17 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : تحديث أصول البحث في التراث اللغويّ العلميّ العربيّ ، ص 20 .

وخلص القول : إنّ العلامة عبد الرحمن الحاج صالح قد اتّبع منهجية علميّة موضوعيّة دقيقة ومضبوطة في تحليل النصوص اللغويّة التراثيّة الأصيلة ، وغايته من ذلك هي الوصول إلى معرفة مقصود صاحب النص هو نفسه لا ما فهمه عنه غيره ، وهذا ما سيتبين فيما يأتي من البحث .

3 . 2 . السّماع اللّغويّ : مبادئه ومقاييس صحّته :

إنّ السّماع هو أوّل الأدلة النّحويّة التي يستخدمها النّحويّ في استنباط القواعد النّحويّة ، فاللّغويّ قبل أن يدرس أي لغة من اللّغات عليه أن يجمعها من النّاطقين الأصليين بها ، والملاحظ أن السّماع اللّغويّ العربيّ قد أجمع العلماء على حجّيته ، واعتبروه دليلاً قاطعاً على صحّة القواعد النّحويّة ؛ لأنّه أخذ عن المتكلمين العرب الفصحاء ، أي مستعملي اللّغة العربيّة بالسّليقة .

فماذا يُقصد به ؟ وما أوصافه وما محتواه ؟ وهل تتوفر فيه الشّروط التي تجعله موضوعياً علمياً؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من تتبّع أقوال الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح .

3 . 2 . 1 . السّماع اللّغويّ :

عند الحديث عن السّماع اللّغويّ العربيّ يخطر على البال تعريفان تتناقلهما العلماء القدماء ، وبعض اللّسانيّين العرب المحدثين ، الأوّل هو : تعريف أبي البركات بن الأنباريّ في كتابه : " الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو " ، والثّاني هو تعريف جلال الدّين السيوطيّ في كتابه : " الاقتراح في علم أصول النّحو " .

أمّا الأوّل فقد عرّف السّماع بقوله : " هو الكلام العربيّ الفصيح ، المنقول النّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة ، فخرج عنه كلّ ما جاء في غير كلام العرب من المولّدين ، وما شدّ من كلامهم كالجزم بـ (لن) ... ¹ " ، فالظّاهر من هذا التعريف أنّ ابن الأنباريّ يصف السّماع اللّغويّ العربيّ بالفصاحة – سننطرق إلى مفهوم هذا المصطلح عند الحاج صالح فيما بعد – ، كما يشترط فيه أن يكون منقولاً نقلاً صحيحاً أي : كلّ ما سُمع من جماعة عن أخرى يستحيل تواطؤها على الكذب ، أو نُقل عن عربيّ فصيح مباشرة ، ثمّ أضاف قيّداً ثالثاً ، هو قوله : " الخارج عن

¹ ابن الأنباريّ (أبو البركات) : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو ، ص 80 ، 81 .

حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة " ، ومقصوده من ذلك أن يكون السّماع كثيرًا مطّردًا ، فلا يحتجّ بالشاذّ القليل .

أمّا الثّاني (جلال الدّين السيوطي) فقد استفاد من سابقه ومن الأصوليين ، فحاول إلباس أصول النّحو لباس أصول الفقه (كما صرّح في مقدّمة كتابه) ، فقال عن السّماع : " وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ؛ فشمّل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلّم ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده إلى أنّ فسدت الألسنة ، نظمًا ونثرًا ، عن مسلم أو كافر " ¹ .

فالملاحظ من هذا التعريف أنّ السيوطي جعل الفصاحة شرطًا أساسيًا للسّماع الذي يدخل فيه ثلاثة أشياء ، هي :

- 1 - القرآن الكريم ، وهو أرقى أنواع المسموع .
- 2- يليه كلام الرّسول - ﷺ -
- 3- وآخرها كلام العرب الذين عاشوا قبل البعثة والذين عاصروا الرّسول - ﷺ - بالإضافة إلى كلام كلّ من عاش بعد وفاته صلى الله عليه وسلّم إلى أن اندثرت الفصاحة اللّغويّة ، إلّا أنّ السيوطي لم يأخذ عامل الاطراد بعين الاعتبار .

بعد أنّ عرضتُ مفهوم السّماع عند العلماء الذين أسسوا أصول النّحو ، واستخرجوا تعريفاتهم ممّا أضمرته عبارات النّحاة الذين سبقوهم ، سنرى فيما يلي رأي عبد الرّحمن الحاج صالح فيه .

لاحظت في أبحاث عبد الرّحمن الحاج صالح عند حديثه عن السّماع اللّغويّ العربيّ ملاحظتين :

الأولى : أنّه يستعمل مصطلح المدوّنة كثيرًا بالمقارنة مع استعماله لمصطلح السّماع أو المصطلحات القريبة منه كالنّقل أو المسموع .

¹ السيوطي (جلال الدّين) : الاقتراح في علم أصول النّحو ، ص 74 .

الثّانية : أنّه يصف المدوّنة العربيّة بأنّها أعظم مدوّنة شهدتها التّاريخ ، حيث يقول عنها : " هي كما رأينا ، أعظم مدوّنة لغويّة شهدتها تاريخ البشريّة وقد رأينا أن القبائل العربيّة التي أخذت منها اللّغة - ونتج عن ذلك هذا المسموع العملاق - كانت تغطي شبه الجزيرة كلّها في الجاهليّة وكان الأخذ لما روى واشتهر عند فصحاء العرب من شعر الشعراء الذين وصلت منهم إلينا البيت أو البيتان أو الدّواوين الكبيرة "¹ ، وهذه العبارة أو ما في معناها تكررت في أبحاثه أكثر من مرّة .

إنّ فاللّغويّون العرب أخذوا اللّغة العربيّة من أفواه العرب الفصحاء الذين عاشوا في شبه الجزيرة العربيّة ، وكان هدفهم في دراسة نظام اللّغة العربيّة باستخراج القوانين التي تخضع لها العربيّة هو خدمة القرآن الكريم وحمايته من اللّحن الذي شاع على الألسنة بسبب اختلاط العرب الفصحاء بالأعاجم .

فرغبة النّحاة في خدمة القرآن الكريم ، وحمايته من اللّحن ، والوقوف على معانيه ، إفرادًا وتركيبًا ، هي الباعث الأساس ، والمنطلق الرّئيس في تقعيد القواعد ، ومن أدلّة ذلك أنّ " أوّل من وضع هذا النّحو هو أيضًا أوّل من استقرى النّص القرآنيّ لاستخراج الثّوابت اللّغويّة الخاصّة بإعرابه "² ، كما أنّ تاريخ النّحو العربيّ قد أثبت أنّ معظم النّحاة كانوا قراء ، على رأسهم أبو عمر بن العلاء أوّل نحويّ شرع في جمع كلام العرب من بطون القبائل العربيّة .

لا شك أنّ مكانة القرآن الكريم باعتباره دستور الحياة كانت السّبب الأساس في شروع النّحاة في جمع كلام العرب شعرًا ونثرًا ، وهذا الكلام المجموع من أفواه الفصحاء هو الذي سيسمح لهم بتفسير كلام الله عزّ وجلّ والوقوف على معانيه ، وقد أجاز الصّحابة رضي الله عنهم تفسير معاني القرآن اللّغويّة استنادًا إلى كلام العرب الفصحاء ، لأنّ القرآن أنزل بلغتهم ، هذا ما جعل أبو عمر

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 251 .

² المصدر نفسه ، ص 252 .

بن العلاء ينطلق - كما ذكرنا ، وهو أحد المشيدين الأوائل للنحو العربي - في جمع كلام العرب شعراً ونثراً .

فالنص القرآني - بقرآته على خلاف في الاستشهاد بها - وكلام العرب الفصيح شكلاً المدونة اللغوية العربية ، وأطلق عليها اللغويون القدامى المسموع أو السماع ، وسمّاه بعضهم فيما بعد بالنقل ، وهذا المصطلح الأخير (النقل) أعّم من مصطلح السماع لأنّ النقل يحتوي على المسموع والمكتوب من كلام العرب الفصحاء ، أمّا السماع فهو كلّ ما روي مشافهة عن الناطقين السليقيين ، وسأقف على مفهومه ومحتواه ومصدره من وجهة نظر الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ، فأقول :

يرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أنّ المدونة التي اعتمد عليها اللغويون العرب تنحصر في الأصل في نوعين من النصوص ، هي :

_ نصوص محفوظة في الصدور ، ونصوص حرّة عفوية .

أمّا النصوص المحفوظة فهي تلك النصوص المنقولة مشافهة من جيل إلى جيل ، فاللغويون لم يأخذوها من مصدرها الأصلي ، والملاحظ على هذه النصوص أنّها مختلفة من حيث تأديتها بسبب اختلاف المنشأ اللغوي للناطقين لها (هم فصحاء كذلك) ، وتشمل هذه النصوص القراءات القرآنية المتوارثة والمنقولة عن الصحابة والتابعين إضافة إلى الشعر الجاهلي ، وشعر المخضرمين المنقول من الفصحاء كذلك .

إنّ أصل القرآن الكريم _ كما هو معروف - هو مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وهو نصّ محفوظ ومسان ، إذ قيض الله سبحانه وتعالى من يعتني به ويصونه ، كما أنّه في قمة الفصاحة والبيان ، مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي

يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ¹ ، وفي ذلك يقول أحمد مختار عمر : " وقد أجمعوا على القرآن الكريم من حيث الفصاحة إذ كان وما زال في أعلى درجات الفصاحة فكان موقفهم منه موحدًا ، ومجمعاً عليه فاستشهدوا به على قواعدهم المطردة² .

لكنّ هناك من اعترض على استشهد النحاة بالقراءات القرآنية بسبب اختلافها ، فنقول إن هذه القراءات هي ثابتة عن قراء فصحاء أي : أنها منقولة نقلاً صحيحاً عن الصحابة والتابعين الأئمة الموثوق في علمهم ، والمعتزف بهم ، وهي في حقيقة الأمر ناتجة عن احتمالات ، فالنص القرآني كما هو معلوم لم يدون في بداية أمره مشكولاً ، وعليه فإنّ المفردة الواحدة قد تحتل أكثر من قراءة، وهذا هو السبب الرئيس في ظهور تعدد القراءات .

يقول جلال الدين السيوطي عن القراءات القرآنية بما فيها القراءات الشاذة : " وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يُقاس عليه ، نحو : استحوذ ، ويأبى ، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة³ .

فرغم اختلاف النحاة المتأخرين في الأخذ بهذه القراءات وتباين موقفهم منها كما أوضحه أحمد مختار عمر وبينه بقراءات استبعدها بعض النحاة فقال : " أمّا قراءات القرآن الكريم فموقفهم منها اختلف على حسب صحة الرواية عن القارئ العدل ولو كان فرداً ، وقد استبعد بعضهم قراءات

¹ النحل : 103 .

² أحمد (مختار عمر) : البحث اللغوي عند العرب . ط 01 . القاهرة : مصر : عالم الكتب . 1971 م ، ص 17 .

³ السيوطي (جلال الدين) : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص 75 ، 76 .

سبعية من مجال الاستشهاد مثل قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ ﴾¹ بضم الزاي . وقراءة حمزة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾² بجر الأرحام عطفاً على الضمير المتصل دون إعادة حرف الجر. كما ردوا قراءة نافع : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾³ بإبدال ياء مفعلة همزة في الجمع ، وهي ليست زائدة . وفي الوقت نفسه قبلوا قراءات غير سبعية في الاستشهاد مثل : قراءة الحسن : ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا ﴾⁴ بمنع مصر من الصرف ... فالنوع الأول وإن حقق شروط القراء فإنه لم يحقق شروط اللغويين ، والنوع الثاني ، وإن لم يحقق شروط القراء ، فقد حقق شروط اللغويين⁵. إلا أن هذا الاختلاف لا ينفي أن القراءات القرآنية منقولة نقلاً صحيحاً عن أئمة موثوق في فصاحتهم .

وخلاصة القول : إن القراءات القرآنية قد استشهد النحاة بها لأنها منقولة عن أئمة قراء فصحاء ، حتى ولو كانت مخالفة للقياس ، أي القياس النحوي .

إذا كان هذا شأن القرآن الكريم وقراءاته ، فماذا يقال عن الشعر الجاهلي ، وشعر المخضرمين ؟ يرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بأن الشعر الجاهلي ، ورغم اختلاف الروايات إلا أنه لم يتغير من حيث الأصل والمنشأ ، فهو شعر محفوظ كذلك حفظ صدور . والأمر نفسه بالنسبة لشعر المخضرمين . فكل ما استشهد به النحاة هو محفوظ متوارث ، فما المقصود بالتوارث ؟

لاشك أن كتاب سيبويه يعدّ عملاً ناضجاً ظهر فيه النحو العربي مكتمل البناء ، فمنحنى النحو العربي قد بلغ ذروته في الكتاب لأن مؤلفه أخذ عن شيوخه - على رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) كما بيّنا سابقاً - وهم سمعوا عن العرب الخُلص ، أو ممن روى عنهم ،

¹ الأنعام ، من الآية 137 .

² النساء ، 01 .

³ الأعراف ، 10 .

⁴ البقرة من الآية 61 .

⁵ أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب ، ص 17 .

وهؤلاء الرواة فصحاء أيضا ، والنحاة الذين جاءوا بعد سيبويه (ت 185 هـ) أخذوا عنه ، فإمّا أنّهم لخصوا محتوى كتابه ، كما فعل المبرد في المقتضب (ت 285 هـ) ، وابن السراج في أصوله (ت 316 هـ) ، أو شرحوه كما فعل الرّماني (ت 384 هـ) ، والسّيرافي (ت 368 هـ) .

فالكتاب كما يقول عبد الرحمن الحاج صالح ، هو : " أقدم كتاب في النحو وصل إلينا وهو أيضًا من أعظم ما أنتجه الفكر العربيّ . وقد جاء كخاتمة لأعمال كبيرة جدًا قام بها هذا الجيل الثاني من علماء العربيّة وتلاميذهم وتلاميذ هؤلاء ولم يتأثر أيّ واحد منهم بأيّ فنّ أو أي علم خارجي كالنحو اليونانيّ أو المنطق الأرسطيّ كما يثبتته كلّ ما يحتوي عليه ¹ .

هذا ، ولم يؤلف سيبويه رحمه الله كتابه إلّا بعد مُضى قرابة ثمانين سنة من بداية جمع الكلام العربيّ الفصيح ، وقد لاحظ الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من خلال تفحصه للكتاب ودارسته له أنّ صاحبه يُكثر من عبارات : " سمعت " و " حدثني " ولا يقول : " قرأت في " ، فقال : " ... فلم يأت في هذا الكتاب ولا مرّة واحدة كلمة قرأت في أو أخبرني فلان في كتابه وغير ذلك بل يلجأ سيبويه من أوّل كتابه إلى آخر سطره إلى عبارة سمعت وحدثني ممّا يدلّ على أنّ مصادره هي كلّها شفاهيّة ² ، والسؤال الذي يّمكن أن يُطرح ألم يعرف العرب التّدوين قبل ظهور الكتاب ؟ وهل اعتمد العرب في تفسير الظواهر اللّغويّة على الجانب المنطوق من اللّغة ، وأهملوا المكتوب ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه .

إنّ عبارات سيبويه التي سبق ذكرها تدلّ على أنّ المصادر التي استخدمها سيبويه كلّها شفاهيّة ، وهذا لا يعني أنّ العلماء العرب في زمن سيبويه وقبله لم يلجأوا إلى الكتابة ، بل هناك كتب موثوقة أثبت أصحابها أنّ بعض اللّغويّين كانوا يدوّنون ما يسمعون من أجل تقييده ، وعدم

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 96 .

² عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 254 .

اعتماد علماء اللّغة العربيّة على ما وجدوه مكتوبًا يعود إلى عدم ثقتهم به ، فالعلماء الأوائل قد برهنوا أنّ بعض ما كتب من المعلومات التّاريخيّة والأدبيّة مشكوك في صحّته لأنّه لا تعرف غالبًا مصادر ما كانوا يسمّونه بالصّحف ¹ .

فالعرب عرفت الكتابة قبل سيبويه إلّا أنّ بعض ما كتبوه يُجهل مصدره ، فالصّحف " حُشيت بالحكايات العجيبة والأساطير الكاذبة وكلام موزون يشبه الشّعْر وقد يكون شعراً ونسب هذا الشّعْر إلى أقوام بادوا ولم ينقل عنهم في الواقع ، أي شعر بكيفيّة مقطوعة " ² ، لهذا أعرّض النّحاة عن بعض النّصوص المكتوبة .

وهذا الكلام ينطبق على كلّ ما قاله سيبويه وغيره من النّحاة ، حيث كانوا يعتمدون في تحرياتهم الميدانيّة على ما يقوله العربيّ الفصيح ، فيستشهدون به ، ويشيرون إلى فصاحته ، وفي ذلك يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح : " فقد بحثنا فيما وصل إلينا من كلام الكسائيّ ثمّ فيما يقوله الفراء في معاني القرآن ثمّ فيما يقوله أبو عبيدة في النّقائض وغيره من كتبه وكتب أبي زيد الأنصاريّ وما عزي إلى الخليل بن أحمد وزملائه (من خلال كتاب سيبويه) . فكلّهم يعتمدون مصدرًا واحدًا : فصحاء العرب ليس إلّا... ³ فهؤلاء النّحاة (بصريّين وكوفيّين) كانوا يعتمدون المشافهة بنقلهم عن العرب الفصحاء الذين لم تقسد ألسنتهم ، ولم يخالطوا الأعاجم ، فالفصاحة هي الشّرط الأساس لسماعهم .

وسنتحدث فيما بعد عن مفهوم الفصاحة وعلى من يطلق النّحاة هذه الصّفة بعد أن نتحدث عن مبادئ السّماع اللّغويّ ، وخصائصه بشكل مختصر .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 254 .

² المصدر نفسه ، ص 254 .

³ المصدر نفسه ، ص 255 .

عقد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في كتابه : " السّماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة " باباً للحديث عن مفهوم السّماع اللغويّ ، ومحتوى المسموع ، وخصائصه ، والمقاييس التي وضعها العلماء العرب لصحّته .

وقد نبّه إلى أنّ السّماع عند النّحاة يختلف تماماً عن السّماع عند علماء الحديث النّبوي الشريف ، حيث إنّ النّحويّ لا يحتاج إلى ذكر السّند ، وهذا دأب النّحاة الذين أخذوا مدوّنتهم مباشرة من أفواه الفصحاء ، والسّؤال الذي يُمكن أنّ أطرحه : لماذا ؟ وهل هذا عمل علميّ ؟ والجواب : إنّ ضابط النّحاة هو أنّ الناقلين كلّهم فصحاء فالنّحويّ في ذلك الزّمان يمثل المصدر الأوّل لما سمعه ، أو المصدر الثّاني إذا روي عن شيخه ، أمّا المحدثون فكانوا " مضطرين إلى ذكر أسانيدهم الطويلة – في ذلك الزمان بالذات – إلى التّابعين ثمّ الصّحابة " ¹ .

من المنطقيّ أن يعمد علماء الحديث إلى ذكر السّند ، أي سلسلة الرّجال الذين رووا الحديث النّبوي الشريف حتّى يتأكّدوا أنّ الحديث مرفوع إلى رسول الله ﷺ ، وبالتالي استحالة الطّعن فيه ، بل واهتموا كذلك بأخلاق الرّواة فأسسوا علماً قائماً بذاته هو علم الجرح والتّعديل . لكنّ النّحاة لم يفعلوا ذلك لأنّ من أخذت عنهم اللّغة تحقّق فيهم شرط الفصاحة سواء أكانوا ممّن سُمع منهم مباشرة أم كانوا من الموردين .

فالسماع اللّغويّ عند النّحاة له شروطه التي قام عليها ومبادئه الخاصّة به .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 257 .

3 . 2 . 2 . مبادئ السّماع :

بعد استقاضته في الحديث عن النّصوص المحفوظة عند العرب وتنبيهه على الفوارق الموجودة بين السّماع عند اللّغويين وعلماء الحديث خرج الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح بجملة من المبادئ التي تميّز السّماع اللّغويّ العربيّ، التي يُمكن تلخيصها في الآتي :

1 - إنّ الأسس العلميّة للسّماع عند اللّغويين تختلف عن الأسس التي وضعها المحدثين أثناء تدوين الحديث النبويّ ، ويرجع ذلك إلى اختلاف الطّروف والأحداث التاريخيّة ، حيث إنّ اللّغويين أخذوا اللّغة مباشرة من فصحاء العرب الذين عاشوا معهم في زمن الفصاحة السّليقيّة فـ" السّماع من الفصحاء وحدهم إذا تحقّق العلماء من فصاحتهم كان كافياً كحجّة أي كمرجع علميّ وكفيّ أنّ ينسب العلماء - وهم معروفون - ما سمعوه إلى هؤلاء لتثبيت الرّواية ويكون الثّبوت مطلقاً إذا أجمع العلماء على ذلك ¹، وعليه فإنّ النحويّ غير ملزم بذكر اسم الشّاعر الذي يستشهد به ، ولا اسم الراوي لتأكّدهم - كما قلت سابقاً - من فصاحة الراوي والمروي عنه ، وبالتالي فصاحة المسموع .

2 - إنّ ما يميّز السّماع اللّغويّ العربيّ هو قابليّته للتحقق من صحّته ، وهذا ما تضمّره العبارات التي كان يستعملها سيبويه من مثل : " سمعت " و " أنشدني " فهو بهذه العبارات يخاطب علماء عصره ، وكأنّ لسان حاله يقول : " هاهم العرب الفصحاء فاسألهم وتأكد ممّا سمعه غيرك " ² . ومن الأدلة القاطعة على أنّ السّماع العربيّ يُمكن لأيّ باحث كان أن يتحقق من فصاحته قول ابن المرزبان السيرافيّ (ت 385 هـ) عن أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه : "... ولكنّ الرّواية على ما أنشد سيبويه . ولم يقل سيبويه : إنّّه لا يجوز غير ما أنشده . ولكنّه أنشد البيت على

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) ، السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 258 .

² المصدر نفسه ، ص 259 .

الوصف الذي روته الرواة ، وذكر وجه روايته ¹، فهذا دليل على أنّ بعض اللغويين تحققوا من بعض العبارات التي استشهد بها سيبويه وهم يعلمون أنّ كلّ ما استشهد به هو عربيّ فصيح لأنّ الناقل عربيّ فصيح .

وهذا ما جعل الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح يطمئن من فصاحة كلّ ما استشهد به سيبويه شعراً كان أو نثراً ، فاطمئنانه يرجع إلى هذين السببين :

أ- أنّ كلّ ما رواه سيبويه هو مسموع عن العرب الفصحاء .

ب - عدم وجود أي عالم قديم أو باحث من المحدثين أتى بحجج مقنعة تناقض ما أتى به سيبويه.

3 - إنّ لجوء العلماء الذين عاشوا قبل سيبويه ، وفي زمانه إلى الكتابة - هذا يراه البعض حجة على أنّ النحاة العرب قد استشهدوا بغير الفصحاء - هو قليل جداً ، وعلى قلته فإنّ النحاة العرب اعتمدوا عليه لتحقيق غايتين :

الأولى : توثيق بعض المعلومات التي سمعوها عن العرب الفصحاء أو عن شيوخهم الموثوق بهم ، وهي معلومات يحتمل صحتها .

الثانية : تدوين ما سمعوه من أجل المحافظة عليه .

إنّ عدم اعتماد اللغويين على النصوص المكتوبة بشكل كبير يرجع إلى عدم ثقتهم بها ، إذ أنّها تحتوي على معلومات مكذوبة وحقائق مزيفة ، أمّا المسموع فهو منقول عن الفصحاء ومن نقلة فصحاء عاشوا في زمن الفصاحة .

هذه هي النصوص المحفوظة ، أمّا النوع الثاني من النصوص ، فهو النصوص الحرة العفوية كما سمّاها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح .

¹ السيرافي (ابن المرزبان) : شرح أبيات سيبويه ، تح : محمد عليّ الرّيح هاشم . دار الفكر : القاهرة. 1394 هـ ، 1974 م ، ج 01 ، ص 39 .

وهي نصوص أخذها اللّغويّون (بما فيهم النّحاة) مباشرة من أصحابها دون واسطة أي : أنّها أخذت ممّن تكلم بها عفويّاً ، فهي بذلك تختلف عن النّصوص المحفوظة كونها لم ينقلها فرد عن آخر ، وليست تأديّة لكلام سابق ، وأغلب محتواها هو الكلام المنثور ، وكثيرا من الشّعر، إضافة إلى بعض القصائد كقصائد بني أميّة ، وقد وردت في الكتاب الكثير من العبارات التي تثبت استشهاد سيبويه بها ، ومن ذلك قوله : " وزعم عيسى أنّه سمع ذا الرّمة ينشد هذا البيت نصبا¹ .

وكان اللّغويّون يلقّنون لتلاميذهم بعضا من هذه النّصوص ويقومون بدراستها مفردات وتراكيب ، ومن هؤلاء نذكر : أبا عمرو بن العلاء ، وتلاميذه : الأصمعيّ وأبا عبيدة وأبي زيد والمفضل الصّبيّ وابن السّكيت واللّحيانيّ وغيرهم .

يمثّل الجزء المنثور القسم الأكبر من هذه النّصوص الحرّة أورده النّحاة كشواهد على صحّة قواعدهم ، وهو مأخوذ من لغة الاستعمال اليوميّ ، وكتاب سيبويه - وغيره من الكتب - يتضمّن كثيرا من هذه النّصوص ، حيث كانوا يعمدون إليه للمقارنة بينه وبين الشّعر ، من ذلك قول سيبويه : " ... وهذا كلام أكثر ما يكون في الشّعر وأقلّ ما يكون في الكلام² .

فالذي يتّضح من هذا النّص وغيره أنّ سيبويه وغيره من النّحاة كانوا يفرّقون بين الشّعر ولغة الكلام اليوميّ العفويّ خلافاً ما يدّعيه بعض المحدثين ، وإلاّ فكيف نفسر المقارنة التي كانوا يجرونها بينهما .

هذا ، وهناك نوع آخر من الكلام المنثور - هو كلام محفوظ - سمّاه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بالكلام الجامد ، وهو " الذي لا يجوز استعماله إلّا على الصّورة التي سار بها بين النّاس وهي الأمثال وما يجري مجراها من التّراكيب الجامدة³ .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب ، ج 01 ، ص 250 .

² سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب ، ج 01 ، ص 277 .

³ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ والعلميّ ومفهوم الفصاحة ، ص 263 .

والأمثال كما هو معروف هي نصوص يتداولها الناس في أحاديثهم دون أن يمسوها بتغيير أو تحريف ، والعرب عرفت الأمثال وتداولتها الألسن لاحتوائها على معاني عميقة ودقيقة ، فهي ذات أهمية تاريخية واجتماعية ومكانتها في نفوس العرب كبيرة .

والقول بأن هذه النصوص مأخوذة من اللغة اليومية العفوية لا يطعن في فصاحتها .

تحدثنا عن أقسام النصوص المستشهد بها ، وهي القرآن الكريم ، وقراءاته ، وكلام العرب شعره ونثره ، والمباديء التي يتميز بها السماع اللغوي عند العرب من وجهة نظر الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ، كما تحدثنا عن أنواع النصوص التي استشهد بها النحاة ، وسنتحدث فيما يلي عن الأدلة التي تثبت صحة ما يحتويه هذا السماع .

3. 2 . 3 . مقاييس الصّحة لمحتوى السّماع :

قطعت اللّسانيّات الغربيّة أشواطاً كبيرة بفضل الاستعانة بكلّ ما يُستجد في مختلف العلوم من جهة ، وتوظيفها لمناهج فعّالة قادرة على تفسير نظام اللّغة والكشف عن أسرارها من جهة أخرى ، فنتج عن ذلك مصطلحات لسانية تحمل مفاهيم حدّدت بدقّة كبيرة ، ومن جملة المصطلحات اللّسانية الجوهرية : (المدونة / corpus) ، أقول : الجوهرية لأنّ الطّعن في علميّة مدوّنة أي لغة من اللّغات يعني مباشرة الطّعن في صحّة قوانين تلك اللّغة .

إنّ المدوّنة في اللّسانيّات الحديثة هي ذلك الرّصيد اللّغويّ المجموع عن المتكلمين الفصحاء ، أي مستعملي اللّغة بالسّليقة ويشترط فيها التّمثيل والتّنوع والموضوعيّة ، أمّا التّمثيل فيُقصد به أنّ يمثّل ما جُمع من لغة كلّ الفئات الاجتماعيّة النّاطقة بها ، أمّا التّنوع فهو أن ينوّع اللّغويّ من المصادر المأخوذ عنها ، كما أنّ اللّغويّ الجامع للمدوّنة عليه أن يلتزم الحيّاد فلا يتدخل فيما جمعه لأيّ سبب كان إيديولوجي أو نفسي أو اجتماعي ، وسنرى إن كانت هذه الشروط تتوفّر في اللّغويّين العرب أم لا ، وبالتالي علميّة ما جمعه .

عرّف العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح المدوّنة بقوله إنها : " عبارة عن مسموع مسّجل يتكون من كلام تكلم به بعض من يمثّل حقّ التّمثيل اللّغة المراد وصفها " ¹ . ثم تساءل عن موافقة أو مخالفة محتوى المسموع العربي للتّصور الذي تصوره العلماء الغربيّون للمدوّنة ؟

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 267 .

وهذا تساؤل - برأبي - سيطره أي باحث اطلع على مفهوم المدونة عند اللسانيين الغربيين واطلع في الوقت ذاته على ما قيل عن السماع اللغوي عند العرب خاصة بعد القرن الثالث هجري ، ثم لابد أن يطرح مثل هذا السؤال لأن أي طعن في علمية المدونة العربية يعني مباشرة الطعن في قواعد اللغة العربية لأنها استنبطت من استقراء هذه المدونة كما قلت سابقاً .

شرح الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في نقد الشروط التي وضعها اللسانيون الغربيون للمدونة ، حيث ذهب إلى أنه ليس من الضروري أن يقتصر في جمع المدونة على لغوي واحد ، بل " قد يجتمع عدد من اللغويين يشتغلون بنفس اللغة ويقوم كل واحد بتحريرات ميدانية حول اللغة المعينة فإذا صح أن نسند ما يجمعه كل واحد منهم إلى نفسه فلا مانع أن نقول عن مجموع هذه المدونات حول اللغة الواحدة أنها المدونة أو المسموع المدون عن هذه اللغة . فهكذا كان مسموع العلماء العرب القدامى ¹ .

إن علماء اللغة العربية جمعوا - كما هو معروف - نصوصاً كثيرة تضم القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب الفصحاء ، لكنهم لم يستشهدوا بها كلها ، بل اختاروا بعضها ، وهي تمثل عينة صادقة - حسب الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح - للأسباب التالية:

أ - التحديد الدقيق للأمكنة التي جمع اللغويون منها اللغة العربية .

ب - التحديد الدقيق لزمان الفصاحة اللغوية .

ج - التزام النحاة العرب بما جُمع فلم يتدخلوا فيه ، ولم يضيفوا إليه شيئاً من عندهم .

رغم التزام النحاة العرب بهذه الشروط إلا أنه قد يعترض معترض على شساعة الأمكنة التي أخذ النحاة منها، فشبه الجزيرة العربية تحتوي على قبائل كثيرة ، وبالتالي فإن هذا الاعتراض هو اعتراض منطقي جداً ، فمن الممكن أن تحتوي المدونة العربية بهذا الشكل العديد من الاختلافات

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 268 .

اللُّغويّة ، وقد قلت سابقاً أنّ الانسجام شرط ضروريّ في المدوّنة ، فالمعروف أنّ السّماع اللُّغويّ العربيّ قد امتدّ حوالي قرنين ونصف في الحواضر وأربعة قرون في البوادي ، وهي مدّة طويلة ، كما أنّ اللّغويّين العرب قد توسّعوا في الأماكن التي اخذوا منها ، وهذا يطرح فرضيّة دخول الاستعمالات اللّهجيّة المختلفة في المسموع العربيّ .

يجيبنا العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح عن التّساؤلات التي يُمكن أنّ تُطرح ، من دون أن ينفي الفرضيّة التي وضعناها ، بل يرى أنّ أي مدوّنة يُمكن أنّ تحتوي على استعمالات غير مطّردة ولا متجانسة ، فاللّغة تخضع للتّحول في كل مستوياتها ، وإلّا فكيف يُمكن تفسير المفردات والعبارات الشّاذة ؟ وفي هذا المعنى يقول أندري مارتيني / A . Martinet : " كلّ لغة تُصاب بالتّغيير في كلّ وقت ... فيكفي أن ننظر مجاري استعمالها بالتّفصيل لنكشف عن بعض المسائل التّحويليّة يُمكن أنّ تقضي بها بعد مدة طويلة إلى لغة غير اللّغة الأولى ¹ .

لاشك أنّ مدّة جمع اللّغة العربيّة هي مدّة طويلة ، وهذا ما سمح للّغويّين العرب من سماع كلّ المعطيات ومن كلّ أماكن الفصاحة السّليقيّة ، كما سمح لهم من التّحقّق ممّا جمعه ، إلّا أنّ طول مدّة الجمع يطرح احتمال تدخل اللّغويّين في المدوّنة التي سمعوها ، إمّا بالحذف أو الزيادة خدمة لمذاهبهم ، ودعماً لقواعدهم ، وهذا منافٍ تماماً لمبدء الموضوعيّة ، يردّ الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح عن هذا الاحتمال بقوله : "... والحقّ أنّ هذا لم يحصل بتاتا عند الأكثرية الساحقة من العلماء وخاصّة عند سيبويه وشيوخه وسيردّ على المبرد العلماء في ذلك ردّاً شديداً " ² .

¹ A . Martinet . éléments de linguistique générale . A . Colin . paris . 1960 . 2^{eme} ed . 1967 .

² عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللُّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 173 .

إنّ اللّغويّين العرب كان بعضهم تلامذة بعض كما بينت ذلك أثناء حديثي عن المراحل التي مرّ بها النّحو العربيّ ، وهذا يعني :

إذا أضاف واحد من اللّغويّين إلى ما سمعه فإنّ غيره سيتقطّن لذلك فهؤلاء العلماء كانوا يتناقلون بينهم ما جمعه ، وكأنّهم كانوا يمثلون جماعة واحدة ، فكــــــلّ واحد منهم ينتمي إلى " الجماعة الّتي تعاون أفرادها على السّماع الواسع وتتالوا في الزّمان إلى غاية اختفاء الفصاحة العفوية . فهو يمثل كلّ الجماعة إذا كان ممن وثق به العلماء وبما يرويه . وهذا التّصور للسّماع اللّغويّ بني كلّه على مفهوم الإجماع أي الحجّة الّتي أساسها الجماعة ليس غير " ¹.

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 174 .

فَاللَّغَوِيّ الْعَرَبِيّ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَضِيفَ لِمَا سَمِعَ شَيْئًا ، كَمَا لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ كَلَامًا مِنْ عِنْدِهِ دُونَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَا قَالَهُ شَيْوْخُهُ وَأَقْرَانُهُ .

وْخُلَاصَةُ الْقَوْلِ : إِنَّ اللَّغَوِيَّ الْعَرَبِيَّ اشْتَرَكُوا فِي سَمَاعِهِمْ عَنِ الْفَصَحَاءِ ، وَبِالتَّالِي لَمْ يَتَجَرَّأْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنْ يَضِيفَ لِمَا سَمِعَهُ حَتَّى يَتَوَافَقَ مَعَ هَوَاهُ وَمَذْهَبِهِ . وَلِذَلِكَ فَإِنَّ السَّمَاعَ اللَّغَوِيَّ الْعَرَبِيَّ بُنِيَ عَلَى مَبَادِيءٍ عِلْمِيَّةٍ ، وَهَذَا الَّذِي أَثْبَتَهُ الْأُسْتَاذُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْحَاجِّ صَالِحٌ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ .

3 . 3 . الفصاحة :

تُعتبر الفصاحة من المصطلحات المفاتيح في النحو العربي ، لأنَّ ضبطَ مفهومها ومعرفة إحدائياتها الزمانيّة والمكانيّة سيحصُر مدوّنَة اللّغة العربيّة الّتي من شروطها أن تكون منقولة عن المتكلمين الفصحاء ، والسؤال الّذي سنحاول الإجابة عنه : ما مفهوم الفصاحة عند الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح ؟ وعلى من كان يُطلق النّحاة هذه الصّفة على المتكلّم أم الكلام ؟ وهل تغيّر مفهومها أم بقي ثابتا ؟ هذا ما سنعرفه في هذا المبحث .

عقد الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح فصلاً كاملاً لمفهوم الفصاحة في كتابه : " السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة " ، بدأ حديثه بذكر الفرق الموجود بين الجانب الوضعيّ للّغة والجانب الاستعماليّ لها ، ولهذا لا يُمكن تحديد مقصود النّحاة من مصطلح :

" فصاحة " وغيره من المصطلحات بالاعتماد على المعاجم اللّغويّة .

فاللّغة وضع واستعمال ، أمّا الوضع فهو ذلك الاتّفاق اللاشعوريّ بين النّاطقين باللّغة الواحدة على ألفاظها والمعاني الّتي تحملها هذه الألفاظ ، ثمّ اتّفاقهم على القوانين الّتي تخضع لها أبنية الألفاظ ، وهي في حالة إفراد والعلاقات القائمة بينها لمّا تكون في التّركيب ، أمّا الاستعمال فهو كيفية إجراء النّاطقين لذلك الوضع في واقع الخطاب .

وعليه فإنّ معاني الألفاظ المذكورة في المعاجم اللّغويّة والموجودة في ذهن المتكلمين ليست بالضرورة هي المعاني المقصودة في النّصوص اللّغويّة أيّاً كان زمانها ، وفي هذا المعنى يصرّح الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح : " إنّ اللّغة وضع واستعمال ، أي نظام واستخدام لهذا النّظام،

فاللفظ والمعنى شيء في الوضع ، وشيء آخر في الاستعمال ¹ ، لهذه الأسباب فإن الأستاذ عبد
عبد الرحمن الحاج صالح لا يعتمد على المعاجم اللغوية في تحديد المفاهيم ، بل يلجأ إلى
المقايضة الدلالية التي سبق الحديث عنها .

وقف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح على كل مشتقات الجذر (ف ص ح) من خلال
السياقات التي وردت فيها ، وذلك بالمسح الشامل لما ورد في كتاب سيبويه ، ثم استخدم طريقة
المقايضة الدلالية (حمل العبارات التي ورد فيها مصطلح الفصاحة بعضها على بعض) ، حتى
يستطيع استخراج المفهوم الدقيق الذي يحمله هذا المصطلح كما قصده صاحب النص الأصلي لا
كما فهمه عنه غيره .

والجدول التالي يحمل بعض النصوص المأخوذة من كتاب سيبويه تضمنت عبارة فصحاء العرب.

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 29 .

3	2	1
يقولون ... أو يجعلونها زايا خالصة ¹ 1»	" العرب الفصحاء	سمعنا
لا يعرفون غيره ²	" ذلك من فصحاء العرب	سمعنا
فقالوا ... ³	" وقد فتح قوم فصحاء	
يقولون... أو أنشدوا ⁴	" فصحاء العرب	سمعنا

الجدول رقم - 1 - نظائر من النصوص تتضمن عبارة : " فصحاء العرب " ⁵ .

يلاحظ من هذا الجدول الحملي ما يلي :

كل العبارات مبدوءة بالفعل : " سمعنا " (موجود في الخانة 1) وهذا يدلّ أنّها مسموعة عن

العرب فهي تشترك في سياق مرجعيّ واحد (1)

الخانة الثّانية تحتوي على لفظة : " العرب " أو " فصحاء " أو اللفظتين معا (2)

من (1) و (2) يُمكن القول : إنّ معرفة مراد سيبويه من استعماله " عرب " سيسمح بمعرفة

المفهوم المقصود من عبارة " فصحاء العرب " أو " العرب الفصحاء " ، ومن أجل هذا أحصى

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمّد هارون . ط 03 . القاهرة : مكتبة الخانجيّ . 148 هـ ، 1988 م ، ج 01 ، ص 111 .

² المصدر نفسه . ، ج 2 ، ص 2 .

³ المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 276 .

⁴ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 477 ، ج 2 ، ص 147 ، 148 .

⁵ عبد الزّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 31 .

الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح (45) عبارة وردت فيه لفظة : " عرب " أو عبارة : " من يوثق بعربيتهم " أو " ترضى عربيتهم " أو العبارات القريبة من مدلولها ، والجدولان التاليان يحتويان على نماذج منها :

" سمعنا	ممن	ترضى	عربيتهم ¹
"وقال	قوم	ترضى	عربيتهم ²
"وقد قال	قوم من العرب	ترضى	عربيتهم ³
" في لغة	من	ترضى	عربيتهم ⁴

الجدول رقم - 2 - نظائر من النصوص تتضمن عبارة : " ترضى عربيتهم " ⁵ .

" سمعنا	العرب	الموثوق بهم " ⁶
" سمعنا	من بعض العرب	الموثوق بهم " ⁷
" زعم أبو الخطاب أنه سمع	من العرب	من يوثق به من العرب يقول " ⁸

رقم - 3 - نظائر من النصوص تتضمن عبارة : " العرب الموثوق بهم " .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 2 ، ص 160 .

² المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 296 .

³ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 193 .

⁴ المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 204 .

⁵ ينظر : عبد الرحمن (الحاج صالح) : السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 31 .

⁶ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب ، ج 01 ، ص 198 ، 104 .

⁷ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 161 .

⁸ المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 48 .

- يُمكن أن نستنتج بالمقارنة بين الجداول (1) و (2) و (3) ما يلي :

- هناك تكافؤ دلالي بين العبارات التالية : " فصحاء العرب " و " ترضى عربيتهم " و " العرب الموثوق بهم أو بعربيتهم " ، وهؤلاء هم : " الذين عاشوا في عصر السماع والتدوين فهم الذين سُمع منهم الشعر الجاهلي وشعر المخضرمين وهم الذين سَمع منهم النحاة واللغويون آلاف الآلاف من العبارات في مخاطباتهم العادية وغير العادية ¹ .

وهناك نصوص أخرى وردت في الكتاب ذُكرت فيها لفظة : العرب " ، من ذلك قول سيبويه : " لا تتكلم به العرب " ² ، وقوله : " إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب " ³ ، وهذه النصوص وغيرها وغيرها تبين أن سيبويه يُطلق عبارات : " فصحاء العرب " أو " ترضى عربيتهم " أو " العرب الموثوق بهم أو بعربيتهم " إذا كان المسموع مأخوذاً عن فرد واحد أو أفراد قلائل تحققت فيهم صفة الفصاحة ، " أمّا إذا كان المسموع كثيراً في الاستعمال فلا يذكر سيبويه هذه الأوصاف ويكتفي بذكر لفظة " العرب " فقط وهو الغالب عند ذكره لما سمعه إلا أن هذا يقتضي أن يكون هؤلاء هم بالضرورة فصحاء وممن ترضى عربيتهم ويوثق بعربيتهم " ⁴ .

هذا ، ولم يكتف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بتحليل النصوص التي ورد فيها مصطلح " الفصاحة " في الكتاب ، بل وقف وقفة أخرى مع نصوص جاءت في البيان والتبيين للجاحظ (ت 255 هـ) ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) وإصلاح المنطق لابن السكيت (ت 244 هـ) ، وغايته في ذلك معرفة تطوّر مفهوم هذا المصطلح .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 255 .

² سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 2 ، ص 95 .

³ المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 47 .

⁴ عبد الرحمن (الحاج صالح) : السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 34 .

جاء في كتاب " البيان والتبيين " النص التالي : " فمن زعم ... جعل الفصاحة واللكنة والخطأ والصواب والإغلاق والإبانة والملحون والمعرب سواء " ¹ ، يُمكننا إبداء الملاحظات التالية على هذا النص :

أ- إنَّ الألفاظ التالية : (الفصاحة ، اللكنة) ، (الخطأ ، الصواب) ، (الإغلاق ، الإبانة) ،

(الملحون ، المعرب) : تشكّل ثنائيات كل واحدة منها تحتوي على متقابلين (ضدين) ، ف

" الفصاحة " ضدّ " اللكنة " ، و " الخطأ " ضدّ " الصواب " ، و " الإغلاق " ضدّ " الإبانة " ،

و " الملحون " ضدّ " المعرب " (1)

ب - " الفصاحة " بمنزلة " الصواب " و " الإبانة " و " المعرب " (2)

ج - " اللكنة " بمنزلة " الخطأ " و " الإغلاق " و " الملحون " (3)

من (أ) و (ب) و (ج) يُمكن القول : إنّ معرفة المفهوم الذي يحمله مصطلح " لكنة " يعني معرفة

مقصود الجاحظ بمصطلح : " فصاحة " ، فما مقصوده باللكنة ؟

يجيبنا الجاحظ نفسه عن هذا التساؤل في نص آخر بقوله : " يُقال في لسانه لكنة إذا أدخل

بعض حروف العجم في حروف العرب وجذبت لسانه العادة الأولى إلى المخرج الأول " ² ،

فكل من أعطى الحروف العربيّة صفة الحروف الأعجميّة كأن ينطق الفاء العربيّة كما يُنطق

حرف (v) في الفرنسيّة ، أو أنّ ينطق الباء العربيّة كـ (p) الفرنسيّة ، أو أنّ يركّب جملة وفق

نظام تركيب الجمل في لغة غير اللّغة العربيّة ، فهذا يوصف بأنّه : " ألكن " .

¹ الجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر) : البيان والتبيين ، ج 01 ، ص 162 .

² الجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر) : البيان والتبيين ، ج 01 ، ص 39 ، 40 .

وعليه فإنّ الفصيح هو كل فرد يجري كلامه على مجاري العرب الفصحاء صوتًا وإفرادًا وتركيبًا.

ومن ذكاء النّحاة العرب أنّهم كانوا يستعملون عبارات فيها لحن أثناء جمعهم للمدونة لاختبار فصاحة من يؤخذ عنهم اللّغة العربيّة ، فإنّ فهمها الذين يُراد السّماع منهم فإنّ اللّغويين لا يعتبرونهم فصحاء ولا يأخذون عنهم .

استنادًا إلى النّصوص السّابقة يُمكن القول إنّ الفصاحة هي : " صفة من يرتضي لغته كلّ من ينطق بنفس اللّغة على أصلها بدون تغيير "¹ ، معنى ذلك أنّ الفصيح لا ينطق بشيء لا ينتمي إلى لغة النّاطقين بنفس لغته ، فالعربيّ الفصيح هو النّاطق بلغة عربيّة يرتضيها أهلها ، لغة خالية من التّغيير في الجانب الصّوتيّ والإفراديّ والتركيبيّ ، أي أنّ السّلامة الصّوتيّة والإفراديّة والتركيبيّة الجارية على نظام اللّغة العربيّة وأصولها شرط للحكم على المتكلم بأنّه فصيح.

وهناك مفهوم آخر يحمله مصطلح " فصاحة " ، وهو " الإبانة " ، وهو مفهوم ظهر عند علماء القرن الثالث الهجريّ ، استنبطه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح من قول آخر للجاحظ : " ... وكلما كانت الدّلالة أوضح وأفصح ، وكانت الإشارة أبين وأنور ، كان أنفع وأنجع "² ، يتّضح من هذا النّص ما يلي :

أ - المفردات : أوضح ، أفصح ، أبين ، أنور ، أنفع ، أنجع : تشكل ثنائيات هي : (أوضح ، أفصح) ، (أبين ، أنور) ، (أنفع ، أنجع) ، وكل ثنائية هي عبارة عن مفردتين مترادفتين ، وهذا ما جعلنا نقول : إنّ الكلام الفصيح هو الكلام البين الواضح ، أكّد ذلك عبد القاهر

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 36 .

² الجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر) : البيان والتبيين ، ج 01 ، ص 75 .

الجرجانيّ (ت 471 هـ) في أكثر من موضع في كتابه دلائل الإعجاز ، من ذلك قوله : " ...
لأنّه لو جاز أنّ يكون لمجرد ضمّ اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة ، لكان ينبغي إذا قيل : "
ضحك ، خرج " أنّ يحدث في ضمّ " خرج " إلى " ضحك " فصاحة ! ¹ ، وقوله كذلك : " وجملة
الأمر أنّ لا نوجب الفصاحة للفظه مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ، ولكنّا نوجبها لها
موصولة بغيرها " ² ، فالظاهر من قول " الجرجانيّ " أنّه يُطلق الفصاحة على الكلام وعلى
المتكلم ، وهي عنده بمعنى الإبانة عن الكلام بحسن ترتيب ألفاظه .

إلا أنّ النّحاة لا يحكمون على الكلم والكلام بالفصاحة إلا إذا نُقل عن الفصحاء ، وكان مطّردًا
في استعمال العرب ، وكان جاريًا على قوانين اللّغة العربيّة فـ" الفصيح من المفردات هو ما ثبت
في اللّغة أي ما سمعه بالفعل الثّقات من اللّغويّين وما كثر منها في استعمال الفصحاء ثمّ ما كان
خاضعًا للمقاييس الخاصّة بالعربيّة التي ينطق بها هؤلاء الفصحاء " ³ ، فكلّ مفردة سُمعت عن
العرب ونُقلت من أفواه الثّقات ، وكثُر دورانها على ألسنة الفصحاء ، وخضعت لقوانين لغتهم فهي
فصيحة .

وعليه فالفصاحة هي : " الإبانة ، ومدلول الإبانة والوضوح مرتبط بمفهوم كثرة الاستعمال
والشّيع وبالتّالي بدرجات الفصاحة " ⁴ .

فكلّما كان الكلام بيّنًا واضحًا كان فصيحًا ، ولا يكون كذلك إلا إذا كان مطّردًا في الاستعمال .

¹ عبد القاهر (الجرجانيّ) : دلائل الإعجاز ، قرأه وعلّق عليه : محمود محمود شاكر . ط 03 . القاهرة : مكتبة
الخانجي . 2000 م ، ص 394 .

² المصدر نفسه ، ص 12 .

³ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 37 .

⁴ المصدر نفسه ، ص 37 .

وخلص القول : إنّ الفصاحة كانت تُطلق على كلّ من ترتضى عربيّته في بداية الأمر ، ثمّ أصبحت تُطلق على الكلام الذي لا يحتوي على اللّحن الذي يُعتبر خروجًا عن نظام اللّغة العربيّة المتواضع عليه من قبل العرب ، وهي بذلك لا تتحقّق إلّا إذا تحققت فيها الشّروط التّالية :

أ - السّلامة اللّغويّة ، وهي خلو كلام النّاطق من الخطأ الذي لا يعرفه الفصيح .

ب- الاستعمال الكثير المعروف من كلام الفصحاء ، فلا نحكم على المتكلّم بالفصاحة إلّا إذا كان كلامه واضحًا مفهومًا مستعملًا بكثرة من قبل العرب الفصحاء .

ج - السّليقة الخاصّة بالفصيح ، وهي : " كون النّاطق الفصيح - أيّا كان بدويًّا أم حضريًّا كما سنراه - اكتسب العربيّة الفصيحة من بيئته التي نشأ فيها ، أي أنّ تكون لغته الأولى وأنّ لا يكون تعلمها من ملقّن¹ ، هذا قبل (250 هـ) أمّا بعدها فقد اشترط اللّغويّون في سماعهم ألاّ يكون المسموع عنه قد أطلّ المكوث في الأماكن التي فيها لحن .

يجدر التّنبيه -ها هنا - أنّ السّليقة قسمان : سليقة الفصيح ، وهي سليقة الطّباع ، وسليقة اللّحان ، وهي سليقة الخطأ ، فمن توفرت فيه الأولى أخذ اللّغويّون عنه ، ومن كانت فيه الثّانية لم يأخذوا عنه ، فالفصيح الذي يُؤخذ كلامه هو : " الناطق الذي اكتسب ملكته اللّغويّة في العربيّة الفصيحة (لغة القرآن) بالسّليقة أي في أثناء نشأته دون تلقين وفي بيئته من السّلقين الناطقين بتلك اللّغة² ، وهذا ما جعلنا نقول : إنّ النّاطق باللّغة العربيّة سليمة من حيث قوانينها وأصولها دون أنّ تكون سليقيّة لا يعلّمه النّحاة فصيحا حتّى ولو كان خطيبًا بارعًا أو شاعرًا بليغًا .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 39 .

² المصدر نفسه ، ص 40 .

هذا ، وقد عرف مصطلح " الفصاحة " تطوراً في مفهومه بعد القرن الثالث الهجريّ عند بعض اللّغويّين إذ أصبحت تُطلق على الكلام كذلك ، أمّا سيبويه فـ " يصف الكلام الفصيح دائماً بأنّه « عربيّ » أو « عربيّ جيّد » أو « كثير » أو « أعرب وأكثر »¹ .

فسيبويه لا يُطلق صفة الفصاحة على الكلام ، بل ينظرُ إليه من حيث كونه عربيّاً أو غير عربيّ ، ومن حيث كثرتُه أو قلّته على السنة العرب الفصحاء ، فمتى - إذن - أطلقت صفة الفصاحة على الكلام ؟ ومن أوّل من أطلقها عليه ؟

يرى الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح أنّ أوّل لغويّ أطلق صفة الفصاحة على الكلام واللّغات هو : ابن السّكيت (ت 244 هـ) في كتابه : " إصلاح المنطق " ، إذ يقول : " ونقول هي اللبوة فهذه اللّغة الفصيحة ، ولبوة لغة "² . وقال في موضع آخر : " في جوار الله فهذه الفصيحة والضّمّ لغة "³ ، وقال أيضاً : " ... ما جاء على فَعَلت بالفتح وما تكسره العامّة وتضمّه وقد يجيء في بعضه لغة إلّا أنّ الفصيح الفتح "⁴ .

من هذه النّصوص وغيرها يُمكن أن نستنتج أنّ ابن السّكيت يصفُ بعض الكلام بالفصاحة ، ويُسمّي بعضه الآخر لغات ، فصفة الفصيح تنطبق على :

" 1- كلام العرب وضروبه التي لا يتكلم الفصحاء بغيرها ...

2- ضروب من كلام العرب يكثر استعمالها وقد يكون بعضها أكثر استعمالاً من بعض ...

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 42 .

² ابن السّكيت : إصلاح المنطق ، شرح وتحقيق : أحمد محمّد شاكر ، عبد السّلام محمّد هارون . ط 04 ، القاهرة : دار المعارف ، ص 146 .

³ المصدر نفسه ، ص 174 .

⁴ المصدر نفسه ، ص 188 .

3 - مثل ذلك إلا أنه قليل في الاستعمال ¹ ، فالمتأخرون من النحاة (الذين جاءوا بعد ابن السكيت) يطلقون مصطلح " الفصاحة " على كل ضرب من ضروب الكلام الذي نطق به العرب الفصحاء قل استعماله أو كثر ، وضروب الكلام هي الأصول التي ينسج العرب الفصحاء عليها كلامهم أفراداً وتركيباً ² .

وخلاصة ما سبق : إنَّ الفصاحة عند النحويين عامّة وسيبويه خاصّة هي صفة تُطلق على المتكلم الذي تُرتضى لغته من قبل الناطقين بها ، بأن تكون لغة مكتسبة من محيطه ، وأن يكون كلامه سليماً لغوياً (في المستوى الصوتي والتركيبى والإفرادي) متداولاً بكثرة عند العرب الفصحاء ، ولم يصفوا الكلام بها ، ومن المفاهيم التي تحملها أيضاً الإبانة والوضوح .

أمّا بعد ابن السكيت (ت 244 هـ) فأصبحت الفصاحة تُطلق على الكلام أيضاً ، أي كلام العرب الفصحاء أو بعض ضروبه المستعملة باستفاضة أو بقلّة .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 45 ، 46 .

² المصدر نفسه ، ص 49 ، 50 .

4 . القياس ، والمصطلحات النحوية المرتبطة به :

مما لاشك فيه أن نحاة اللغة العربية اعتمدوا على القياس في تقعيد القواعد النحوية ، وتفسير النظام الباطني لها حتى قيل : إنَّ النحو هو معقول من منقول ، أي أنه نظام محكم في بنائه يُمكن تفسير أصوله وقواعده باستعمال آليات عقلية كالقياس .

ومما لاشك فيه أيضا أنَّ الناطق باللغة العربية يُحاذي الكلام العربي الفصيح في مفرداته وتراكيبه فينسج كلامه على كلام غيره من الفصحاء ، وفي هذا المعنى يطالعنا العلامة الفذَّ أبو الفتح بن جني في تعريفه للنحو بقوله : " النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب ، وغيره ؛ كالتثنية ، والجمع ، والتصغير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ؛ وإنَّ شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها " ¹ .

هذا ، ويعتبر القياسُ ثاني أصلٍ من أصول النحو بعد السماع ، ومن الملاحظ أنَّ علماء اللغة العربية قد اعتنوا به عناية كبيرة ، وأولَّوه أهميَّة بالغة ، فاستخدموه في دراساتهم اللغوية المختلفة ، وهم مُجمعون على حجَّيته في إثبات القاعدة النحوية ، وسنرى فيما يلي من البحث نظرة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح إلى القياس النحوي ومفهومه له ، وما الجديد فيه ، وهل هو مستمدٌّ من فكر النحاة القدماء .

¹ ابن جني (أبو الفتح عثمان) : الخصائص ، ج 01 ، ص 34 .

4 . 1 . القياس :

أخذ القياس عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح حيزا كبيرا في كتبه ومقالاته باعتباره وسيلة تحليل وتفسير اعتمدها النحاة في الكشف عن الظواهر اللغوية المختلفة ، فقد عنون الفصل الثالث من الباب الثاني الموسوم بالمفاهيم الأساسية للتحليل اللغوي العلمي من كتابه : "منطق العرب في علوم اللسان " بالقياس في النحو العربي : حقيقة وأهميته .

تحدث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح عن القياس باعتبارين : الأول : مصدر للفعل قاس / يقيس ، والثاني : كاسم .

4 . 1 . 1 . القياس كمصدر للفعل قاس / يقيس .

إنّ القياس عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح باعتباره مصدراً للفعل قاس / يقيس هو : " آليّة لا شعوريّة لإحداث الكلام وإدراكه "¹، أي أنّه عمليّة ذهنيّة لاشعوريّة يوظّفها المتكلّم بغاية إنتاج الكلام وفهمه ، ولا يتمّ له ذلك إلّا بحمل كلامه (المتكلّم السّامع) على مثال من المثل التي نطق بها العربيّ الفصيح ، لذلك فهو آليّة " من الآليات الأساسيّة للملكة اللّغويّة وقد يكون أهمّها "² ، فالقياس بهذا المفهوم يساعد على توظيف وتنمية الملكة اللّغويّة أي : " جملة الموارد الذهنيّة الكليّة التي يُمكن توظيفها في أحوال متباينة "³ ، حيث يضطرّ المتكلّم إلى القياس بحمل ما لم يسمع على ما سُمع من أجل النّطق بمفردات وتراكيب جديدة ، فهو بذلك يمتلك القدرة على إجراء كلامه على كلام ينتمي للغة التي اكتسب فيها مهاراته اللّغويّة ، فإذا سمع المتكلّم قول

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 157 .

² المصدر نفسه ، ص 157 .

³ نصر الدين (بوحسين) : مدخل إلى اللسانيّات الطّبيقيّة تعليميّات اللّغات . تيزي وزو : دار الأمل للطباعة

والنّشر والتّوزيع . 2012 م ، ص 122 .

القائل : " قام زيد " جاز له أن يقول : " حُسْن خالد " و " نجح المجد " وغيرها ، فكلّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم .

ومحصلة القول : إنّ القياس كمصدر هو : " عبارة عن عمليّة يجريها المتكلّم والسّامع معاً في كلّ كلام في جميع أحوال الخطاب " ¹.

هذا ، وقد نبّه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إلى حقيقة مهمّة جدّاً هي : أنّ ليس كلّ ما في اللّغة من مفردات وتراكيب يُقاس عليها بل هناك مفردات وتراكيب لا بد من حفظها كما هي ، لأنّها لا تخضع لأيّ قياس ، بل يجب أنّ تُستعمل كما استعملها العربيّ الفصيح ، ومن ذلك الفعلين " ودع " و " وذر " فإنّ العرب الفصحاء استغنوا عنهما رغم وجود نظائر لهما ، مثل : " وقع " و " وضع " .

4 . 1 . 2 . القياس كاسم : (هو المدلول العميق للقياس النّحويّ كما سبّيته) .

أمّا القياس كاسم لا كمصدر للفعل قاس / يقيس ، فهو : " تكافؤ لا تطابق " identity " ولا مجرّد شبه ².

سأشرع في تبسيط هذا التعريف بعد أنّ أشير إلى أنّ العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح يتحفظ تحفظاً شديداً مما جاء به المتأخرون من النّحاة فيما يخصّ مفهوم القياس خاصّة أبو البركات بن الأنباريّ في كتابه : " الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو " إذ أنّه لم يوفّق في تعريفاته للقياس النّحويّ ، حيث نقل تعريف الأصوليّين (المشتغلين بأصول الفقه) له إلى النّحو

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 158.

² المصدر نفسه ، ص 159.

من دون تمحيص ، ومراعاة طبيعة اللغة التي تختلف عن طبيعة الفقه ، ولأسف الشديد فإن معظم النحاة الذين جاءوا بعده اعتمدوا على تعاريفه ، إذ نجدهم يشيرون إلى أركان القياس من أصل وفرع وحكم وعلة ، دون أن ينتبهوا إلى أمر خطير وذو أهمية بالغة ، وهو أن القياس النحوي " يخصّ البنى اللغوية أفراداً وتركيباً " ¹ .

وسأورد تعاريف ابن الأنباري كما جاءت في كتابه ، وأناقشها فيما يلي :

يعرّف ابن الأنباري القياس بقوله : " حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه حدود متقاربة " ² .

فهذه التعريفات - برأيي - يمكن أن تنطبق على القياس الفقهي والنحوي معاً ، وبالتالي فلا فرق بينهما ، والنّاظر في تعريفات الأصوليين سيذكر ذلك ، فالإمام الجويني (رحمه الله) عرّف القياس الفقهي بقوله : " ردّ الفرع إلى الأصل بعلة تجمعهما في الحكم " ³ ، ومثال ذلك تحريم التبيذ قياساً على الخمر لاشتراكهما في علة الإسكار ، مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ⁴ .

فالتعريفان السابقان (تعريف ابن الأنباري ، وتعريف الإمام الجويني) متقاربان حيث تجمعهما الأركان المعروفة للقياس : الأصل والفرع والعلة والحكم .

¹ عبد الرحمن الحاج صالح : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 159 .

² ابن الأنباري (أبو البركات بن محمد) : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، ص 93 .

³ الجويني (عبد المالك بن يوسف) : الورقات . ط 01 . بيروت : دار ابن حزم . 2002 م ، ص 30 .

⁴ المائدة ، 90 .

وعليه فإنّ تعريفات ابن الأنباريّ السّابقة تعوزها الدّقة ، ذلك أنّ النّحو عبارة عن بُنى لغويّة سواء أعلّق الأمر بالمفردات أم التّراكيب (سيّضح ذلك أكثر حينما أتحدث عن مفهوم المثال والبنية العامليّة والباب والموضع) .

بدأ الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح عرضه لمفهوم القياس باعتباره اسماً بذكر ثلاث عبارات ورد فيها هذا المصطلح في كتب النّحو ، فتبيّن له أنّ القياس هو :

" المثال (أي النّمودج) نفسه الذي يحتذي به المتكلم في كلامه ، وهو ما يجوز أنّ يقاس عليه من مجموعة عناصر لأنّه هو المثال الذي تجري عليه جميع هذه العناصر أي : النّظائر المنتمية إلى باب واحد ¹ ، إذن فالقياس على هذا هو القالب الذي يُحاكيه المتكلم أثناء نطقه بالمفردات والتّراكيب ، إذ إنّهُ يتمثّل كيّاناً ذهنيّاً يعبر عن مجموعة من الوحدات اللّغويّة تشترك في بنية واحدة، فالقياس النّحويّ شبيه بالعلاقات الموجودة بين البنى الرّياضيّة التي تتكون من مجموعة من الثّوابت والمتغيرات كما هو الحال في أمثلة الكلمات العربيّة ، ومثال الجملة أو البنية العامليّة الذي سأحدث عنه في حينه .

حتّى يبيّن الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح أنّ القياس هو تكافؤ رياضيّ ، وليس مجرد شبه أو تجانس بين البنى اللّغويّة فإنّه عمد إلى عيّنة من أبنية الفعل الثّلاثي الأجوف ، ومثّلها بما يعرف في الجبر بمصطلح المصفوفة كما يلي :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 160 .

عمود ص = أبواب الفعل									
غ ي ل	خ و ض	ص وب	ق ي س	ب ي ع	ف ي ض	د و خ	ح و ل	ق و م	
فَعَلَ	قَامَ	حَالَ	دَاخَ	فَاضَ	بَاعَ	قَاسَ	صَابَ	حَاضَ	غَالَ
فَعَّلَ	قَوَّمَ	حَوَّلَ	دَوَّخَ	فَيَّضَ*	بَيَّعَ*	قَيَّسَ	صَوَّبَ	خَوَّضَ*	غَيَّلَ*
فَاعَلَ	قَاوَمَ	حَاوَلَ	دَاوَّخَ*	فَايَّضَ*	بَايَعَ	قَايَسَ	صَاوَبَ*	خَاوَّضَ*	غَايَلَ*
أَفْعَلَ	أَقَامَ	أَحَالَ	أَدَاخَ*	أَفَاضَ*	أَبَاعَ*	أَقَاسَ	أَصَابَ	أَخَاضَ*	أَغَالَ*
								أَخَوَّضَ	أَغَيَّلَ
تَفَعَّلَ	تَقَوَّمَ	تَحَوَّلَ	تَدَوَّخَ	تَقَيَّضَ	تَبَيَّعَ	تَقَيَّسَ	تَصَوَّبَ	تَخَوَّضَ	تَغَيَّلَ
انْفَعَلَ	انْقَامَ*	انْحَالَ*	انْدَاخَ	انْفَاضَ*	انْبَاعَ	انْقَاسَ	انْصَابَ	انْخَاضَ*	انْعَالَ*
اسْتَفَعَلَ	اسْتَقَامَ	اسْتَحَالَ	اسْتَدَاخَ*	اسْتَفَاضَ	اسْتَبَاعَ*	اسْتَقَاسَ	اسْتَصَابَ	اسْتَخَاضَ	اسْتَعَالَ
							اسْتَصَوَّبَ	اسْتَخَوَّضَ	اسْتَعَيَّلَ

أسطر = أبواب الأفعال

الجدول رقم -4 - الجدول التوليدي للأفعال من الثلاثي الأفعال¹.

(التركيب = حروف أصليّة × الوزن) .

¹ ينظر : عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 162 .

يتّضح من هذا الجدول الحملي ما يلي :

1 - " القياس في هذه المفردات هو انسجامها من حيث الصّيغة فيما جاء منها في السّينات بالنسبة لكلّ مادة وهي جذور في الصّادات وهو بابها ، أي المجموعة ذات البنية الواحدة "¹.
فالأفعال (قَوْم ، حَوْل ، دَوَّخ ، فَيَّض ، بَيَّع ، قَيَّس ، صَوَّب ، حَوَّض ، غَيَّل) منسجمة في هيئتها حيث إنّها :

أ - تنتمي كلّها إلى باب الثلاثي الأجوف المضعّف العين .

ب - تجمعها بنية واحدة هي بنية الباب : فعّل .

وعليه فالقياس هو هذا الانسجام الموجود بين المفردات من حيث صيغتها وصورتها التركيبية .

2 - " الأماكن التي تتقاطع فيها السّينات والصّادات هي كيانات رياضية لأنّها نتيجة لتكوين بين المادة الأصلية والأبنية (أو الأوزان) "²، أي أنّ كلّ مفردة هي عبارة عن حروفها الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها مرتبة ترتيباً يفرضه بنية الباب الذي تنتمي إليه .

وهذا التقاطع بين السّينات والصّادات (جذر المفردة × وزنها) يحتمل أحد الممكنات التالية :

أ - يحتوي على مفردات سُمعت عن العرب الفصحاء بكثرة .

ب - يحتوي على مفردات سُمعت عن العرب الفصحاء لكنّها قليلة .

ج - يحتوي على مفردات فرضها القياس ، ولم تستعملها العرب . (أُشرت إلى المفردات المنتمية إلى ب أو ج ب *) .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 163 .

² المصدر نفسه ، ص 163 .

إنّ هذه الممكنات المستعملة وغير المستعملة تثبت لنا أنّ القياس عند النّحاة هو ناتج عن عملية عقلية يجريها النّحويّ للكشف عن البنى المتشابهة ، أي أنّه ناتج عن قسمة تركيبية .

3 - يُعلق الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح عن الخانات التي جاءت فارغة قائلاً :

" إنّ هذه الخانات الفارغة بهذا الاعتبار تشغلها ، على كلّ حال ، مفردات قامت مقام المفردات الأصلية (الموافقة لنظائرها) . وذلك مثل استحوذ حلّت محلّ استحاذ الموافقة لنظائرها فقط ¹ ، فالفعل : " استحوذ " الأصل فيه أنّ نقول : " استحاذ " قياساً على نظائره ، مثل : " استقام واستباع واستراح " .

4 - إنّ الخانات النّاتجة عن جُداء الحروف الأصلية لكلّ مادة بوزنها قد ينتج عنه خانات تحتوي على مفردتين إحداهما استعملتها العرب الفصحاء لكنّ ليست مكافئة لنظائرها مثل " أخوص " ، والأخرى مكافئة لنظائرها ولكنّ العرب استعملتها بقلّة ، مثل : " أحاض " .

بناءً على الجدول الحمليّ ، والملاحظات السابقة يُمكن القول :

إنّ القياس هو : " التّكافؤ والتّساوي ، لا التّطابق (Identity) . ولا مجرد الشّبه الذي يترتب حصوله منطقياً بين أفراد الفئة الواحدة (class) ليس فقط على انتمائها إلى نفس الفئة بل باشتراكها في نفس المجرى أو البنية ² .

والمخطّط التّالي يبين هذا التّكافؤ بين العناصر المنتمية إلى باب واحد :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 163 .

² المصدر نفسه ، ص 164 .

ق ← ا ← د ← د

ع ← ا ← ل ← م

ب ← ا ← س ← ل

المخطّط رقم 1 - التّكافؤ الحاصل بين عناصر الباب الواحد .

إنّ هذا المخطّط يبين أنّ :

أ - الحروف : (ق ، ع ، ب) هي عناصر متكافئة من حيث رتبتها وحركاتها في المفردات

(قائد ، عالم ، باسل) على التّوالي (1)

ب - الألف الرّائدة في قائد تكافؤ الهمزة الموجودة في عالم وباسل (2)

ج - الحروف : (د ، ل ، س) متكافئة من حيث رتبتها وحركاتها في كلّ من (قائد ، عالم ،

باسل) على التّوالي (3)

د - (د ، م ، ل) هي عناصر متكافئة من حيث رتبتها وحركاتها في كلّ من (قائد ، عالم ،

باسل) على التّوالي (4) .

من (1) و (2) و (3) و (4) نستنتج أنّ القياس هو تكافؤ بين عناصر لغويّة تجمعها بنية

واحدة ، وفي هذا المعنى يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح : " القياس هو تكافؤ رياضيّ بين

أفراد فئة ناتج عن المجرى المشترك أو البنية المشتركة الحاصلة منه ، وتوافق في الصيغة الناتجة

عن التركيب . فهو تركيبّي وتقديرّي غير كيفيّ فقط ¹ . فالفعل " أكل " في قولنا : " أكل الولد

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 165 .

تفاحة " يكافيء الفعل " ضرب " في قولنا : " ضرب زيدٌ محمّداً " لأتّهما يقعان في نفس الموقع (عاملان) ، كما أنّ كلمة : " الولد " في الجملة الأولى تكافيء كلمة " زيد " في الجملة الثانية .

هذا ، ويرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أنّ النحويّين يستعملون ألفاظا تؤدي معنى التكافؤ كالفعل : " وافق / يوافق " أو قولهم : " بمنزلة كذا " ، وكذلك استعمالهم " كاف التشبيه " أو كلمة " كما " وغيرها من الكلمات والعبارات .

ومن الصّوري أنّ أوضّح أن القياس عند النّحاة يكون على الأكثر في الباب لا الأكثر في الاستعمال ، وهذا ما بيّنه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في مقالة نُشرت في مجلّة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة في عددها التاسع .

فالنّحاة مجمعون على أنّ الوحدات اللّغويّة الأكثر تكرارا في الباب هي التي يُقاس عليها لا الوحدات الواردة في السّماع ، ومن العبارات الدّالة على ذلك قول سيبويه : " لأنّ فعّالا في الأسماء إذا جاوز الأفعلة إنّما يجيء عامّته على فعّلان ، فعليه نقيس على الأكثر " ¹ ، ويقول كذلك : " فهذا الأقلّ نواذر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليه " ² .

فالسّؤال المنطقيّ الذي يُمكن طرحه هاهنا ، هو : هل الأكثر يرتبط بمقدار معيّن ؟ ولماذا يقيس النّحويّ على النظائر المنتمية إلى باب واحد ؟

إنّ الكثرة عند النّحاة الأوائل كسيبويه وابن السّراج والرضي الاسترّباديّ وابن جني وغيرهم ترتبط بالباب لا بالاستعمال ، أي : أنّهم يقيسون على العناصر التي تطرّد في بابها ، ومثل ذلك أنّ

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) ، الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 101 .

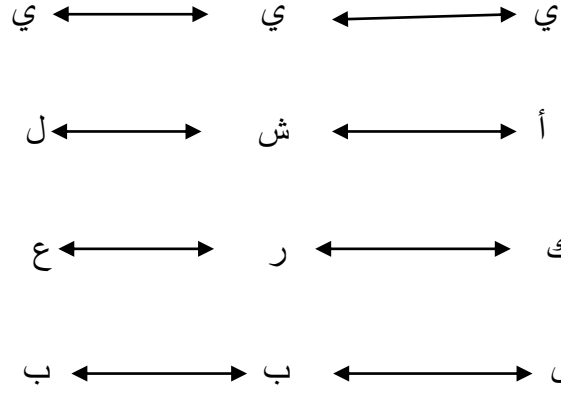
² المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 215 .

يقاس على استقام فيقال : " استحاذا " و " استصااب " من المادتين (ح ، و ، ذ) و (ص ، و ، ب) على التوالي ، إلّا أنّ المستعمل من هذه الأفعال هو : " استحوذ " و " استصوب " ، فهي إذن شاذة في القياس مطّردة في الاستعمال ، حيث لم تظهر فيها حروف العلة ، وعلى هذا فالقياس إنّما يكون على الأكثر في الباب لا في الاستعمال ، أي أنّ النّحاة يقيسون على العناصر التي تطّرد في بابها لا في استعمالها .

إنّ قياس النّحاة على الأكثر في الباب لا في الاستعمال - كما وضّحنا - يبين أنّ القياس النّحويّ هو قياس رياضيّ ، أقول : رياضياً لأنّه يرتبط بالباب ، وهذا الأخير هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتكافئة بالمفهوم الرياضيّ ، أي أنّه عناصر متناظرة فيما بينها ، وسيّضح ذلك أكثر فيما يلي من البحث ، وبعد الحديث عن مصطلح الباب .

هذا ، وقد أكّد الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح على الطبيعة الرياضيّة للقياس في أكثر من موضع ، من ذلك قوله : " فالقياس النّحويّ هو هذا التساوي الرّياضيّ أو تكافؤ في البنية الذي يحصل بين عناصر الفئة . وهذه العناصر هي نظائر وهذه الفئة هي باب لهذا السبب ، وهو رياضيّ لأنّه تركيبّي يخصّ البنى "¹ ، فالتكافؤ بين الوحدات اللّغويّة (مفردات وتراكيب) المنتميّة إلى باب واحد من حيث البنية هو الذي يجعل القياس النّحويّ ذو طبيعة رياضيّة ، ويُمكن توضيح ذلك في المخطّط التالي :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 166 .



المخطّط رقم - 2 - التّكافؤ الموجود في مستوى المفردات .

فهذا المخطّط يوضّح التّكافؤ الموجود بين عناصر المفردات (يأكل ، يشرب ، يلعب) على التّوالي ، إذ إنّ :

- حروف المضارعة متكافئة من حيث الرّتبة والحركة في كلّ الأفعال .

- الهمزة والشّين واللام متكافئة كذلك من حيث حركتها ورتبتها .

- الكاف والراء والعين متكافئة في (يأكل ، يشرب ، يلعب) على التّوالي .

- نفس الأمر ينطبق على بقيّة الحروف .

إذن ، فقد تبينّ لنا من هذا المخطّط أنّه ثمة تكافؤ على مستوى المفردات المنتمية إلى باب واحد،

والسؤال الذي نطرحه الآن : هل ينطبق هذا التّكافؤ على التّراكيب أم لا ؟

سنرى فيما يلي المتتاليّة من الجمل حتّى يمكننا الإجابة عن السؤال السّابق :

أ - اجتهّد (كجواب عن السؤال : ماذا فعل الطّالب حتّى نجح ؟) .

ب - جاء زيدٌ .

ج - أشرقَت الشمسُ .

فهذه المتتاليّة من الجمل تجمعها بنية واحدة ، هي : (فعل + فاعل) ، وهناك تكافؤ بين الأفعال: اجتهد وجاء وأشرقَت من جهة وبين فاعل اجتهد (ضمير مستتر) وزيد والشمس ، من جهة أخرى ، إذ أنّ كلّ فعل قُدِّم عن فاعله وأُسند إليه فشكّلت هذه الجمل بنية متكافئة ، هي عبارة عن عامل ومعموله : (عا + مع 1) .

وخلاصة القول : إنّ القياس النّحويّ هو : تكافؤ بين أفراد الباب الواحد نتيجة اشتراكها في بنية واحدة ، وليس مجرّد تشابه بينها (أفراد الباب الواحد) ، وبهذا يظهر اختلاف القياس النّحويّ عن الفقهيّ (إعطاء حكم الأصل للفرع لاشتراكهما في العلة فقط) ، كما يتّضح اختلافه (النّحويّ) عن القياس الأرسطي الذي يُبنى على الصّفات الدّاتيّة للعناصر اللّغويّة دون النّظر إليها من حيث إنها بُنى متكافئة .

4 . 2 . الأصل والفرع :

تحدثت فيما مضى عن مصطلح القياس ، وبينت أنه عبارة عن تكافؤ بين الوحدات اللغوية المنتمية إلى باب واحد ، فالنحاة يحملون العناصر اللغوية بعضها على بعض بغاية معرفة الأحكام النحوية ، واكتشاف التكافؤ الموجود بين العناصر المتشابهة .

هذا ، ولا يكاد يُذكر مصطلح القياس إلا ويذكر معه مصطلحاً الأصل والفرع ، فهما الركنان اللذان يقوم عليهما إضافة إلى الحكم ، والجامع أو العلة . كما تُعتبر ثنائية الأصل والفرع من الأسس التي تقوم عليها العلوم الإسلامية والعربية عامة والنحو بصفة خاصة ، فالمتخصص لهذه العلوم يُدرك خطورة هذين المصطلحين ، وأهميتهما في الاستنباط والتعميم والتفصيل .

إنَّ النحو العربي مبني على أبواب ، والأبواب بُنيت على أصول معينة تقرعت منها فروعها ، فكل مفردات اللغة وتراكيبها هي أصول مستقلة بذاتها أو فروع ناتجة عن غيرها ، من ذلك أنَّ المذكر هو أصل للمؤنث ، والنكرة هي أصل المعرفة ، وأنَّ الأصل في الأفعال هو البناء ، والإعراب فرع فيها ، والأصل في الأسماء الإعراب ، والبناء فرع فيها ، وسنرى فيما يلي مفهوم الأصل والفرع عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح .

يُعتبر الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح الأصل والفرع من المفاهيم المنهجية الأساسية في علوم العربية ، كما يرى أنَّ النحاة يجعلون بعض العناصر اللغوية أسبق من بعض متسائلات عن طبيعة هذه الأسبقية ، أهى زمانية أم نظامية ؟ ومن أجل الإجابة عن هذا التساؤل أورد - كما يفعل في معظم بحوثه - أقوالاً لسيبويه ، من ذلك قوله : " الواحد أشدَّ تمكناً وهو الأول "¹ ، وقوله كذلك :

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 2 ، ص 15 .

" النكرة أخفّ عليهم من المعرفة وهي أشدّ تمكّنا لأنّ النكرة أوّل ثمّ يدخل عليها ما تعرّف به " ¹ .

يتبيّن من كلام سيبويه أنّ الأصل هو : " السابق في الوجود على شيء آخر ويخرج المسبوق من

الأوّل " ² ، والجدول الحملية التّالية توضّح كيفيّة خروج المسبوق (الفرع) من السابق (الأصل) :

المؤنث (الفرع أو المسبوق) .	المذكر (الأصل أو السابق)
معلمة .	معلم
عبريّة .	عبريّ
شجاعة .	شجاع

الجدول رقم - 5 - : كيفيّة خروج الفرع (المؤنث) من الأصل (المذكر) .

نلاحظ من خلال هذا الجدول الحملي ما يلي :

أ - المفردات : (معلم ، عبريّ ، شجاع) ، هي سابقة في الوجود عن المفردات (معلمة ،

عبرية ، شجاعة) على التّوالي .

ب - المفردات : (معلمة ، عبريّة ، شجاعة) استخرجت من المفردات (معلم ، عبريّ ،

شجاع) على التّوالي ، فهي تتضمّن نفس حروفها مع زيادة تاء التّأنيث .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق . ج 01 ، ص 76 .

² عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 140 .

النكرة (الأصل أو السابق)	المعرفة (الفرع أو المسبوق)
معلم	المعلم .
جدار	الجدار .
أسد	الأسد .

الجدول رقم - 6 - : كيفية خروج الفرع (المعرفة) من الأصل (النكرة) .

نلاحظ من خلال هذا الجدول الحملي ما يلي :

أ - المفردات : (معلم ، جدار ، أسد) ، هي سابقة في الوجود عن المفردات (المعلم ، الجدار ، الأسد) على التوالي .

ب - المفردات (المعلم ، الجدار ، الأسد) مستخرجة من (معلم ، جدار ، أسد) على التوالي مع زيادة " ال " التعريف .

الواحد (الأصل أو السابق)	الجمع (الفرع أو المسبوق)
مسلم	مسلمون .
ناجح	ناجحون .
غائب	غائبون .

الجدول رقم - 7 - : كيفية خروج الفرع (الجمع) من الأصل (الواحد) .

نلاحظ من خلال هذا الجدول الحملي ما يلي :

أ - المفردات : (مسلم ، ناجح ، غائب) ، هي سابقة في الوجود عن المفردات (مسلمون ، ناجحون ، غائبون) على التوالي ، أمّا جمع التكسير فهو فرع عن المفرد لكنّه بتغيير له لا بزيادة عليه .

ب - المفردات (مسلمون ، ناجحون ، غائبون) استُخرجت من (مسلم ، ناجح ، غائب) على التوالي مع زيادة الواو والنون الدالة على الجمع .

من هذه الملاحظات يُمكننا القول : إنّ الأصل هو السابق في الوجود ، وإنّ الفرع هو الخارج منه بزيادة أو إنّ الأصل هو : " العنصر الذي يُؤخذ منه عنصر آخر بزيادة علامة تحوّل إلى وحدة أخرى وتكون بذلك فرعاً على الأوّل " ¹ ، فالمؤنث يخرج من المذكر بزيادة علامة هي تاء التأنيث ، والمعرفة تُستخرج من النكرة بزيادة علامة التعريف ، وجمع المذكر السالم يُستخرج من المفرد بزيادة الواو والنون ، وهذه القابليّة للزيادة هي التي تميّز الأصول عن فروعها .

هذا ، ويرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن سيبويه يصف الأصل والفرع بصفات أخرى (غير قابليته للزيادة) كالثقل ، من ذلك : أنّ الأفعال أثقل من الأسماء لأنها لا يلحقها الجزم ، بينما يلحق الأفعال ، فمن هذه الزاوية يُمكن اعتبار الأصل هو العنصر : " العاري عن كلّ زيادة ، فهو أخفّ وأقلّ كلفة على المتكلّم ويُقصد بالكلفة ذلك المجهود العضلي والذاكري الذي يوظّفه المتكلّم أثناء إحداثه الكلام " ² ، فكلما زادت المفردة أو التركيب عن أصله زاد المجهود العضلي والذاكري الذي يوظّفه المتكلّم ، أي أنّه ثمة تناسب طردي بين التفرّع والمجهود العضلي والذاكري .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 140 .

² المصدر نفسه ، ص 141 .

كما استنتج العلامة عبد الرحمن الحاج صالح صفة أخرى تميّز الأصل عن الفرع هي صفة الاستمرار وعدم التّخلف ، وهذه الصفة التي تميز الأصل تضمّرها عبارة سيبويه : " ألا ترى أنّ الفعل لابد له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل " ¹ ، ففي هذه العبارة دلالة على أنّ الأصل هو : " ما استمر ووجد في كلّ مناسبة ولا يتخلف ولا يختلف " ² .

فكلّ عنصر لغويّ قائم بذاته يُمكن أنّ يستغني عن غيره يُعتبر أصلا ، من ذلك أنّ الاسم له القدرة على الاستغناء عن الفعل وعن حرف المعنى ، حيث يُمكننا أنّ ننشأ كلاما مفيدا مركبا من اسم أو أكثر دون أنّ نحتاج إلى فعل أو حرف معنى ، فنقول : " رجلٌ " في الإجابة عن السؤال : من بالبيت ؟ ونقول : " الشمس مشرقة " و " المؤمن صادق أمين " ، فالاسم له القدرة على الاستغناء عن الفعل وعن حرف المعنى ، بالمقابل ليس لهما القدرة على الاستغناء عنه ، وهذا دليل على أنّ الأصل يُطلق على كلّ عنصر يحمل صفة القدرة على الثبوت ، والقدرة على الاستغناء عن فروعه - هذا ما تضمّره عبارة سيبويه السابقة - وبالتالي فإنّ الفرع لا يُؤخذ من الأصل في كلّ الحالات بل يحمل صفة عدم القدرة على الاستغناء عن غيره ، لأنّه لا استقامة ، ولا فائدة من قولنا : " في " أو " إلى " أو " في إلى " أو " ضرب في " أو " إلى دخل " ، أمّا قولنا : " جاء يمشي " ، فالاسم هنا موجود ، وهو الفاعل أي الضمير المستتر ، فعدم وجود فعل دون فاعل ، وقدرة الاسم على الاستغناء عن غيره يثبت أنّ الأصل يحمل معنى الاستمرار ، وعدم التّخلف .

إنّ الاسم يقبل العلامات الإعرابية الثلاثة كما يقبل التّنوين ، ويُمكن أنّ يكون وصفاً أو مضافاً كما يمكن أنّ يكون معرفاً وله القابليّة في دخول حروف الجرّ عليه ، لهذا ينظر النّحويّون إلى

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 2 ، ص 6 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 141 .

أصالة الاسم من هذه الزاوية أي : " قدرته على تحمّل كذلك العدد الكبير من الزوائد ، كعلامات الإعراب والتتوين والإضافة والوصف والألف واللام وحروف الجرّ وقد ينفرد عنها كلّها " ¹ .

ففي قولنا : " مررت بزید " ، فزید " هنا اسم دخلت عليه الباء ، وهي حرف جرّ ، كما قبل التتوين .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَآئِمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ ² فالاسم " أمة " أعرب بعامل الابتداء ، وقبل أن يكون موصوفاً .

وفي قولك : " هذا كتاب القرآن الكريم " ، فالاسم " كتاب " جاء مضافاً ، و " القرآن " معرّفاً .

وهناك نوع رابع من الأصول ، وهو النوع الذي لا ينظر النّحاة إليه من الزّوايا السّابقة بل من ناحية التّغيير الذي يمسّ بنية لفظه ، فالمعتبر في هذا النوع الأخير من الأصول ، هو : " التّغيير للفظ دون المعنى لا بالزيادة الدّالة على المعنى كما سبق بل بمجرد تغيير صوتي يصيب جنساً من الكلام " ³ ، فبعض المفردات لا تخرج إلى الاستعمال كما يقتضيها القياس ، مثل : الأفعال (صام ، نام ، باع) الأصل فيها (صوم ، نوم ، بيع) على التوالي ، ففي صام ونام قلبت الواو ألفاً وفي باع قلبت الياء ألفاً كذلك ، وعدم وجود نظائر صام في الاستعمال كما هي في الأصل الذي يقتضيه القياس هو استئصال العربيّ الفصيح لها ، أي أنّ صوم وبيع ونظائرها لم يخرجوا للاستعمال (كما هم في الأصل) لعلّة ، هي : الثّقل فالتّكلم ينجح دائماً إلى الاقتصاد في الجهد العضليّ والذاكريّ .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 141 .

² البقرة ، من الآية 121 .

³ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 142 .

لهذا فإنّ الفرع - باعتبار التغيّر الصوتي الذي يصيب الأصل - هو : " الموجود المستعمل والأصل يفترض وجوده النحويّ وقد يوجد بالفعل في الاستعمال "¹، والسؤال الذي يُمكن أنّ نطرح هنا هو : على أيّ أساس افترض النحويّ أنّ الأصل في باع هو بيع ؟ الجواب هو : سماعهم عن العرب حول وسود فقاوسا عليهما .

ومما سبق يمكننا أنّ نخلص إلى أنّ :

مصطلح الأصل يحمل أكثر من مفهوم حسب الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ، وأنّ الفرع تبع لذلك ، وكلّ هذه المفاهيم التي يحملها مصطلح الأصل مستنتجة من كلام النّحاة القدماء خاصّة سيبويه .

فالأصل يحمل معنى السّابق في الوجود عن غيره ، والفرع هو المسبوق النّاتج عن غيره . الأصل هو كلّ عنصر استمرّ وجوده لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط في فروعه .

يُطلق النّحاة مصطلح الأصل أحياناً على العنصر الذي له القدرة على الاستغناء على فروعه دون أنّ تكون هذه الفروع ناتجة عنه كالاسم بالنّسبة للفعل وحرف المعنى ، فالاسم له القدرة على الاستغناء عنهما ، وليس لهما هذه الخاصيّة .

يطلق النّحاة على العنصر الذي يفرضه القياس ولم يخرج إلى الاستعمال لعلّة مصطلح الأصل كذلك ، من ذلك أن " أوقي " أصل و " قي " فرع عنها ، ولم يخرج الأصل إلى الاستعمال لعلّة الثّقل، فالعلّة هي سبب عدم خروج كثير من المفردات والتّراكيب إلى الاستعمال ، وسنّحدث عن هذا المصطلح (العلة) فيما يلي .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 142 .

4 . 3 . العلة :

من المسلم به أنّ التعليل مطلب فطريّ يعتمد على العلماء في تفسير مختلف الظواهر ، والنحو العربي لا يشذّ عن هذه المسلمة ، حيث ما إن استوى عودُه واكتملت قواعده حتى بدأ التساؤل عن علل الأحكام النحويّة التي قال بها النحاة ، وهاهو الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175 هـ) يجيب عن العلل التي كان يعتلّ بها ، يقول أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ) : " وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل ابن أحمد رحمه الله ، سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنّه علة لما علته منه . فإنّ أكن أصبت العلة فهو الذي التمسّت ... " ¹ ، فالعرب الفصحاء كانوا ينطقون العربية بمفرداتها وتراكيبها سليقة وفطرة ، ثم جاء النحاة وعللوا الوضعيات التي تحتاج إلى تعليل ، ثم ما لبث أن تكاثرت العلل وتشعبت موضوعاتها ، والدليل على ذلك كثرة المؤلفات التي عُنيّت بموضوع العلة ومسالكتها ، حيث ألف تلميذ سيبويه محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت 126 هـ) كتاباً سمّاه : " العلل في النحو " ، وألف بكر بن محمد المازنيّ (ت 248 هـ) كتابه : " علل النحو " ، وألف الزجاجيّ (ت 337 هـ) كتابه المعروف : الإيضاح في علل النحو وغيرها .

هذا ، وقد تطرقت الكتب التي عُنيّت بأصول النحو للغة ، ومسالكتها وأنواعها ، وبما أنّ بعض المؤلفين في أصول النحو تأثروا بأصول الفقه - سبق وأنّ بينت ذلك أثناء حديثي عن مفهومي السماع والقياس عند النحويّين - فهناك من سار على منهج الفقهاء في التعليل فحُصروا العلة في كونها ركن من أركان القياس ليس إلّا . كما تأثر بعض النحاة بمنهج المتكلمين ، وكان هدفهم في

¹ الزجاجيّ (أبو القاسم) : الإيضاح في علل النحو ، ص 65 ، 66 .

تعليل بعض الوضعيات النحوية انتصارا لمذاهبهم . وسنرى فيما يلي مفهوم العلة عند العلامة عبد الرحمن الحاج صالح ، ومتى انحرف هذا المفهوم عن أصله .

ينفي الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح - في أكثر من موضع - نفيا قاطعا تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي في القرون الثلاثة الأولى ، وبالتالي تأثر طريقة التعليل عند نحاة اللغة العربية بالتعليل عند أرسطو ، ومن ذلك قوله : " ثم العجيب في زماننا أن يدّعي بعضهم أن مفهوم العلة القديم والمحدث في القرن الرابع على حدّ سواء هو من مفاهيم أرسطو (من علل الأربعة) . فهذا بعيد جدًا عن الحقيقة لخصوصية المدلول التي تدلّ عليه لفظة العلة عند سيبويه وكلّ العلماء الذين تقدموه ومن عاصره . فليس أي سبب بل سببا خاصًا ... ثم صار يدلّ على معنى القانون عند ابن السراج وتلاميذه مع بقاء المعنى الأصليّ عندهم ¹ ، فمفهوم العلة عند النحاة الأوائل يختلف تماما عن مفهومها عند النحاة الذين جاءوا بعد ابن السراج (ت 316 هـ) ، أقصد هاهنا تلاميذه - على وجه الخصوص - وهم : أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ) ، وأبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) ، وأبو الحسن الرماني (ت 284 هـ) ، وأبو علي الفارسي (ت 377 هـ) ، وهم اللذين تأثروا بالمنطق الأرسطي ، حيث صُبغت تعليلاتهم بصبغة فلسفية .

تحدث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح عن ظاهرة التعليل عند نحاة اللغة العربية في كتبه وأبحاثه ، خاصة في كتابه : " منطق العرب في علوم اللسان " حيث عقد فصلا للحديث عن الفروق الموجودة بين قياس النحاة وقياس المتكلمين وقياس الأصوليين على اعتبار أن كثيرا من المحدثين يحصرون العلة في كونها ركنا من أركان القياس كما قلت سابقا ، بدأ حديثه عنها بذكر السياقات التي ورد فيها هذا المصطلح في كتاب سيبويه ، ومن ذلك قوله : " فأما الثّبات فقولك

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 369 .

ضربهو زيدٌ ... فإذا كان قبل الهاء لين فإنّ حذف الياء والواو في الوصل أحسن ¹ ، وقوله في موضع آخر : " ولم تذهب الواو كما ذهبت من الفعل يعد ولم يحذف من موعِد لآئِه ليس فيه من العلة ما في يعد ولآئِها اسم ² .

فالذي يُفهم من عبارات سيبويه : " أنّ العلة إذا غابت رجع الشيء الذي تغيّر في الأوّل إلى أصله بسبب غيابها ، فالعلة عنده ما يطرأ من الأحداث فيغيّر الشيء عما كان عليه ³ ، حيث إنّها توجد بمجرد حدوث تغيّر في الأصل سواء أكان هذا الأصل مفرداً أم تركيباً ، ومثال ذلك أنّ الواو تبقى ثابتة في النطق بعد هاء الغائب إذا كان ما قبلها (الهاء) مفتوحاً أو مضموماً فنقول : " ضربتهو " أو " ضربتهو " ، وهو الأصل ولكن بمجرد دخول علة تغيّره فإنّ الواو تحذف نطقاً كدخول أحد حروف اللين قبل الهاء في مثل قولنا : " رأيت أباه " ، لذلك فالعلة هي عامل اضطراب يمنع المفردات والتراكيب من المجيء على أصلها .

إذن ، العلة : " هي سبب ، لا محالة ، إلّا أنّه سبب خروج عن حالة سابقة ، وقد تكون هذه الحالة خروجاً عن القياس الجاري في الاستعمال أو خروجاً عن قياس أصليّ إلى قياس جديد ، ويتمّ ذلك إذا اطرّد في الاستعمال وقام المحوّل مقام المحوّل منه ، فالانحراف في جميع الأحوال هو انحراف عن الأصل وقد لا يكون هو الحدّ ⁴ ، فاسم المفعول من الفعل الثلاثي " قال " هو : " مقوّل " والأصل أنّ نقول : " مقوّل " قياساً ، فحدث سبب أدّى إلى الخروج عن الأصل ، وهو اجتماع واوين متتاليين ، فحذفت الثانية ، ونقلت حركة الأولى إلى ما قبلها .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 2 ، ص 291 .

² المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 358 .

³ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 331 .

⁴ المصدر نفسه ، ص 331 .

وللعلّة عند سيبويه مفهوم أوسع من المفهوم السّابق ، استخرجه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح من عبارات أخرى جاءت في الكتاب ، حيث يقصد بها : " السبب لا أي سبب ، بل هذا الذي يفسّر وجها من وجوه الكلام أي تنوعا من تنوعاته . فهو توجيه ، ولا يوجّه إلاّ التّوَعّ وخروج الشيء عن بابهِ " ¹ ، فأفعال الأمر من ، خرج ، ضرب ، سجد ، هي على التوالي : أخرج ، أضرب ، أسجد ، أمّا فعل الأمر من أكل ، فهو : " كل " ، والقياس يقتضي أن يكون " أأكل " ، لكنّ سببا قد جعل العرب يقولون : " كل " وليس " أأكل " ، وهذا السّبب هو صعوبة النّطق بحرفين حلقين ، وهذا خروج عن الباب .

فإذا كانت العلّة هي السبب الموجّه للتغيير الحاصل في المفردات والتراكيب - كما بينت - فإنّ " القياس " لا يحتاج عند سيبويه إلى علّة ، أي إلى توجيه ، لأنّه التكافؤ العقليّ الذي يثبت التقابل ، وبالتالي التناظر بين أفراد القبيل الواحد في المجرى أو البنية ، ولا يعلل إلاّ ما يخرج عنه وصار على وجه آخر تنوعا كان أم اختلالا صوتيا وغيره ² ، أي : أنّ القياس هو هذا التكافؤ في البنية بين المفردات المنتمية إلى باب واحد ، كالمفردات التي تأتي على وزن " فَعَل " كبصل وعلم وقلم وغيرها ، والأمر نفسه ينطبق على التراكيب المتكافئة من حيث بناؤها ، أي التي لم يحدث فيها لا حذف ولا استبدال في الموضع ، ولا وجه آخر من وجوه العدول عن الأصل ، كلّ ذلك لا يحتاج النّحويّ إلى تعليله ؛ لأنّه جاء على أصله ، وكما يقتضيه القياس .

إلاّ أنّ المفهومين السّابقين للعلّة قد غيّرا بعد غزو المنطق الأرسطي لعلوم اللّغة العربيّة وتداخلت كثير من المفاهيم النّحويّة مع المفاهيم الفلسفيّة والفقهيّة فـ " عمّم المتكلمون - في

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 332 .

² المصدر نفسه ، ص 332 .

ميدانهم، وربما قبل وفاة سيبويه بقليل - معنى العلة فجعلوه سببا عامًا وداعيًا وباعثًا أيًا كان ¹ ، ومن ذلك قول الرّمانيّ وهو تلميذ ابن السّراج في تعريفه لها : " هي تغيير المعلول عمّا كان عليه" ²، فيبدو جليا عمومية هذا التعريف إذ يُمكن أن ينطبق على مفهوم العلة في الفقه أو علم الكلام أو أي علم آخر .

لهذه الأسباب ينفي الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح نفيا قاطعا تأثر النّحاة - الذين عاشوا قبل ابن السّراج - في مفهومهم للّعة بالمنطق الأرسطيّ ، وفي هذا يقول : " فهل احتاج الخليل وأصحابه وزملاؤه أن يطلّعوا على ما كتبه أرسطو عن العلة ليفسّروا كلّ ما أصاب تراكيب العربيّة الخارجة عن بابها إذا لم يقصدوا من العلة في زمانهم إلّا علة الخروج عن الباب ؟ وحتىّ العلة التي يراد منها مجرد السبب لما يحدث فهل يحتاج الباحث في أي زمان كان إلى أن يطلع على تصوّر أرسطو حتى يستطيع يبحث عن أسباب الأحداث ؟! " ³ .

إنّ انحراف مفهوم العلة عمّا قصده سيبويه بها بدأ مع ابن السّراج (ت 312 هـ) أو قبله بقليل ، وهي الفترة التي بدأ فيها المنطق الأرسطي يتغلغل في علوم اللّغة العربيّة ، وفي ذلك يُصرّح الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح : "وأما الذين استعملوا العلة بمعنى الحدّ والقانون - ابتداءً من ابن السّراج أو قبله بقليل - فهم يستعملونها أيضا ، زيادة على ذلك ، بمعنى سبب الخروج عن الأصل ، وهو كثير يكاد يكون هو الأغلب " ⁴ .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 332 .

² الرّمانيّ (عليّ بن عيسى) : رسالة الحدود ضمن رسالتان في اللّغة ، تحقيق : إبراهيم السمراييّ . عمّان : دار الفكر ، 1984 م ، ص 67 .

³ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 334 .

⁴ المصدر نفسه ، ص 332 .

أما النّحاة الأوائل الذين سبقوا ابن السّراج (تَمَّت الإشارة إليهم عند الحديث عن نشأة النحو العربي والمراحل التي مرّ بها) فيعنون بها " عامل الاضطراب أو التغيّر لنظام سابق ، وهي دائما عامل خارجي لا علاقة له بالنّظام اللّغويّ نفسه غالبا . وهذا لا يمنع المجرى النّاتج عنها أنّ يطرّد في الاستعمال ، كما قلنا ، بل وقد يصير هو الحدّ ، فكأنّ قياسا جديدا طرأ وقام مقام القياس السابق¹ ، فالأصل في مضارع (وزن) هو : (يوزن) قياسا على نظائره المنتمية إلى باب ك " يجلس " و " يقذف " وغيرهما ، إلّا أنّه حدث عامل اضطراب جعله يخرج عن القياس هو النّقل فحذفت فاءه للتخفيف .

جدير بي أنّ أشير إلى أنّ مفهوم العلة الذي شرّحه وارتضاه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح هو المفهوم الأخير ، أي : أنّها عامل اضطراب يمسّ المفردات والتراكيب فيجعلها تخرج عن الأصل وعن بابها ، وهو : " مفهوم خليفي محض : الحدث الذي يجعل الشيء يخرج عن بابها ، فهو عامل اضطراب يحاول التّحويّ أن يكشف عنه ويحدّده وهذا هو التفسير العلميّ ... " ² .

إذا كانت العلة هي عامل اضطراب يخرج الوحدة اللّغويّة عن بابها ، فإنّ عملية البحث عنها تسمى تعليلا ، والتعليل هو : " البحث عن العوامل الخارجيّة المحدثة للاضطراب كالقلب والإعلال والحذف وغير ذلك وهي عند النّحاة القدامى العلل³ ، ويلجأ المتكلم إلى هذه الأشياء من أجل : أمن اللبس ، وطلب التخفيف ، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال .

ومحصلة القول : إنّ العلة عند العلّامة عبد الرّحمن الحاج صالح هي " عامل اضطراب يؤدي إلى خروج المفردة أو التّركيب عن القياس ، وهذا الخروج عن القياس ينجح إليه المتكلم للتخفيف أو

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 332 .

² عبد الرّحمن (الحاج صالح) : السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص 341 .

³ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 370 .

أمن اللبس أو غير ذلك من صور الاقتصاد اللغوي ، أمّا النحويّ فيسعى لتعليل الوضعيّات الخارجة عن القياس فقط ، فيما علل النّحاة ابتداء من ابن السّراج وضعيات لا تحتاج إلى تعليل بسبب تأثرهم بعلم الكلام من جهة وبمنهج الأصوليّين من جهة أخرى ، هذا ما أدّى إلى تكاثر العلل، وتشعب موضوعاتها ومسالكها .

5 . الحدّ والمجرى وأقسام الكلم :

قبل عرض المفاهيم التي تحملها المصطلحات التالية : الاسم ، والفعل ، وحرف المعنى ، وغيرها من المصطلحات النحوية ، لابد أن أنبه إلى أمر أراه في غاية الأهمية ، وهو أن التعريف عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ينقسم إلى قسمين : تعريف على المعنى ، وتعريف على اللفظ ، وهذان القسمان استنتجتهما من كلام النحاة الأوائل كسيبويه ، وشراح كتابه مثل علي بن عيسى الرّمانيّ (ت 384 هـ) ، وأبي سعيد السّيرافيّ (ت 368 هـ) ، وأقوال المبرد (285 هـ) وابن جني (391 هـ) وغيرهم من النحاة .

إنّ القسم الثاني من التعاريف (التعريف على اللفظ) يدفعني إلى الحديث عن مصطلحين كثير ترددهما في كتب النحو العربي عامّة وكتاب سيبويه على وجه الخصوص ، وهما مصطلحان مرتبطان بمصطلحي الاسم والفعل من حيث مبناهما ، وهما : الحدّ والمجرى .

5 . 1 . الحدّ :

وردت كلمة حدّ في كتاب سيبويه في سياقات كثيرة ومختلفة ، من ذلك قوله : " ألا ترى أنّ حدّ الكلام أنّ تؤخر الفعل فنقول : أيهم رأيت "¹ ، وقوله : " وجه الكلام وحدّه الجرّ لأنّه ليس موضعاً للتّوئين "² ، ويقول كذلك : " فهو على ذلك الحدّ متمكن ... وفي هذه الحال متمكن ... "³ ، وذكر في مواضع أخرى الحدّ ولكنه عبّر عنه بالطريقة فقال : " وعلى هذه الطريقة فأجر هذا النّحو "⁴ ، وقال في موضع آخر : " وليس ذا طريقة يجريّن عليها في الكلام "⁵ .

إنّ هذه العبارات تدلّنا دلالة واضحة أنّ مقصود سيبويه بالحدّ هو الطريقة التي تصاغ بها المفردات والتراكيب : أي الكيفية التي تُرتب بها العناصر اللّغويّة بالنظر إليها كأبنية (من الجانب الصوريّ) ، فالحدّ إذن هو :

" وجه من أوجه الكلام وحال من أحواله لا أي وجه ولا أي حال بل ذلك الذي تنتجه طريقة معينة أو إجراء معيّن "⁶ ، فكلّمة " مفتاح " مثلاً رُكبت من مادة (ف ، ت ، ح) ثمّ رُتبت عناصرها بطريقة خاصّة على وزن " مِفْعَال " أي : روعيّ فيها ترتيب حروفها مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه الخاص به ، لذلك فالحدّ هو : " وصف مميز لمجرى الكلم والتّراكيب وبالتالي وصف لطريقة إنتاجها وصوغها أو بنائها كما يقول النّحاة "⁷ .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 64 .

² المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 87 .

³ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 115 .

⁴ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 273 .

⁵ المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 199 .

⁶ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 121 .

⁷ المصدر نفسه ، ص 122 .

أو بعبارة أخرى هو الطريقة أو الآلية التي تُصاغ بها الكلمة كتصغيرها أو تأنيثها أو جمعها أو يُصاغ بها التركيب .

5 . 2 . المجرى :

إنَّ المجرى هو : " المسلك أو السبيل الذي يسلكه العنصر اللغويّ أو المجموعة من العناصر في الكلام فيما يخص تركيبه وإعرابه أو تصريفه وغير ذلك مما يمس اللفظ أو البنية "¹، فكلّ وحدة لغويّة لها تصرف خاصّ بها تسلكه ، من ذلك لفظة (مصباح) فهي مأخوذة من الجذر الثلاثي (ص ، ب ، ح) ثمّ صيغت على وزن " مِفْعَال " ، فهذه اللفظة لها مجرى واحد مع نظائرها المنتمية إلى بابها كمفتاح وميزان ومذيع ، وكذلك الأمر في التحويلات التي تطرأ على الألفاظ المنتمية إلى باب واحد كالانتقال من الواحد (هذا تعبير سيبويه عن المفرد) إلى جمع المذكر السالم فإنّ عناصر هذا الباب تسلك مجرى واحدا ، مثل : معلم ، مبشّر ، مبدع معلمون ، مبشرون ، مبدعون ، هذا ما يجعلنا نقول : إنّ مجرى الوحدات اللغويّة ، هو ذو طابع رياضيّ لاحتوائه على ثوابت ومتغيرات تشترك فيها كل النّظائر المنتمية إلى باب واحد والتي تجمعها بنية واحدة لكن هذه المرّة من حيث موضعها في بنية الكلمة أو في التركيب .

فالنّحاة إذن كانوا يجمعون الوحدات اللغويّة المتكافئة (ألفاظا وتراكيب) في مجموعة واحدة ، وكلّ مجموعة إنّما هي عناصر متناظرة لها مجرى واحد ، وهذا المجرى هو كيان ذهنيّ مجرد مستتب من واقع الوضع لا من واقع الاستعمال ، والوسيلة التي استخدمها النّحاة في الكشف عن مجاري الوحدات اللغويّة هي حمل العناصر اللغوية المتشابهة بعضها على بعض ، أي القياس كما بينت ذلك سابقا .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 122 .

وللحدّ أهمية كبيرة في تحليل الظواهر الكلامية إذ أنّه : " يختصّ بضبط الإجراءات أو العمليات التي تتولد منها العبارات ولا يكون للحدّ عند سيبويه ومعاصريه أي : وظيفة أخرى إلاّ هذا التحديد الضابط الإجرائي " ¹ ، وقد استخدم النّحاة الحدّ في تحليل الكلام من خلال شكله الخارجي أي انطلاقاً من بنيته اللفظية دون النّظر إلى المعنى .

من المعروف أن النّحاة قسّموا الكلم العربيّ إلى ثلاثة أصناف هي الاسم والفعل وحرف المعنى ، وفي ذلك يقول إمام النّحاة سيبويه (رحمة الله عليه) : " فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . " ² ، ويقول ابن مالك في ألفيته :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم ³ .

إنّ المتفحص للتعريف التي أُعطيت لكلّ قسم من أقسام الكلم يُدرك أنّ النّحاة قد اختلفوا فيها ، فهناك فريق منهم عزّف الاسم والفعل من حيث قبولهما لزيادة حروف تختصّ بكلّ واحد منهما، وهناك من عزّفهما بالنظر إلى المعنى الذي يدلّ كلّ واحد منهما عليه ، كما اختلفوا في تعريف حرف المعنى من حيث دلّالته إلى فريقين : فريق يقول بدلالته على معناه في نفسه ، وآخر بدلالته على معنى في غيره ، وكان يُمكنهم أن لا يقعوا في هذه الاختلافات وذلك بتحديدهم الجانب الذي يعتمدونه في تعريفاتهم ، وفي هذا المعنى يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح : " فالاسم وكذلك الفعل يُمكن أن يسلم تحديده من المعارضة إذا عيّن المحدّد الجانب الذي يتمّ فيه تحديده ثمّ

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 122 .

² سيبويه (أبو بشر عمرو بن قنبر) : الكتاب ، تحقيق وشرح : عبد السلام محدّ هارون . ط 03 . 1408 هـ ، 1988 م ، ج 01 ، ص 12 .

³ ابن مالك (محدّ بن عبد الله) : ألفية ابن مالك . ط 01 . دار الصّحوة . 1431 هـ ، 2010 م ، ص 6 .

عَيّن بعد ذلك النّوع من الأسماء : فالاسم يكون حدثًا مع زمان في مقابل الفعل الذي يدلّ عليه ، ثمّ هناك الاسم المطلق والاسم المضارع للحرف والفعل¹.

إنّ التّعريف - كما أشرت سابقا - يكون على نوعين : تعريف على المعنى ، وتعريف على اللفظ ، والخلط بينهما هو الذي أدّى إلى كثرة التعريفات للمصطلح الواحد ، وتباين أراء العلماء فيها، والبحث في هذه القضية يضطرّنا إلى العودة إلى أول كتاب وصلنا في النّحو العربيّ ، أي كتاب سيبويه وتحليل كلامه تحليلًا علميًا بغاية الوقوف على مراده بدقّة ، وهذا ما فعله الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في أبحاثه ، وسأفصّل في تعريفات الاسم والفعل وحرف المعنى فيما يلي من البحث .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : النظرية الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة - . دار هومة ، سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة بالجزائر ، العدد 04 . 2007 م . ص 12 .

5 . 3 . الاسم :

5 . 3 . 1 . مفهوم الاسم من حيث المعنى :

ورد مصطلح الاسم في كتاب سيبويه كثيرا من ذلك قوله : " فأما العلامة اللازمة الخاصة نحو زيد وعمر... و إنما صار معرفة لأته اسم وقع عليه ليُعرف به هو بعينه دون سائر أمته ¹ ، ويقول كذلك : " إذا قلت مررت برجل فإنك زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب ² ، ويقول في موضع آخر: " ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم ³ ، ويقول كذلك عن الاسم العام : "... كان اسما خاصا غالبا أو اسما عاما لكل واحد من أمة ⁴ ، ويقول أيضا : " ويكون أن تقول هذا الرجل وأن تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل ⁵ ، ويقول عن إضافة الألف واللام إلى الاسم النكرة : " وإنما صار معرفة لا نكرة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته ⁶ .

وبتحليل هذه الأقوال يتضح أن الاسم عند سيبويه هو : " علامة تقع على شيء ليُعرف بها إما هو بعينه (كالعلم والمحلى بال وغيرهما) وإما كواحد من سائر أمته (كاسم الجنس) ⁷ ، فالاسم دليل على شيء بذاته ، كقولنا : " محمد " ، فهو يدلنا على علم ، أي أنه اسم عُيِّن فيه المسمى بذاته دون

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 219 .

² المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 220 .

³ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 264 .

⁴ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 330 .

⁵ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 263 .

⁶ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 263 .

⁷ عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 116 .

الحاجة إلى قرينة خارجة عن لفظه ، وقولنا : " الجدار " فهو يدلّنا على جدار مقصود بذاته ، وقد يدلّنا الاسم على فرد واحد ، كقولنا : " هذا كتاب " فالاسم كتاب يحتمل أي كتاب .

وما يُؤكّد أنّ الاسم قد يدلّ على شيء من جنسه قول المبرد : " وأصل الأسماء النكرة وذلك لأنّ الاسم المنكر هو الواقع على كلّ شيء من أمّته . لا يخصّ واحدا من الجنس دون سائر . وذلك نحو : رجل ، وفرس ، وحائط ، وأرض . وكلّ ما كان داخلا بالبنية في اسم صاحبه فغير مميّز منه ؛ إذ كان الاسم قد جمعهما ¹ . وقال أيضا : " فأما الأسماء فما كان واقعا على معنى ، نحو ، رجل ، وفرس ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ² .

وعليه فالاسم هو كلّ لفظ يدلّ على ذات بعينها أو ذات منتمية إلى جنس معين .

هذا ، وقد قسّم سيبويه الأسماء إلى قسمين هما : اللازمة المختصّة ، وغير اللازمة (غير مختصّة) .

أ - اللازمة لمسمّاها (المختصّة) أو اللازمة المختصّة : وهي التي " تدلّ على مسمّاها وتلزمه ³ ، فهي لا تنتقل عن مسمّاها إلى غيره ، وذلك مثل : محمّد ، ذكر ، أسد ، جبل ، فهي تشمل العلم ، والأسماء التي يُمكن أن تدخلها أداة التعريف .

ب - الأسماء غير المختصّة (المبهمة أو غير اللازمة) : " وذلك مثل الظروف وأسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة والصفات وغيرها ⁴ . وسُمّيت بغير اللازمة لأنّها لا تلزم مسمّاها ،

¹ المبرد (أبو العباس) : المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة . مصر : مطابع الأهرام التجارية ، 1415 هـ ، 1994 م ، ج 04 ، ص 276 .

² المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 141 .

³ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 116 .

⁴ المصدر نفسه ، ص 116 .

ومما يدلّ على عدم اختصاص هذه الأسماء قول المبرد عن ظرف المكان أمس : " وإنما بني لأنّه اسم لا يخصّ يوماً بعينه وقد ضارع الحروف . ذلك إذا قلت : فعلت هذا أمس يا فتى فإنما تعني اليوم الذي يلي يومك . فإذا انتقلت عن يومك انتقل أمس عن ذلك اليوم ¹ ، فهذا الظرف (أمس) غير مرتبط بيوم بعينه ، إذ يُمكن أن نطلقه على اليوم الذي يسبق يومنا هذا ، كما يمكن أن نسمّي يومنا هذا به غدا .

إنّ القول بأنّ الأسماء المبهمة لا تلزم مسمّاها ، أي إنّها لا تدلّ على شيء بذاته يعني أنّها مشابهة لحروف المعاني ، فهذه الأخيرة لا تدلّ كذلك على شيء معيّن بل تدلّ على معنى من معاني النّحو كما سأبينه حينما سأحدث عنها ، وبالتالي قد يعترض معترض على النّحاة فيقول : لماذا جعلوها (الأسماء المبهمة) إذن في صنف الأسماء رغم أنّها لا تدلّ على شيء بعينه ؟ والجواب على هذا الاعتراض كما يلي :

إنّ الأسماء المبهمة لا تدلّ على معنى في ذاتها إلّا أنّها قد تقع في المواضع التي تقع فيها الأسماء ، ومن ذلك " من " التي يُمكن أن تقع في موضع الفاعل فتقول : " نجح من اجتهد " ، وفي موضع المفعول به ، فتقول : " أكرمت من قال الصدق " .

كما قسّم النّحاة الأسماء المبهمة إلى قسمين :

أ- المكنّى : " كل ما يكون كناية عن الاسم المختصّ أي علامة تقوم مقامه وتؤدّي ما يؤدّيه ² ، وذلك مثل الضمائر المنفصلة والمتّصلة فهي دالّة على دالّ آخر ، هو الاسم .

وينقسم هذا النوع بدوره إلى تامّ وناقص :

¹ المبرد (أبو العباس) : المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ج 01 ، ص 173 ، 175 .

² عبد الزّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 117 .

1 - المكنى التامّ : ويشمل " أسماء العدد وألفاظ للعدة مثل : كم وكذا وكنايات مثل فلان وهُنَّ¹ ، وهي أسماء يُكنّى بها اسم الشخص .

2 - المكنى الناقص : يشمل " الإشارة والموصول والصفة والملازم للإضافة وينقسم إلى ظروف مثل : حيث وإذا وإذ وعند ومجموعة أخرى مثل كل وبعض ومثل غير²، فهذا النوع من الأسماء ناقص ، حيث إنّه لا يقوم بذاته في الإبانة عن معناه .

ب - غير المكنى : ينقسم هو الآخر إلى تامّ وناقص :

1 - غير المكنى التامّ والمتمثل في "الظروف التي لا تلازم الإضافة مثل المتمكنة : صباحا وليلا وغير المتمكنة كهنا وأين ومتى³ .

2 - غير المكنى الناقص : هو كل اسم لا يُمكنه أن يعبر عن معناه بنفسه ، فالاسم الموصول يحتاج إلى صلته ، ولا يستغني عنها ، كما لا تستغني الصفة عن موصوفها .

هذا ، وقد صنف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح - في كتابه : " الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة " - الأسماء تصنيفا آخر بالنظر إلى إيهامها التكريري إلى ثلاثة أقسام :

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة . الرغاية ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة . 2013 م ، ص 92 .

² المصدر نفسه ، ص 92 .

³ عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 118 .

أ - " ما هو مبهم في الجنس وهو ما يسمّيه سيبويه الاسم العامّ ، وهذا يزول إبهامه بعلامة في اللفظ "¹ ، فقولك : " رجل " هو اسم عامّ مبهم ينتمي إلى أمة (يستعمل سيبويه هذا المصطلح للدلالة على الجنس) الرّجال ، فإذا أضفت إليه " ال " التعريف فقلت : " الرجل " زال عنه الإبهام وكذلك إذا أضفته إلى معرفة فقلت : " رجل الأمن " ، سمّاها كذلك الأسماء المختصّة .

ب - " ما هو مبهم في الوضع فقط ، وهو غير مبهم أبدا في الاستعمال ولا يزول الإبهام عنه إلّا بقرينة "² ، وُصف هذا الصّنف بصفة الإبهام في وضع اللغة لأنّه لا ينتمي إلى أي جنس ، وهذا الصّنف يدخل فيه - كما أشرت سابقا - : الضّمائر وأسماء الإشارة والظّروف ، أطلق عليه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح مصطلحا آخر، هو: " الدلائل المبهمة " .

ج - " ما هو مبهم إبهاما مطلقا أي بدون الانتماء إلى جنس ويزول إبهامه ، مثل اسم الجنس عند الإضافة إلى المعرفة "³. ويدخل في هذا القسم مثل غير وكلّ وبعض وهذه العناصر تشبه حروف المعاني من حيث إنّها لا تدل على معناها بذاتها .

ومحصلة الكلام أنّ الاسم هو لفظ يدل على شيء بعينه أو فرد من جنسه ، وتنقسم الأسماء إلى لازمة (مختصة) وغير لازمة (مبهمة) . والمخطّط التالي يلخص ما قلناه سابقا⁴:

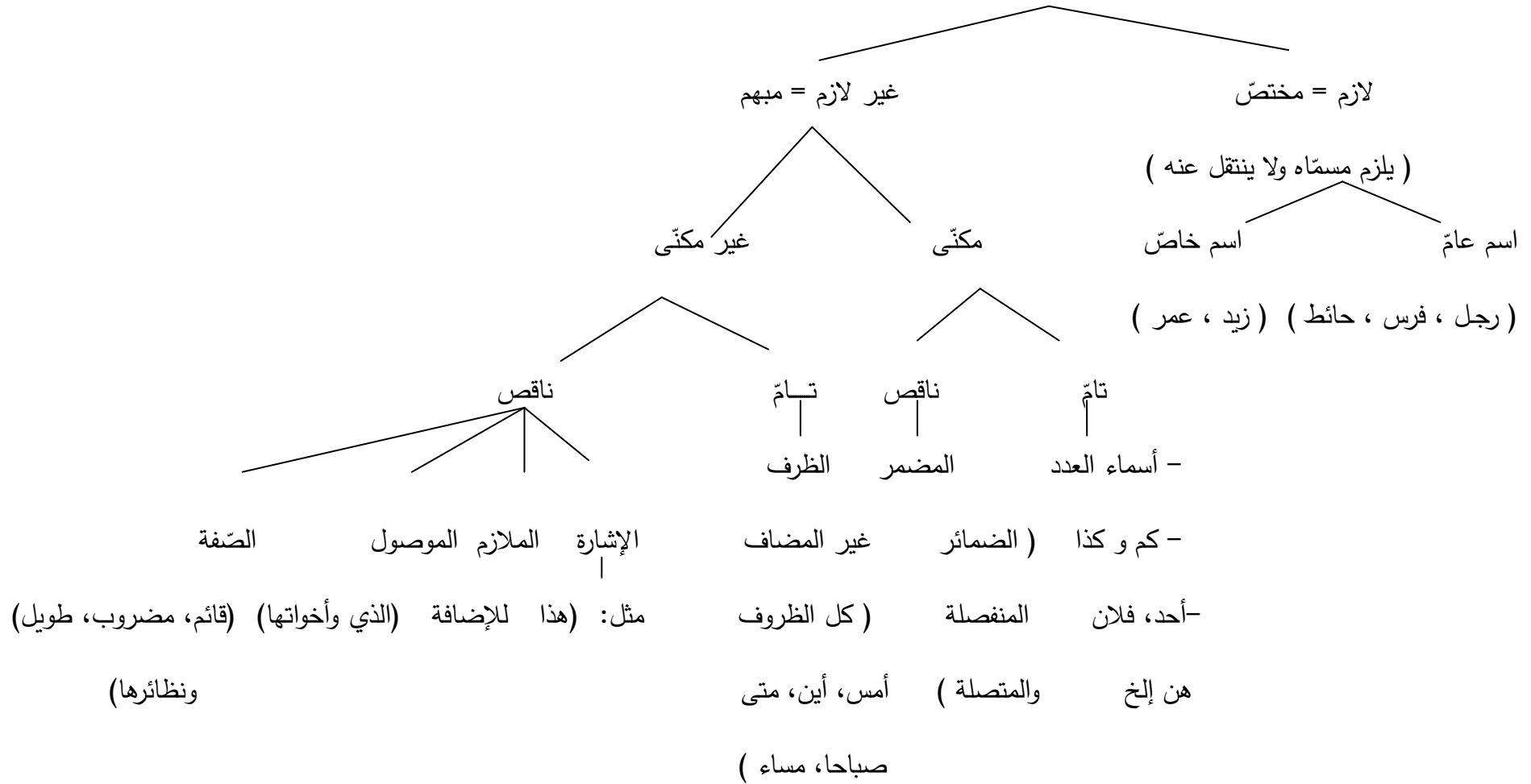
¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة ، ص 81 .

² المصدر نفسه ، ص 81 .

³ المصدر نفسه ، ص 81 .

⁴ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 120 .

الاسم (من حيث معناه)



المخطّط رقم - 3- أصناف الأسماء عند سيبويه .

5 . 3 . 2 . مفهوم الاسم من حيث اللفظ .

سبق وأنّ عرضت مفهوم الاسم من حيث تعريفه على المعنى عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ، وقلت إنّ كلّ لفظ يدلّ على ذات بعينها أو ذات منتمية إلى جنس معيّن ، وهو ينقسم إلى لازم (مختصّ) وغير لازم (مبهم) ، وهناك تعريف آخر له ، هو تعريف من الجانب اللفظي الصوريّ أي بالنظر إلى مبناه لا معناه .

يرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أنّ مفهوم الاسم كما قصده سيبويه قد استغلق على النّحاة المتأخرين بسبب غزو الفلسفة اليونانية للفكر العربيّ ، حيث إنّ مفهومه الإجرائي قد اختفى تماما في كتب النّحاة .

إنّ لكلّ كلمة موضعا معيّنا داخل البنية العامليّة أو داخل الجملة ، والاسم بدوره له مواضع خاصّة به داخل التّركيب ، إلّا أنّه ثمة مستوى آخر يتوسط الكلمة والجملة ، هو مستوى اللفظة التي هي عبارة عن كلمة مع الزوائد التي يُمكن أنّ تضاف إليها يمينا وشمالا ، وفي هذا المستوى _الذي يتوسط مستوى الكلمة ، ومستوى الجملة _ عرّف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح الاسم تعريفا إجرائيا معتمدا على ما قاله سيبويه ، وشرّاح كتابه ، وسأعرض إلى مفهومه في هذا المستوى ، وفي المستوى الذي يعلوه .

إنّ هذا المخطّط يوضّح أنّ الاسم (اللفظة الاسمية في هذا المستوى) هو عبارة عن كلمة قابلة لأن يُزاد عليها زوائد لا تدخل على الفعل بل تختصّ بالاسم فقط ، لذلك يُعرّف الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح الاسم في موضع آخر بقوله : " الاسم كلمة (أي عنصر) يصلح أنّ تدخل عليه حروف الجرّ والتّنين والإعراب ويُمكن أن يُضاف أو يوصف ، وفي ذلك درجات يعتمد فيها على تمكّن الاسم أو عدم تمكّنه (من احتماله يمينا وشمالا لهذه الزوائد) ، هذا في مستوى الأفراد " ¹ ، فلفظ الجلالة (الاسم المفرد بتعبير سيبويه) في قولنا : " الحمد لله ربّ العالمين " جاء مجرورا ، وجاءت كلمة لفظ " ربّ " مضافة و " الحمد " معربة ، كما يُمكن أنّ تأتي اللفظة الاسميّة موصوفة كلفظتي " المال والرجل " في قولك : " نعم المألّ الصّالح في يد الرجل الصّالح " ، كما يُمكن أنّ تأتي منوّنة كقولك : " كلمت زيدا " .

إنّ قابلية الاسم للزيادة على اليمين واليسار لا تخرجه على كونه اسما واحدا ، فقولنا : علم ، العلم ، العلم النافع ، بالعلم النافع ، بعلم النّحو العربيّ : كلّها وجوه تصرف متساوية لاسم واحد ، فالاسم المعرّف أو الصّفة والموصوف أو الجار والمجرور أو المضاف والمضاف إليه كلّها بمنزلة الاسم الواحد ، وهذا ما قصده سيبويه في قوله : " كما استوى المفرد والمضاف إذ كانا اسمين نحو عبد الله وزيد ومجراهما في العربيّة سواء " ² .

كما يقول في موضع آخر : " ألا ترى أنّ قولك : مررت بزيد الأحمر كقولك مررت بزيد " ³ . فقولك : " عبدُ الله " مساوٍ لقولك : " زيدٌ " وقولك : " مررت بزيد الأحمر مساوٍ لقولك : " مررت بزيد " ، وعليه فإنّ :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : النّظرية الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة - ، ص 103 .

² سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 126 .

³ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 45 .

المضاف مع المضاف إليه هما بمنزلة الاسم المفرد وكذلك والجار مع مجروره والصفة مع موصوفها .

إنّ هذه الزوائد التي تدخل على الاسم هي بمثابة المتغيرات بلغة الرياضيات لأنها لا تثبت معه بل تظهر أحيانا ، وتختفي أحيانا أخرى ، والذي يحدد ظهورها من عدمه هو مراد المتكلم فإذا قال المتكلم : مررت بالرجل ، فإنه يقصد رجلا بعينه ، لذلك أضاف " ال " التعريف على يمين الاسم المفرد رجل ، أمّا إذا قال : " مررت برجلٍ " فإنه لا يقصد رجلا بعينه .

تبين مما سبق أنّ الاسم هو كلّ كلمة تقبل عددا محددا من الزوائد التي تختصّ بها وفي مواضع محددة ، هذا هو مفهوم الاسم في مستوى الألفاظ ، فما مفهومه في مستوى التراكيب ؟

5 . 3 . 4 . مفهوم الاسم في مستوى التراكيب من حيث اللفظ :

إنَّ التَّركيب هو عبارة عن مجموعة من العوامل والمعاملات إضافة إلى المخصصات (الفضلات عند أهل البلاغة) ، والاسم في هذا المستوى هو : " ما تعمل فيه العوامل ، ويكون مبتدأ ومبنيًا عليه أو فاعلاً أي يكون في موضع لا يدخله الفعل ولا الحرف "¹.

فمفهوم الاسم - هاهنا - حدَّه الأستاذ عبد الرَّحمن الحاج صالح بالنَّظر إلى موضعه في التَّركيب فهو يكون دائماً في موضع المعمول كأن يقع في حيز المبتدأ أو الخبر ، وهما معمولاً الابتداء كقولك : " العلم نور " ، أو في موقع الفاعل ، وهو معمول أول للفعل ، كقولك : " جاء الذَّكي " أو في موقع المفعول به ، وهو معمول ثان للفعل المتعدي ، كقولك : " أدَّى الرسولُ الأمانةَ " ، فكلَّ كلمة لا تقع في موقع الفعل أو الحرف فهي اسم ، بمعنى أنَّها معمول لا تدخل إلَّا في موضع المعمول بالأصالة .

وخلاصة القول : إنَّ الاسم كلمة تقبل دخول حروف الجرِّ والتنوين والإعراب ويمكن أن يكون مضافاً أو موصوفاً ولا يأتي في الأصل إلَّا معمولاً ، حيث لا يمكن أن يكون في موضع يدخله الفعل أو حرف المعنى اللذان سنرى مفهوميهما والمواضع التي يُمكن أن يقعا فيها .

¹ عبد الرَّحمن (الحاج صالح) : النَّظريَّة الخليلية الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة - ، ص 103 .

5 . 4 . الفعل :

سأتحدث فيما يلي عن مفهوم الفعل من حيث المعنى ثم من حيث اللفظ .

5 . 4 . 1 . مفهوم الفعل من حيث المعنى :

ينطبق الإبهام _ هو مصطلح استعمله سيبويه في وصف الظواهر اللغوية كمقابل للاختصاص الذي يصيب الاسم _ على الفعل ، حيث إنّ " الحدث يدلّ عليه الفعل في أثناء حدوثه . فمطلق الحدث يدلّ عليه المصدر لا الفعل " ¹ ، فكلّ حدث مقترن بزمن معيّن يعتبر فعلاً ، فإذا لم يقترن بزمن محدد فهو مصدر ، بمعنى أنّ الفعل هو حدث مقترن بزمن معين .

تكرر مصطلح الإبهام مرتبطاً بمصطلح الفعل في الكتاب ، من ذلك قول سيبويه : " الأمثلة دليّة على ما مضى وما لم يمض من المحدث به " ² ، وقوله كذلك : " كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث " ³ . يبيّن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح مقصود سيبويه من مثل هذه العبارات فيقول : " معناه أنّ ما تصرف من لفظ الفعل يدلّ على الحدث في أثناء حدوثه ماضياً وغير ماض ولا يدلّ على الحدث في ذاته " ⁴ ، فالأفعال (أكل ، جلس ، جاء) تدلّنا على الأحداث التالية (الأكل ، الجلوس ، المجيء) في زمن حدوثها ، وهو الزمن الماضي ، بينما (يأكل ، يجلس ، يجيء) تدلّنا على حدث مرتبط بالحاضر .

ومن العبارات الواضحة على مفهوم الفعل عند سيبويه ما جاء في بداية كتابه ، وهو قوله عنه : " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون لم يقع ولما هو كائن لم

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص 95 .

² سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 41 .

³ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 15 .

⁴ عبد الرحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص 95 .

ينقطع"¹ ، فهذا النص يبين أنّ سيبويه في تعريفه للفعل " لم يكتف بأنه لفظ فيه دلالة على الزّمان بل حدّد هذا المدلول بأنّه حدث تدلّ أمثلة الفعل على حدوثه وعدم حدوثه في أحد الأزمنة الثلاثة"²، فالفعل لا يدلّ على حدث فحسب بل يحمل دلالة على أحد الأزمنة الثلاثة : الماضي أو المضارع أو الأمر .

وخلاصة القول إنّ الفعل (من حيث تعريفه على المعنى) هو حدث مقترن بزمن ماضٍ أو مضارع أو أمر ، هذا من ناحية معناه فماذا يقال عنه إذا نظرنا إليه من حيث لفظه ؟

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 2 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 116 .

5. 4 . 2 . مفهوم الفعل من حيث اللفظ :

رأينا سابقا أنَّ الاسم - حينما عرفناه من حيث المعنى - هو كل كلمة قابلة للامتداد بزيادة زوائد معيّنة ومحدودة على اليمين أو على اليسار ، والأمر نفسه ينطبق على الفعل إذ إنّه يقبل الزوائد على اليمين واليسار، فيقبل دخول قد والسّين وسوف وحروف الجزم وحروف النّصب والضّمائر المتّصلة ، وهو في كلّ هذه الحالات يبقى بمنزلة الكلمة الواحدة ؛ لأنّ هذه الزوائد تُعتبر جزءا منه ، وهذا ينطبق على الفعل إذا نظرنا إليه من جانب اللفظ ، إذ يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح : " وللعل أيضا مثل هذا . تدخل عليه زوائد مثل قد وسوف ولم ولنّ وغيرها(يختصّ كل واحد منها بالماضي أو المضارع) . وتلحق به الضمائر المتصلة وهو في كل هذا بمنزلة كلمة واحدة"¹ .

إنّ الزوائد التي تدخل على الفعل هي مختصّة به ، أي أنّها لا تدخل على الاسم ، ولها مواضع خاصّة بها لا تنتقل إلى غيرها ، فقد والسين وسوف والضمائر المتصلة وحروف النصب وحروف الجزم تختصّ بالفعل دون الاسم ، كما أنّ حروف الجرّ والتّوين والإعراب والإضافة والصفة تختصّ بالاسم دون الفعل ، فإذا دخلت الزوائد المختصّة بالفعل على الاسم قُبِحَ الكلام كما سيتبين حين الحديث عن ضروبه .

وعلى هذا فالفعل هو وحدة قابلة للامتداد بإضافة الزوائد لها على اليمين واليسار ، وقابلة للتقلص بحذف هذه الزوائد ، وهي مختصّة بها .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 126 .

5 . 5 . حرف المعنى :

سأنطلق في التحليل من المقولة المعروفة لسيبويه حينما صرّح في الباب الأول من كتابه قائلاً : " فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "¹ . فإذا كان الفعل يدلّ على حدث مقترن بزمن والاسم يدلّ على ذات أو جنس - كما بينت سابقاً - فعلى أيّ شيء يدلّ الحرف ؟ ثم ما الذي يُمكن فهمه من قوله : " ليس باسم ولا فعل " ؟ و ما مقصوده في هذه العبارة أنّ الحرف يدلّ على معنى في ذاته أم في غيره ؟

يرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أنّ سيبويه لا يقصد بكلمة معنى الواردة في عبارته السابقة مدلول الكلمة كما فهمها الرّمانيّ والسيرافيّ وغيرهما من النّحاة ، يقول في ذلك : " بل يقصد سيبويه المدلول المجرد الذي يدلّ عليه هذا العنصر الخاصّ به لا المدلول الذي يدلّ عليه الاسم وهو الشيء المسمّى به أو الفعل وهو الحدث أثناء حدوثه في زمن معيّن "² .

إنّ معظم النّحاة خاصّة تلاميذ ابن السّراج فهموا أنّ الحرف هو ما يدلّ على معنى في غيره أمّا " سيبويه فهو يقصد بالمعنى لا المدلول للكلمة بصفة عامّة كما فهمه الزجاجيّ والسيرافيّ بل المعنى النحويّ وهو مجرد كالاتّهام والنّفي والتّوكيد والجزاء وغير ذلك . وهي معان لها ألفاظ خاصّة من أوضاع اللّغة تدلّ عليها وهي هذه الحروف "³ .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . تحقيق : محمّد عبد السّلام هارون . ط 03 ، ج 01 ، ص 12.

² عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 116 .

³ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة ، ص 100 .

فالمعنى الذي تحمله الحروف هو: معنى نحويّ ليس إلّا ، فالهمزة وهل في قوله تعالى : ﴿ أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْأَخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾¹ تحملان معنى الاستفهام .

و " لات " في قوله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَحِثِّبْنَا فَنُؤْتِيكَ مِنْهَا لَافًا وَكَذِبًا ﴾² ، و " ما " في قولنا : " ما جاء الولد " تحملان معنى النفي ، و " لا " في قولك : " لا ، لا أبوح بالسر " تفيد التوكيد .

فالمتكلم يوظف حروف المعاني في كلامه بغاية التعبير عن أفكاره وعواطفه ، لهذا لا يمكنه الاستغناء عنها ، فالكلام يمكن أن يكون للإثبات أو النفي أو الاستفهام أو التعجب أو غيرها من المعاني ، وهذه هي المعاني التي تحملها الحروف .

فالمعنى الذي يحمله حرف المعنى - كما أشرت سابقا - لا يُقصد به المعنى بمفهومه المطلق ، بل هو المعنى الذي تضيفه الحروف إلى الكلام ، حيث " هناك معان تدخل على الكلم وتضاف إلى مدلولها الأصلي مثل الظرفية بحرف الجرّ " في " و ابتداء الغاية بـ " من " و التوقع أو التأكيد بعد " قد " وغير ذلك . ولا يريد سيبويه من هذه المعاني المدلولات بمعناها العام بل هذه التي تدخل على الكلام والكلم وتتمحور عليها دلالة الكلام بما هو كلم³ . فحرف الجرّ " في " يدخل على الاسم فيفيد معنى الظرفية كما في قوله تعالى : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴾⁴ ، كما تدخل " من " و " إلى " على الاسم فتفيد الأولى الابتداء وتفيد الثانية الانتهاء كقولك : " جئت من مكة إلى المدينة " .

¹ الزمر ، 9 .

² ص ، 9 .

³ عبد الرحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص 100 .

⁴ الذاريات ، 20 .

وتدخل قد على الفعل فتفيد التأكيد كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾¹ ، كما يمكن أن تفيد التوقع كقولك : " قد ينجح الكسول " .

وعليه فإن حرف المعنى لا يدل على معنى في ذاته ، إذ لا استقامة للكلام المكوّن من حرف معنى أو أكثر ، كقولنا : " في إلى " . فالمعنى المقصود إذن كما قرره الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وما يفهم من عبارة سيبويه ، هو : " مدلول العلامة من الدرجة الثانية والقول بأنّ الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره ينبغي أن يفهم على أنّه لا يدل على معنى مستقل عن غيره لأنّه علامة على علامة² " .

هذا ، ويجدر التنبيه إلى أنّ سيبويه يطلق مصطلح : الحرف كذلك على أحد أصناف الكلم (الاسم ، الفعل ، حرف المعنى) كما قد يطلقه على الصّوت اللّغويّ .

وخلاصة القول : إنّ حرف المعنى يختلف عن الاسم والفعل كونه يدلّ على معنى من المعاني النّحويّة ، كالتأكيد والنّفي ، والاستفهام والشرط ، وغير ذلك ، ولا يدلّ على حدث أو ذات ، هذا ما جعل سيبويه يحترز في قوله : " حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " .

¹ المؤمنون ، 01 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة ، ص 100 .

6 . المورفام والكلمة واللّفظة والبنية العامليّة :

قبل الحديث عن هذه المصطلحات ، وكيفية تحصيلها ، والمفاهيم التي تحملها ، والعلاقات القائمة فيما بينها ، وارتباطها بمصطلحات أخرى كمصطلح الموضع والمثال والقياس يحسن بنا أن نبين أنّ التحليل اللّغويّ عند العرب يتّم في ستة مستويات كما يوضّحه الجدول :

المستوى صفر	مستوى الصفات المميزة للأصوات
المستوى الأول	مستوى الحروف
المستوى الثاني	مستوى الدوال أو الوحدات الدالة (المورفيمات)
المستوى الثالث	مستوى الكلمات
المستوى الرابع	مستوى الألفاظ
المستوى الخامس	مستوى التركيب
المستوى السادس	مستوى الخطاب

الجدول رقم 8 - مستويات التحليل اللّغويّ عند اللّغويّين العرب¹ -

يتبين من هذا الجدول ما يلي :

- إنّ المستوى الثّاني أي مستوى المورفيمات يختلف عن المستوى الثالث (مستوى الكلمات) ، وبالتالي يُمكن القول مسبقا إنّ المورفيمات ليست هي الكلمات .

¹ ينظر، خولة (طالب الإبراهيمي) : مبادئ في اللّسانيّات المعاصرة . ط 2 . حيدرة ، الجزائر : دار القصبة للنشر . 2000 ، 2006 م ، ص 95 .

- إنَّ المستوى الرابع (مستوى اللفظات) يختلف عن المستوى الثالث (مستوى الكلمات) ، وهو دون المستوى الخامس (مستوى الكلام) فهو يتوسط مستوى الكلم والكلام وهذا يعنى أنَّ اللفظة ليست هي الكلمة ، وسمّاه سيبويه رحمه الله هذا المستوى بمستوى الاسم المفرد أو ما بمنزلته ، وهو " الذي يكون فيه الاسم أو الفعل منظورا إليهما مع ما يدخل عليهما من الوحدات الخاصة بهما " ¹ .

- إنَّ المستوى الخامس (مستوى التراكيب) من التحليل اللغوي ليس ناتجا عن تركيب اللفظات بعضها إلى بعض ، بل هو عبارة عن وحدات مجردة ، هي مركبات البنية العاملية (العامل ، المعمول الأوّل ، المعمول الثاني ، المخصص) ، والدليل على ذلك أنَّ العامل قد يكون الاشياء (علامة عدمية) ، كما سنبينه فيما بعد .

سننتقل تدريجيا في التحليل من المستوى الثالث (مستوى الكلم) إلى المستوى الخامس (مستوى التركيب) ، وسنقف - بعون الله - على ما يلي :

- 1 - المصطلحات النحويّة التالية : المورفام ، الكلمة ، اللفظة الاسميّة والفعلية ، البنية العاملية والمصطلحات المرتبطة بها ، وهي : العامل والمعمول الأوّل والمعمول الثاني والمخصص .
- 2 - الطّريقة التي اعتمدها الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في استخراج مفاهيم المصطلحات السابقة الذكر .

3 - العلاقة التي تربط هذه المفاهيم فيما بينها .

4 - علاقة هذه المفاهيم بالمفاهيم الغربيّة ، ومدى تشابه أو اختلاف كلّ مفهوم منها بما يقابله في اللّسانيّات الغربيّة .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : النّحو العلميّ والنّحو التّعليميّ وضرورة التّمييز بينهما . مجلّة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة ، العدد 17 ، السّنة التاسعة ، ص 21 ، 22 .

6 . 1 . مفهوم الكلمة :

تأتي الكلمة في المستوى الرابع من مستويات التحليل اللغوي عند علماء اللغة العربية ، فهي بذلك تقع في مستوى أعلى من المورفام وأدنى من اللفظة ، وهي : " كل ما يمكن أن يدخل في أحد المواضع الخاصة باللفظة أو المواضع الخاصة بالوحدات التركيبية (المكونات البنوية للجملة المفيدة)"¹ . فـ " الـ " التعريف في قولنا : جاء الرجل هي كلمة ، وكذلك علامة الرفع فالأولى تدلّ على أننا نقصد رجلا بعينه ، والثانية تدلّ على معني نحويّ هو : الفاعلية .

كما تعتبر الكلمة جزءاً من اللفظة إذ أنّ هذه الأخيرة هي مجموعة من الكلم كما سنبينه فيما يلي ، يقول محمّد صاري : " أمّا الكلمة عند النحاة الأوائل فهي أدنى عنصر تتركب منه اللفظة، إذ تُحدد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المثال (الحدّ)² ، فهاهنا يظهر مفهوم الموضع كأداة استعملها النحاة العرب في تجريد البنى اللغوية واللفظة هي مجموعة من المواضع - أي الأمكنة - التي قد تحتلها الكلمة أو قد تكون فارغة مثل قولنا : رجلٌ ، فموضع "الـ " التعريف (وهي كلمة) هو موضع فارغ . وعليه فالكلمة هي أصغر وحدة من الكلام دالة على معنى معيّن ، ومن علاماتها أنّها يمكن أن تُحذف من اللفظة دون أن تتغير العبارة ، ففي قولنا : "حضر المعلّمون " يُمكننا حذف "ال " التعريف كما يُمكننا حذف الواو والتّون الدّالّتين على الجمع دون أن تتغير العبارة.

إذن فالكلمة هي أقل ما يُنطق به مما يدلّ على معنى ، وكذلك المورفام ، لكنّ الكلمة يُمكن أن تُحذف دون أن يؤدي ذلك إلى ضرر في التركيب كحذف أداة التعريف ، فخرجها لا يسبب

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 2 ، ص 14 .

² محمّد (صاري) : المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة ، اللسانيات : مجلّة في علوم اللسان وتكنولوجيااته . دار هومة ، العدد 10 ، ص 14 .

تلاشي الاسم ، أمّا المورفام فإن حذفه أو استبداله بشيء آخر يؤدي إلى تلاشي العبارة مثل تاء افتعل ، وحروف المضارعة ، ومثال ذلك قولنا : " ينال العلى من سهر الليالي " ، فحذف حرف المضارعة من الفعل إذا حُذفت تلاشي العبارة كلية ، كما أنّ استبداله بحرف آخر كالهزمة مثلاً يُؤدي إلى تغير معنى العبارة ، وقد تصبح لا معنى لها لأن حرف المضارعة هو جزء لا يتجزأ من الفعل المضارع .

6 . 2 . الانفراد ومفهوم اللفظة :

يتَّبَع النَّحَاةُ العرب في تحليلهم للكلام المراحل التالية :

أولاً : الانطلاق من أقلّ ما يُمكن النُّطق به من الكلام المفيد ، وهو كل كلام يَتميّز بخاصية الابتداء والانفصال ، أي يُمكن للمتكلّم الابتداء به ويُمكن أن يَستغني عن غيره من الكلم ، وهذا الكلام المفيد إن تمّ الوقوف عند جزء منه أصبح غير مفيد ، كقولنا : كتاب، كجواب للسؤال : ما هذا ؟ أو ماذا يوجد فوق الطاولة ؟ ، فإن لفظة " كتاب " هي جملة تامّة الإفادة يمكن الابتداء بها وفي الوقت نفسه هي مستغنية عن غيرها .

ثانياً : حمل هذه القطعة القابلة للانفصال والابتداء (كتاب في مثالنا) على القطع التي لها نفس خاصيتها مثل : الكتاب ، بالكتاب ، الكتاب النافع .

ثالثاً : ترتيب القطع المتكافئة إلى أصل وفروع فالأصل يُعرف بأنّه لا زيادة فيه ، أمّا الفرع فهو أصل مع زيادة ، وبالتالي الحكم على " كتاب " أنّها أصل والقطع الأخرى هي فروع عنها ، والزيادة هي أحد الأنواع التالية :

أ - " ال " التعريف : الكتاب .

ب - حرف الجرّ على اليمين : في كتاب .

ج - العلامات الإعرابية : كتابٌ .

د - التنوين : كتابٌ أو المضاف إليه كتاب زيد .

هـ - الصفة : كتاب مفيد .

والملاحظ على هذه الزيادات أنها تتعاقب على الاسم فدخل التنوين على يسار الاسم يقتضي بالضرورة خروج المضاف إليه ، كما أن دخول "ال" التعريف يقتضي خروج التنوين ، فالتنوين لا يجتمع مع المضاف إليه كما لا يجتمع مع "أل" التعريف .

إذن ينطلق النحاة العرب وعلى رأسهم إمامهم سيبويه في التحليل اللغوي من الاسم المفرد الذي يمكن الابتداء به ، والوقوف عليه ، وفي ذلك يصرح سيبويه : " إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا لأن المظهر يُسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء"¹ ، فكلامه يدلنا أن الاسم المفرد هو كل كلمة قابلة للانفصال والابتداء ، وهذا يجعلنا نحكم عليه بأنه بمثابة النواة الأساسية في التحليل النحوي أو الأصل الذي تُفرع عنه اللفظات .

اختلف النحاة في تسمية الاسم المفرد فالخليل (ت 175 هـ) رحمه الله سمّاه الاسم المظهر وسمّاه ابن يعيش (ت 552 هـ) والرضي الاسترابادي (ت 624 هـ) اللفظة ، وقد ترجمها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بـ (lexie) .

وتجدر الإشارة هاهنا أن خاصية الانفراد ، أي الانفصال والابتداء هي التي تُمكن " الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام "² . وهنا يُمكن الفرق بين تحليل النظام اللغوي عند النحاة العرب وأصحاب المدرسة التحليلية التوليدية حيث ينطلق النحاة العرب في تحليلاتهم -كما قلنا سابقا - من اللفظ ، بينما مبدأ التحليل المعتمد لدى رواد المدرسة التحليلية التوليدية فهو الجملة ، إذ يعتقدون أن أي جملة تتكون من مركبين اسمي وفعلية ومن بنيتين سطحية وعميقة ، فجملة : " حضر الولد " تمثل بنية سطحية ، بينما جملة : " لم يحضر الولد " فهي بنية عميقة ، أمّا النحاة العرب فينطلقون في تحليلهم من اللفظ كأصل تُفرع منه فروع أخرى .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 2 ، ص 304 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 01 ، ص 219 .

كما أنّ هذا التّحليل اللّغويّ العربيّ الأصيل يختلف تماما عن التّحليل البنويّ الوظيفيّ إذ يعتمد البنيويون على مبدأ التّقطيع والاستبدال ، ويتمّ التّقطيع عندهم على مرحلتين :

الأولى : تحدد فيها الكلمات الدالّة / monèmes ، مثل : نجح / المجتهد .

الثانية : تحدد فيها الحروف / phonèmes ، وهي : الوحدات الصّوتيّة غير الدالّة . ثمّ يعمدون إلى إحلال قطعة كلامية مكان أخرى فإذا بقي الكلام مستقيما حكموا على القطعة المستبدلة أنّها وحدة ، وذلك مثل قولنا : " حلّ الضيف " ، فاستبدال الصاد بالصاد يُبقي الكلام مستقيما من حيث معناه ومبناه .

هذا ، وقد رسخت في أذهان البنيويين فكرة أنّه لا قيمة للكلمة إلّا داخل نظامها التّركيبيّ ، بينما يتّخذ النّحاة العرب _ كما هو عند سيبويه في عبارته السابقة _ خاصية الانفصال والابتداء التي تميّز اللفظة مبدءًا أساسيا في تحليلاتهم .

إنّ اعتماد النّحاة في التّحليل على هذا المبدء بهدف تحديد الاسم المفرد لا يخصّ البنية الظّاهرة فحسب ، بل هو تحليل على المعنى كذلك ، لأنّ اللفظة قد تكون جملة مفيدة ، كجوابنا عن السؤال : من حضر ؟ بقولنا : الولد .

إنّ القياس الذي كان يجريه النّحاة بحمل اللفظة الواحدة على نظائرها بالزيادة القبليّة والبعديّة لا يُخرجها عن كونها قطعة واحدة ، لأنّها تحافظ على خاصية الانفراد ، حيث لاحظ النّحاة أن اللفظة تقبل الزّيادة " يمينا ويسارا دون أن تفقد وحدتها أو دون أن تخرج عن كونها

لفظة، وهي القطعة التي لا يمكن أن تتفرد فيها أجزاؤها¹، وقد سمى النحاة هذه الزيادة يمينا وشمالا بالتمكن، وهو درجات :

1- المتمكن الأمكن، وهو كل اسم يحمل معناه بنفسه مستغنيا عن غيره، ويتمثل في اسم الجنس المنصرف كغلام وأسد ومنزل .

2 - المتمكن غير الأمكن، وهو الممنوع من الصرف كأحمد ومقاييس .

3 - غير المتمكن ولا أمكن، وهو كل اسم لا يقبل الزيادة .

وانطلاقاً مما سبق حدّد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح اللفظة الاسمية كما يلي :

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة ، ج 2 ، ص 220 .

2- هناك تكافؤ بين النواة والوحدات المتفرعة عنها وهذا التكافؤ ناتج عن عملية قياسية بين الأصل ومختلف فروعه ، يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح : " فللفظ في الوضع صيغة معينة وتصرف منها إلى صيغ أخرى فرعية . وله حدود في ذلك وفي اندماجه في التراكيب"¹، فكل لفظة حينما تندمج في التركيب تلحقها علامات إمّا على يمينها أو يسارها ، وما ينتج عن اللفظة النواة هي فروع عنها متكافئة فيما بينها .

وعليه فإنّ اللفظة عند النّحاة الأوائل - سيبويه وأتباعه - هي : " أقل ما يُنطقُ به مما ينفصل فيُسكت عنده ولا يلحق به شيء . أو يبتدئ فلا يسبقه شيء "² ، أو بعبارة أخرى، هي : " أصغر قطعة في الكلام مما يُمكن أن يُبتدأ أو ينفصل "³، ففي قولنا : "ضيفٌ عزيزٌ عندنا" كإجابة عن السؤال : من عندكم ؟ يُمكن فصل الصّفة عن الموصوف ، فنقول : ضيفٌ ، وتكون الجملة تامّة المعنى ، كما يُمكن الابتداء بها (لفظة ضيف) دون "الـ" التعريف ، والأمر نفسه ينطبق على اللفظة الفعلية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الألفاظ ثلاثة أقسام :

أ- ألفاظ تنفصل وتبتدأ مثل - الطالب - في قولنا : " نجح الطالب المجتهد " .

ب- ألفاظ تنفصل ولا تبتدأ مثل الضمائر المتصلة كنون النسوة .

ج- ألفاظ تبتدأ ولا تنفصل كحروف الجر في قولنا : " على الله توكلنا " .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص 111 .

² محمّد (صاري) : المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة ، ص 12 .

³ خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات المعاصرة ، ص 95 .

م 1 يمثل المعمول الأول .

م 2 يمثل المعمول الثاني .

خ يمثل المخصّص .

تُعتبر نظرية العامل نظرية نحوية عربية أصيلة ، وهي أرقى وأهم ما أبدعه النحاة العرب، لكنّ هناك من أنكر هذه النظرية كابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) بسبب تأثره بالمذهب الظاهري الذي جاء به ابن حزم الأندلسي ، وهو المذهب الذي يرفض أصحابه القياس . هذا، و تزامن ظهور كتاب ابن مضاء القرطبي " الردّ على النحاة " مع ظهور اللسانيات الوصفية في الغرب ، وهي النزعة التي ترفض بدورها التقدير والتعليل وتكتفي بوصف ظاهر اللغة، ممّا جعل بعض اللغويين المحدثين ينكرون نظرية العامل بسبب تأثرهم باللسانيات الوصفية من جهة وبفكر ابن مضاء من جهة ثانية .

وفي أهميّة هذه النظرية يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح : " إن نظرية العامل هي أروع ما أبدعه الخليل بن أحمد وأصحابه رحمهم الله وهي من أخطر النظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغوية ... فنظرية العامل يستطيع بها اللغوي أن يمثل بها أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها العناصر اللغوية لأنها تصوغ التركيب في قالب رياضي دقيق ويرتقي بها من مستوى ماديّ معقد إلى مستوى صوريّ مجرد قابل للصياغة ... ¹ .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 2 ، ص 184.

إذن فنظرية العامل العربية لها قدرة عجيبة في تفسير سلوك الوحدات اللغوية ، إذ أنها تمثل قالباً رياضياً عاماً تدخل فيه كلّ الاحتمالات الواردة لسلوك الوحدات اللغوية أو بعبارة أخرى لأي جملة يُمكن أن ينطق بها العربي الفصيح ، و" قد لا نكون مبالغين إذا قلنا إنّ اللسانيّات العربيّة لو انتبه أصحابها إلى نظام العامل في النظرية النحويّة العربيّة القديمة لكانت اللسانيّات العامّة على غير ما هي عليه ، بل لعلّها كانت تكون قد أدركت ما لا تدركه إلّا بعد أمد ¹ .

يحاول بعض اللسانيّين المحدثين على اختلاف مدارسهم وخلفياتهم الفكرية أن يصوغوا القوانين اللغوية صياغة رياضية لأنّ الرياضيات هي رمز الدقّة ، كما أنّ استعمال الرّموز الرياضيّة يمكن من وصف الظواهر وصفا دقيقا في شكل معادلات مركبة من متغيرات وثوابت . فهل صيغت البنية العاملية صياغة رياضية محددة ودقيقة ؟ ثمّ ما هي الآلية التي استخدمت في صياغة هذا القانون العامّ المجرد ؟ هذا ما سنعرفه - إن شاء الله - فيما يلي :

¹ عبد السلام (المسدي) : التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة ، ليبيا : الدار العربيّة للكتاب ، ط 2 .
1986م، ص 23 .

6 . 3 . 1 . العامل :

من المعروف في النحو العربي أنّ العامل هو كلّ عنصر لغويّ له القدرة على التأثير اللفظي والمعنويّ في التّركيب الذي يدخل عليه ، فالأفعال في اللّغة العربيّة وما يقوم مقامها كاسم الفاعل واسم المفعول تُعتبر عناصر مؤثرة في التّركيب من حيث مبناه ، وبالتالي معناه ، فهي التي تُحدث العلامة الإعرابيّة في معمولاتها .

من أدقّ التعريفات التي أعطيت للعامل : تعريف ابن الحاجب (ت 646هـ) إذ يقول عنه: " ما به يتّقوم المعنى المقتضي للإعراب"¹، وعليه فإنّ الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة هي معانٍ نحوية ناتجة عن الأثر الذي يتركه العامل على ما يدخل عليه .

وسنتطرق فيما يلي إلى مفهوم العامل عند الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح ، وهو مفهوم استخرجه من كلام سيبويه وغيره من النّحاة .

تطرق - الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح - أثناء حديثه عن المدرسة الخليليّة الحديثة - إلى مفهوم العامل بعد أنّ تحدث عن مفهوم الإنفراد وحدّ اللفظة ، أي أنّه انتقل من المستوى الرابع من التّحليل اللّغويّ عند العرب إلى المستوى الخامس ، وهو مستوى التّراكيب .

ينطلق النّحاة العرب في تحليلاتهم في مستوى التراكيب من أقلّ ما يُمكن أنّ يُنطق به- كما فعلوا في مستوي اللفظة - فهم يحملون " أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة باتخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة ، مع إبقاء النّواة ، كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه)"²

¹ الاستراديّ (الرّضي) : شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : حسن الحفظي . ط 01 . المملكة العربيّة السعوديّة : إدارة الثّقافة والنشر . 1414 هـ ، 1994 م ، ج 01 ، ص 64 .

² عبد الرّحمن (الحاج صالح) : النّظريّة الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة - ، ص 36 .

إنّ هذه العمليات الحملية التي كان النّحاة يجرونها مكنتهم من ملاحظة التّغيير الذي يطرأ على الألفاظ التي تتركب منها الجملة ، فالزوائد التي تُضاف على التركيب الأصلي (زيد منطلق في مثالنا هذا) تؤثر في اللفظ فتظهر علامة أعرابية دالة على معنى كما يوضّحه الجدول التالي :

Ø	زيد	منطلق
إنّ	زيّدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبْتُ	زيّدا	منطلقا
أعلّمتُ عمرا	زيّدا	منطلقا
العامل	المعمول الأوّل	المعمول الثاني

الجدول رقم - 9 - تأثير العامل في بقية التركيب -

من خلال هذا الجدول الحملي يُمكننا أن نستنتج ما يلي :

1 - إنّ العمود الأوّل يحتوي على عنصر هو المؤثر في بقية التّركيب والمُسبب للحركات

الإعرابية لذلك سُمّي عاملا ، وهو لا يخرج عن أحد العناصر :

أ - العلامة العدمية (Ø) و هو عامل معنويّ .

ب - كلمة (إنّ او إحدى أخواتها أو كان أو إحدى أخواتها) .

ج - لفظة " ك " حسبت " .

د - تركيب ، كما في : " أعلمت عمرا " .

2 - إنَّ العمود الثاني يحتوي على عنصر لا يمكن أبدا أن يتقدم على العنصر الموجود في العمود الأول ، أي على عامله ، يسمّى هذا العنصر المعمول الأول " فإذا قُدم محتواه تغيّرت بنية الجملة (دون معناها الوضعي) ¹ ، (سنشرح ذلك فيما يلي) ، والنتيجة هي أن هذا المعمول الأول يشكّل مع عامله زوجا مرتّبا ، وحرّيّ بنا أن نميّز هنا بين المرتبة في الذكر والمرتبة في التقدير ، أي بين الموضع الذي تحتله اللفظة في التركيب وبين محلها في تسلسل الكلام . فزيدٌ في قولنا : "منطلقٌ زيدٌ" هو في موضع الابتداء بالرّغم من تأخره في الدّكر .

4 - إنَّ العمود الثالث يحتوي على عنصر بإمكانه أن يتقدم على كلّ العناصر السابقة فيجور أن نقول : " منطلقا كان زيدٌ " إلّا في الحالة التي يكون فيها العامل جامدا كإن ما لم تكن ظرفا .

5 - إنَّ العمود الأوّل قد يحتوي على اللاشيء ، أي أنّه قد يخلو من العنصر الملفوظ ، وهو الذي سمّاه النّحاة الابتداء أو العلامة الصفرية / (marque zéro) .

6 - إنَّ هذه الوحدات هي في حقيقة الأمر هي كيانات مجردة بدليل أنّ محتواها يحتمل أن يكون كلمة أو لفظة أو تركيبا ، كما وضّحنا ذلك مع العامل والأمر نفسه ينطبق على المعمولات .

كما يُمكننا أن نستنتج أن العامل لا يخرج عن أحد الأشكال الثلاثة :

أ - العلامة العدمية ، وهو : عامل الابتداء المؤثر في التركيب الإسنادي (المبتدأ و الخبر) .

ب - اللفظة المفردة كـ " كان " وأخواتها و " إنّ " وأخواتها .

ج - التّركيب الجُمليّ ، مثل الأفعال النّاصبة لمفعولين .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربية ، ج 2 ، ص 298 .

إنّ اختبار هذه التراكيب بهذه الطريقة يجعلنا نحكم عليها بأنّها متكافئة - مثل ما قلناه عن اللفظة سابقا - والذي نقصده بالتكافؤ هو أنّ هذه التراكيب كلّها تحتوي على نواة واحدة (زيد منطلق) ، وهي الأصل ، والتراكيب المتفرعة عن هذه النواة ناتجة عن عملية تحويلية هي زيادة الزوائد .

وجدير بالذكر أنّ هذه الزوائد هي العناصر التي تحدد الحالات الإعرابية للتركيب ، أي أنّها تؤثر تأثيرا لفظيا ودلاليا على ما تدخل عليه ولذلك اعتبر النّحاة هذه الزوائد المؤثرة في التركيب عوامل ، وما تؤثر فيه معمولات .

إنّ هذا التّعامل مع التركيب كان مع اللفظة الاسمية ، وسنرى كيف تعامل النّحاة مع اللفظة الفعلية فيما يلي :

كان النّحاة يؤمنون بأنّ لغة العرب تخضع لنظام معين فأدّى بهم ذلك إلى حمل اللفظات غير الناسخة بعضها على بعض فاکتشفوا شيئا عجيبا فالنتائج هاهنا مطابقة تماما للنتائج المتوصل إليها مع اللفظة الاسمية ، وهي :

- 1 - إنّ الفعل غير النّاسخ هو العامل المؤثر في بقية التركيب .
- 2 - إنّ الحيز الذي يُمكن أن يشغله العامل قد يكون لفظة أو كلمة بل وتركيبا .
- 3 - إنّ الحيز الذي يُمكن أن يشغله المعمول الأوّل قد يكون كذلك لفظة أو كلمة بل وتركيبا .
- 4 - إنّ المعمول الثاني هو المفعول به .

والجدول الحملي الآتي يبين ما قلناه :

Ø	أَنْ تصوموا	خير لكم
رَأَى	تُ	زيدا
رَأَى	تُ	كَ
عامل	المعمول الأول	المعمول الثاني

الجدول رقم 10 - تأثير العامل في بقية التركيب -

وبعد ، فإنّه قد تبين أنّ : " العناصر التركيبية هي عناصر خاصّة مجردة. كما أنّ هناك عناصر أخرى تدخل وتخرج (علاقتها بغيرها علاقة وصل) على هذه النواة التركيبية ، وهي زوائد مخصصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها " ¹ ، والسؤال الذي يُمكن طرحه : كيف تكون هذه العناصر التركيبية مجردة ؟ .

هذا ما سنبينه فيما يلي .

إنّ العمليات الحملية المطبّقة على الجملة الاسمية والجملة الفعلية أثبتت أنّهما تخضعان لقانون البنية العاملية المشار إليه سابقاً ، فالفعل في الجملة الفعلية لابد له من فاعل ولا يتقدم هذا الأخير على فعله إطلاقاً . والنتيجة هي أنّه يمكننا أن نضع الفعل أو ما يقوم مقامه في موضع الابتداء ، فيصبح الفعل بمثابة العامل والفاعل هو معموله الأول ، وقد أوضح سيبويه هذه النتيجة المستنبطة بالقياس في قوله : " ... ضربت زيدا لأتّك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم كما كان

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : النظرية الخليلية الحديثة - مفاهيمها الأساسية - ، ص 38 .

الحدّ ضرب زيد عمرا ، حيث كان زيد أوّل ما تشغّل به الفعل ¹ . فالظّاهر من كلام سيبويه أنّ
الفاعل هو المعمول الأوّل للفعل .

وعليه فإنّ :

الفعل في الجملة الفعلية هو بمنزلة الابتداء (العلامة الصّرفيّة) والنواسخ في الجملة الاسمية .

الفاعل في الجملة الفعلية هو بمنزلة المعمول الأوّل في الجملة الاسمية .

والسّؤال الذي يمكن أن يُطرح ههنا : أين المعمول الثاني والمخصّص ، وقد قلنا إنّ الجملة الفعلية
والجملة الاسمية تخضعان لنفس القانون ؟

إنّ المعمول الثاني في الجملة الفعلية هو المفعول به دون بقية المفاعيل الأخرى " لأنّه الأوّل
في المرتبة التقديرية قبل جميع المفاعيل الأخرى ² ، فالمفعول به في الجملة الفعلية هو بمنزلة
الخبر في الجملة الاسمية ، ومن الأدلة النقليّة التي تؤكد ذلك قول سيبويه : " أمّا ضربت وقتلت
فإنّ الاسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ ³ ، فالذي يبنى على المبتدأ هو الخبر ، والاسم
الذي يلي الفعل المتعدّي بعد الفاعل مباشرة هو المفعول به ، وعليه فإنّ :

- المفعول به في الجملة الفعلية هو بمنزلة الخبر في الجملة الاسمية (1) .

- إنّ الخبر يكون دائما في موضع المعمول الثاني ، كما أثبت ذلك فيما سبق..... (2) .

من (1) و (2) نستنتج أنّ المعمول الثاني في الجملة الفعلية هو : المفعول به .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 393 .

² عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 2 ، ص 310 ، 311 .

³ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 393 .

والجدول الحملي التالي يبين أنّ الجملة الفعلية في اللغة العربية تخضع لنفس القانون (قانون البنية العاملية) الذي تخضع له الجملة الاسمية .

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
Ø	زيدٌ	منطلقٌ
إنّ	زيداً	منطلق
كان	زيد	منطلقاً
حسبت	زيداً	منطلقاً
أعلمت محمداً	زيداً	منطلقاً
قام	زيدٌ	
أخبر	زيدٌ	خالداً
أخبر	تُ	خالداً

الجدول رقم 11 - خضوع الجملتين الاسميّة والفعلية لقانون البنية العاملية -

بهذه الطّريقة القائمة على حمل الكلام بعضه على بعض تمّ استنباط قانون البنية العاملية الذي

صاغه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح كما يلي :

$$\begin{array}{c} \text{بناء} \quad \text{وصل} \\ \downarrow \\ [\text{ع} \leftarrow \text{م} (1 \pm \text{م} \pm 2)] \pm \text{خ} \end{array}$$

حيث إن :

ع يمثل العامل .

م 1 يمثل المعمول الأول .

م 2 يمثل المعمول الثاني .

خ يمثل المخصّص .

إنّ القوسين يشيران إلى الزوج المرتّب ، أي العامل والمعمول ، والسهم يشير إلى أنّ المعمول الأول لا يمكنه أن يتقدم على عامله أبداً وإنّ حصل ذلك تغيّر البناء .

ما بين العارضتين توجد النّواة أو الأصل الذي تُفرع عنه الفروع ، وهو في مثالنا السابق " زيدٌ منطلق " .

الإشارة ($\pm$) تبين أنّ المعمول الثاني قد يكون موجودا في التّركيب ، وقد ينعدم ونفس الشيء بالنسبة للمخصّص فهذه العناصر هي بمثابة المتغيرات بلغة الرّياضيّات أي أنّها يُمكن أن تظهر كما يُمكن أن تختفي ، أمّا العامل ومعموله الأوّل فهما بمثابة الثّوابت فما من جملة عربيّة إلّا وتحتوي عليهما .

ومن الأهميّة بما كان أنّ أشير إلى أنّ العناصر الداخلة في هذا القانون هي مواضع اعتبارية -

وسنفصل ذلك أكثر حينما نتحدث عن مفهوم الموضع وأهميته في الاستدلال عند النّحاة - إذ إنّ الحيز الذي يشغله كل عنصر يحتمل دخول عناصر أخرى فيه . وأنّ البنية العلامية أو القانون العامّ الذي يخضع له الكلام العربيّ الفصيح تمّ استنباطه بتحليل الكلام وفقاً للألفاظ المكوّنة له ، أي من الناحية الصّورية لا من الناحية المعنوية ، لذلك قلنا فيما سبق إنّهُ يُمتنع تقديم المفعول الأوّل على عامله وإنّ حصل ذلك تغيّر التركيب من حيث بنيته لا من حيث معناه ، وسنقوم فيما يلي بتقديم المفعول الأوّل على عامله في جملة " قام زيدٌ " ونلاحظ ماذا يحدث ، مستعينين بالجدول الحملي التالي :

العامل	المفعول الأوّل	المفعول الثاني
قام	زيدٌ	
Ø	زيدٌ	قام

الجدول رقم 12 - تغيير بنية الجملة بمجرد تقديم العامل على عامله -

من خلال هذا الجدول الحملي يتّضح لنا ما يلي :

أ - بنية الجملة الأولى " قام زيد " هي عامل + مفعول أول (1)

ب - بنية الجملة الثّانية " زيد قام " هي عمل + مفعول أول + مفعول ثان (2)

من (1) و (2) نستنتج أنّ تقديم المفعول الأوّل على عامله يؤدي إلى تغيير بنية الجملة دون معناها الوضعي ، وهذا التقديم يعنى علم البلاغة بدراسته .

إنّ الكلام العربيّ - كما سبق وأن قلنا - يخضع كلّ لقانون البنية العاملية المبين أعلاه ، وسنقف الآن عند مركبات هذا القانون ، ونعرض مفهوم كلّ مركبة باعتبارها مصطلحات نحويّة مهمّة ، ثمّ سنتطرق إلى ظواهر أخرى هي على علاقة بهذا القانون .

يُعرّف الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح العامل بأنّه كلّ عنصر لغويّ " يؤثر لفظاً ومعنى على غيره كجميع الأفعال في العربية وما يقوم مقامها مثل حروف النصب " ¹ ، وهذا التعريف يقترب من تعريف السيوطي المذكور سابقاً فالعامل هو اللفظ الذي يُؤثر على ما يدخل عليه فيتحكم في حركته الإعرابيّة ، وبالتالي في معناه .

وبذلك فإنّ كل عنصر يُؤثر على التركيب فيحدث فيه علامة إعرابيّة تدلّنا على معنى نحويّ معيّن كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك ، فهو عامل متحكم في معموله لأنّه يتطلبه معنى وبالتالي يتطلب فيه علامة دالّة على ذلك المعنى وهي علامة الإعراب ، فهو يقتضيه معنى فيقتضيه لفظاً ليدلّ ذلك اللفظ في المعمول وهو الإعراب على ذلك المعنى ² ، والذي ننبه عليه هو أنّ المعنى النحويّ غير معنى الخطاب ، فالأوّل يتعلق بوظيفة اللفظ داخل التراكيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة وما يتفرع عنها ، أمّا الثاني فيتعلق بالإفادة ، ولنلاحظ هذه المتتالية من الجمل :

اجتهد زيد ، زيدٌ مجتهد ، إنّ زيداٌ سيجتهد ، مررت بزيدٍ قد اجتهد ، فزيدٌ في هذه الجمل فاعل في معنى الخطاب ، وأمّا في المعنى النحويّ فهو فاعل في الجملة الأولى ، ومبتدأ في الثانية ، واسم إنّ في الثالثة ، واسم مجرور في الرابعة .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة ، ج 2 ، ص 88 .

² مخلوف (بن لعلام) : مبادئ في أصول النحو . تيزي وزو : دار الأمل ، ص 251 .

فتغير الحركات الإعرابية في التّركيب ناتج عن طبيعة العامل كما توضحه المتتالية من الجمل :

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني	المخصص
Ø	الشمسُ	مشرقةً	
كانت	الشمسُ	مشرقةً	
إنَّ	الشمسَ	مشرقةً	
حسبت	الشمسَ	مشرقةً	
أخبرت محمّداً	الشمسَ	مشرقةً	
أُشرقَت	الشمسُ		
أُشرقَت	الشمسُ		باكرا

الجدول رقم 13 - تأثير العامل على بقية التركيب -

يمكننا إبداء الملاحظات التالية على الجدول :

إنَّ العامل في الأصل المنطلق منه في التحليل (الشمس مشرقة) هو: العلامة الصفيرية (عامل الابتداء).

هناك تغيّر في الحركات الإعرابية للمعمول الأوّل (كانت الشمسُ مشرقةً ، أخبرت محمدا الشمسُ مشرقةً) بسبب تغيّر العامل الداخل على التركيب الأصلي .

هناك تغيّر في الحركات الإعرابية للمعمول الثاني (كانت الشمسُ مشرقةً ، إنّ الشمسُ مشرقةً) نتيجة تغيّر العامل الداخل على التركيب الأصلي .

وخلاصة القول :

كلّما تغيّر العامل تغيّرت الحركة الإعرابية للمعمول الأوّل (1)

كلّما تغيّر العامل تغيّرت الحركة الإعرابية للمعمول الثاني (2)

إذن ، هناك علاقة طردية بين العامل والحركات الإعرابية للمفردات المكوّنة للتركيب .

نستنتج من (1) و (2) :

أنّ العامل هو المتحكم في الحركات الإعرابية التي تظهر في كلّ مركّبة من التّركيب ، وفي هذا المعنى يقول عبد الرّحمن الحاج صالح : " إنّ العامل هو العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه بل هو المحور الذي يبنى عليه وقد يكون مساويا لصفر كما رأينا وهذا الذي يسمّيه القدامى بالابتداء " ¹.

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 2 ، ص 89 .

6 . 3 . 2 . المعمول الأول :

إنَّ المعمول الأول هو أول عنصر يتأثر بعامله فتظهر عليه العلامة الإعرابية الدالة على معنى من المعاني النحوية ، ولا يمكن أبداً أن يتقدّم على عامله ، وهو : " دائماً اسم أو ما في حكمه وحكمه الإعرابي أن يكون فاعلاً لفعل اسماً مبتدأً أو ما يقوم مقامه كاسم كان وأخواتها واسم إنَّ وأخواتها ، وكلّ ما زاد عن ذلك فهو عنصر تخصيص"¹ . والجدول التالي يوضح ذلك :

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني	ملاحظات .
نَجَحَ	المَجْتَهِدُ		المعمول الأول هنا هو فاعل.
	المَجْتَهِدُ	نَاجِحٌ	المعمول الأول هنا هو مبتدأ.
كَانَ	الجَوُّ	مَمْطَرًا	المعمول الأول هنا هو اسم كان .
لَيْتَ	الشَّبَابُ	يَعُودُ	المعمول الأول هنا هو اسم ليت .

الجدول رقم 14 - الحالات الإعرابية للمعمول الأول -

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 2 ، ص 88 .

6 . 3 . 3 . المعمول الثاني :

يعتبر المعمول الثاني جزءاً من التركيب النووي (ع + م 1 ± م 2) ، والشيء الذي يميزه عن المعمول الأول هو إمكانية تقدمه على عامله دون أن يتغير البناء عكس المعمول الأول ، والجدولان التاليان يبينان ذلك :

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
عَلَم	زَيْدٌ	عَلِيًّا

الجدول رقم - 15- ترتيب المعمول الثاني في الأصل .

المعمول الثاني	العامل	المعمول الأول
عَلِيًّا	عَلَم	زَيْدٌ

الجدول رقم - 16 - تقدم المعمول الثاني دون تغير البناء .

فالملاحظ من خلال هذين الجدولين أنّ تقديم المعمول الثاني لا يغير من البناء العام للجملة (من الناحية الصورية لا من الناحية البلاغية) ، فبنية " عَلَم زَيْدٌ عليا " مكافئة لبنية " عليا عَلَم زَيْدٌ " ، وهي عبارة عن عامل + معمول أول + معمول ثان ، والذي حصل هو تقديم المعمول الثاني على عامله أمّا المعمول الأول فإنّ تقديمه يؤدي إلى تغيير البنية تماماً كما يوضحه الجدولين التاليين .

العامل	المعمول الأول
انطلق	زِيدُ

الجدول رقم - 17 - ترتيب المعمول الأول في الأصل .

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
∅	زِيدُ	انطلق •
		معمول عامل

الجدول رقم - 18 - ترتيب المعمول الأول في الأصل .

(•) تشير إلى أنّ المعمول الأول مضمّر (الفاعل ضمير مستتر) .

فمن الجدولين يتّضح أنّ تقدّم المعمول الأول (زيد) عن عامله (انطلق) يؤدّي إلى تغيّر البناء ، حيث كان عبارة عن عامل + معمول أول ، فأصبح عبارة عن عامل + معمول أول + معمول ثان الذي بدوره يتركب من عامل + معمول أول .

يظهر المعمول الثاني في الصيغة العامّة للبنية العامليّة مسبقاً بالإشارة (±) الدالّة على أنّ موضعه قد يكون خاليًا ، كقولنا " غابت الشّمس " ، فهي جملة لا تحتوي على المعمول الثاني .

إنّ المعمول الثاني في الجملة الاسمية هو الخبر بينما في الجملة الفعلية هو المفعول به ، وهو بدوره يُحتمل أنّ يكون كلمة أو لفظة وحتّى تركيباً .

إنَّ الإشارة (±) تبين أنَّ موضع المعمول الثاني قد يكون خاليًا في مثل قولنا : " جاء الولد " .

ويمكن أن يكون المعمول الثاني عبارة عن تركيب كما يوضّحه الجدول :

المعمول الثاني			المعمول الأوّل	العامل
هـ	ت	رأى	زيدٌ	Ø
معمول 2	معمول 1	عامل		

الجدول رقم - 19 - إمكانية أن يكون المعمول الثاني تركيبًا في الجملة الاسمية .

المعمول الثاني			المعمول الأوّل	العامل
أنجح *			أن *	أريد
معمول			عامل	
معمول	عامل			

الجدول رقم - 20 - إمكانية أن يكون المعمول الثاني تركيبًا في الجملة الفعلية .

(*) تشير إلى أنَّ موضع المعمول الأوّل للفعل فارغ (الفاعل ضمير مستتر) .

الملاحظ من الجدول الأول أنّ المعمول الثاني في الجملة الاسمية : " زيد رأيته " هو عبارة عن تركيب (عامل +معمول أوّل + معمول ثان) ، حيث حلّ محلّ الاسم المفرد جملة فعلية : "رأيتّه"، والجملة ككلّ " زيد رأيته " هي بمنزلة " زيد منطلق " أي مبتدأ وخبره .

كما يُلاحظ من الجدول الثاني في الجملة الفعلية " أريد أنّ أنجح " أنّ المعمول الثاني هو عبارة عن تركيب أيضا (عامل وهو " أنّ " ومعمول أوّل وهو الفعل " أنجح " ومعمول ثان مضمّر ، وهو فاعل أنجح) ، فهذه الجملة ككلّ هي بمثابة قولنا " أريد النجاح " .

العامل	المعمول الأول	المخصّص
جاء	زيدٌ	راكبًا
جاء	زيدٌ	

الجدول رقم : 21 - إمكانية حذف المخصّص دون أن يلحق النواة أي ضرر -

يتبين من الجدول الحملي أنّه يمكننا أن نحذف المخصّص ، وهو هنا " راكب " وحكمه الإعرابيّ هو أنّه حال (فضلة) دون أن يلحق أي ضرر بالنواة (عامل + معمول الأول) ونفس الشيء ينطبق على بقية المخصصات إذ " يُمكن أن يستغنى عنها ، وعلاقتها بالعامل والمعمولين علاقة وصل إلا أنّها تتأثر لفظاً ومعنى بالعامل "¹، وسمّيت بالمخصصات لأنّها تخصّص الفعل ، كقولنا: " جاء مسرعا " فإننا خصصنا فعل المجيء بالإسراع .

نشير إلى أنّ كلّ المنصوبات هي مخصّصات باستثناء المفعول به فهو معمول ثان ، يقول
الحاج صالح :

" وهذه المخصّصات هي جميع المنصوبات التي تأتي زائدة . وجزء منها باعتبار الخطاب والإفادة يسمّى فضلة لأنّها تأتي بعد المسند والمسند إليه . فالمفعول به من حيث البنية اللفظية يأتي في موضع المعمول 2 ، فهو غير زائد ، بل جزء من النواة اللفظية وهو فضلة في الإفادة وهذه الزوائد على النواة اللفظية هي الحال والتمييز كمعمول زائد للفعل لا الاسم مثل طاب زيدٌ نفسا ، عشرون

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة ، ج 01 ، ص 329 .

درهما ، والظرف والمستثنى المنصوب فقط والمفعول معه والمفعول لأجله والمفعول المطلق " ¹ .

وسنمثل للمخصّصات في الجدول التالي :

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 2 ، ص 299 .

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني	المخصص	نوعه
أتى	تُ		ماشياً	حال .
طاب	الولد		نفساً	تمييز .
نمَّ	تُ		إذ انتصف الليل	ظرف زمان .
جاء	الطالبة		إلاً طالباً	مستثنى منصوب .
مشى	تُ		والبحر	مفعول معه .
يتصدق	المسلم		رغبة في الثَّواب	مفعول لأجله .
كَلَّمَ	الله	موسى	تَكَلِّمًا	مفعول مطلق .

الجدول رقم - 22 - أنواع المخصّصات -

يوضح لنا الجدول أنّ المخصص يشمل كل المنصوبات بما في ذلك المفاعيل الخمسة ، وأنّه

يُمكن أن يكون كلمة كما يُمكن أن يكون تركيباً كما في قولنا : " نمت إذ انتصف الليل " فظرف

الزّمان هنا هو جملة كاملة عوض أن تكون مفردة بسبب حدوث ظاهرة الإطالة على مستوى المخصّص ، وسنتحدث عن هذه الظاهرة فيما يأتي من البحث :

6 . 3 . 5 . ظاهرة الإطالة :

بعد أن عرّفنا بقانون البنية العامليّة ، وكيف تمّ استنباطه ، والمفاهيم النّحويّة التي تحملها مركباته ، سنتحدث الآن عن ظاهرة الإطالة (Recursivness) أو التداخل (Embedding) ، إذ أنّ النّحاة لاحظوا أنّ موضع العامل وموضع المخصص قد يدخل فيه (ع + م 1) ، وفي هذا التّركيب الأخير يُمكن أن يدخل تركيب آخر من الشكل : (ع + م 1) مكان المعمول الأوّل ، ويمكن كذلك أن يكون المعمول الثاني من الشكل : (ع + م 1) ، كما قد يدخل في موضع المعمول الأوّل البنية التّالية : (ع + م 1 + م 2) فسّموا هذه الظاهرة بالتّداخل أو الإطالة فما مقصودهم بها ؟

رأينا فيما سبق أنّ الموضع الذي تشغله كلّ مركبة من مركبات البنية العامليّة لا يخرج عن إحدى العناصر التّالية :

أ - كلمة : كلّ الحروف والأفعال (ما عدا الأفعال المضارعة التي تشابه الأسماء من عدّة أوجه) فهي تكون عاملة لا معمولة ، وكلّ الأسماء التي تكون معمولة لا عاملة .

ب - لفظة : كقولنا : " حسب العلم نافعا " فحسبت هاهنا هي لفظة فعلية أي كلمتان (تحدثت فيما سبق من البحث عن مفهوم اللفظة) : الفعل حسب وتاء المتكلم ، وهي في موضع العامل .

ج - تركيبا ، كقولنا : " أعلمت محمدا الخبر " ف - " أعلمت محمدا " هنا هو تركيب في موضع العامل ، كما يُمكن أن يدخل في موضع المعمول تركيب بمنزلة الاسم (ما يؤول بمصدر) ، وفي ذلك يقول سيبويه : " ونقول : أذكر أنّ تلد ناقتك أحب إليك أم أنتى ؟ كأنّه قال أذكرا نتاجها أحب إليك أم أنتى ؟ فإنّ تلد اسم ، وتلد به يتمّ الاسم ، كما يتمّ الذي بالفعل ، فلا عمل له هنا كما

ليس يكون لصلة الذي عمل¹ ، فالتركيب (أن تلد ناقتك) التي هي في موضع المفعول دخلت في موضع اسم هو نتائجها ، ولنلاحظ الأمثلة التالية ، حتّى يتبيّن مقصودنا :

العامل	المفعول الأول	المفعول الثاني	المخصص
جاء	زید		مسرّعاً
جاء	عا	مع 1	
	الذي	عا	
	كلم	مع 1	
	تـ	مع 2	
سافر	تـ	عا	مع 1
		عا	مع 1
		لـ	لعلم
		طابا	

جدول رقم - 23 - ظاهرة الإطالة في مستوى الجملة الفعلية -

الملاحظ من خلال هذا الجدول أنّه حدثت إطالة في مستوى المفعول الأوّل حيث حلّت محل زيد تركيب (عا + مع 1) ، كما دخلت في عنصر من هذا التركيب تركيب آخر هو : (عا + مع 1 + مع 2) .

¹ سيبويه (أبو بشر عثمان بن قنبر) : الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1975 م ، ج 01 ، ص 331 .

ويلاحظ كذلك حلول تركيب محل المخصّص ، وهو عبارة عن (عا + مع 1) ، وحلول جملة ذات بنية من الشكل : (ع+م1) مكان مع 1 .

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني	المخصّص
Ø	زيّد	جاء	*
		عا	مع 1
Ø	زيّد	عا	مع 1
		جاء	عا
		أبو	مع 1
		هـ	مع 1
Ø	زيّد	أكرم	عا
		تُ	مع 1
Ø	زيّد	مساء	مع 1
		الجمعة	مع 1

جدول رقم - 24 - ظاهرة الإطالة في مستوى الجملة الاسميّة -

(*) تمثل المعمول الثاني ، وهو عبارة عن ضمير مستتر في محل رفع فاعل .

ملاحظات على الجدول :

يتّضح من هذا الجدول الحملي أنّه حدثت إطالة على مستوى المعمول الثاني (جاء أبوه) حيث أصبح عبارة من عامل (جاء) ومعمول (أبوه) ، أي تحول من اسم مفرد إلى تركيب (ع+مع1)، والمعمول الأوّل بدوره أصبح مركبا من عامل ومعموله (أب عامل ، وهو مضاف ، والهاء معمول ، وهو مضاف إليه) .

أمّا الجملة الثانية " زيد أكرّمته مساء الجمعة " فيلاحظ أنّه حدثت فيها إطالة في موضعي كل من المعمول الثاني والمخصّص حيث : أصبح المعمول الثاني الذي أصله اسم مفرد عبارة عن جملة فعلية بنيتها هي :

(عا + مع 1 + مع 2) ، أمّا المخصّص فأصبح عبارة عن تركيب كذلك (عا + مع 1) ، أي أنّه عبارة عن مضاف ومضاف إليه ، فهذه الأمثلة تبيّن أنّ التركيب (ع+م1) يمكن أن يدخل في مواضع العامل أو المعمول الثاني أو المخصّص ، كما يُمكن للتركيب (ع+م1+م2) أن يدخل في موضع العامل أو المعمول الأوّل .

إنّ الإطالة حسب الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح نوعان : الأوّل : " إطالة على خط مستقيم مثل عطف البيان وعطف النسق والبدل والتوكيد "¹ ، وسنمثّل لذلك في الجدول التالي :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : النّظرية الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة . كراسات المركز : سلسلة يصدرها مركز البحث العلميّ والتقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة بالجزائر. دار هومة . 2007 م . العدد 04 ، ص 82 .

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني	المخصّص	ملاحظات
نَجَحَ	عَلِيٌّ أَخُوكَ			حصلت إطالة على مستوى م 1 .
رَأَى	تُـ	زَيْدًا وَعَمْرًا		حصلت إطالة على مستوى م 2 .
أَكَلَ	تُـ	الرَّغِيفَ نَصْفَهُ		حصلت إطالة على مستوى م 2 .
		النَّارَ ، النَّارَ		حصلت إطالة على مستوى م 2 تقدير الكلام هنا: "احذر النار"، حيث حُذِفَ العامل ومعموله الأول وجوبا مراعاة لمقتضى الحال.

الجدول رقم - 25 - الإطالة على خط مستقيم -

أمّا النوع الثاني فسمّاه الأستاذ الحاج صالح الإطالة التضمنية ، وهي أن يحلّ تركيب مكان كلمة في إحدى المواضع (العامل أو المعمول الأول أو المعمول الثاني أو المخصّص) ثم حلول تركيب آخر داخل كلمة من التركيب السابق ، والجدول التالي يشرح ذلك :

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني	المخصّص
خا	ت	عا	مع 1
		المدينة	واسعة
Ø	عا	منطلق	مع 1
	عبد		
Ø	زيـد	عا	مع 1
		صرب	مع 2
جاء	الولد		عا
			مع 1
			يمشي *

الجدول رقم 26 - ظاهرة الإطالة التضمنية .

(*) تمثل الفاعل ، وهو هنا ضمير مستتر .

الملاحظ من خلال هذا الجدول أنّه حدثت إطالة تضمينية في مستوى :

1 - المعمول الثاني : حيث حلّ تركيب (الصّفة والموصوف) ، وهي عبارة عن عامل ومعمول

موضع الاسم المفرد .

2 - المعمول الأول : حيث حلّ تركيب من الشكل (عا + مع 1) ، وهو عبارة عن مضاف

ومضاف إليه موضع المعمول الأول في جملة " عبد الله منطلق " .

3 - المعمول الثاني : في هذه الحالة حلت الجملة الفعلية (ضربته) ، وهي عبارة عن (عا + مع 1 + مع 2) موضع الاسم المفرد ، وفي ذلك يقول سيبويه : " فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك : مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق ، إذا قلت : عبد الله منطلق " ¹.

4 - المخصّص استبدلنا التركيب ، وهو الجملة الفعلية (يمشي) المركبة من عامل ، وهو الفعل ومعموله أي الفاعل (ضمير مستتر) بالاسم المفرد (ماشياً) .

وخلاصة القول : إنّ الإطالة هي إمكانية احتواء الموضع الذي يشغله أحد مركبات البنية العاملية عنصرا من العناصر اللغوية الآتية : كلمة أو لفظة أو تركيب ، وهي ظاهرة ينفر منها الاستعمال إذ أنّها تجعل المتكلم يبذل جهدا عضليا كبيرا ، كما أنّها ترهق السامع في إدراك المعنى المراد بسبب كثرة الألفاظ .

¹ سيبويه (أبو بشر عثمان بن قنبر) : الكتاب . ج 2 ، ص 89 .

6 . 3 . 6 . ما فوق العامل (التصدير) :

رأينا أنَّ العامل هو كلّ عنصر يؤثر في التّركيب فيُحدث علامة إعرابيّة تدلّ على هذا التأثير ، كما تدلّ على معنى من المعاني النّحويّة ، وهناك عنصر آخر يُحدث تأثيراً في التّركيب ، دون أن يترك علامة تدلّ عليه ، يسمّى هذا العنصر في النّظرية الخليليّة الحديثة : " ما فوق العامل " ، قال عنه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح : " ... ويوجد مستوى تركيبّي آخر أعلى من هذا وهو مستوى " التّصدير وما فوق العامل "¹ ، فما المقصود منه ؟

إنّ المقصود بالتصدير أو مافوق العامل هو أنّ بعض الحروف تدخل على الجملة فتغيّر معناها دون مبناها ، مثل همزة الاستفهام ، فإنّ دخولها على الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) يؤدّي إلى تغيير معناها فينتقل من الإثبات إلى الاستفهام دون أن يغيّر بنيتها .

كما يُمكن أنّ تصبح الجملة المثبتة منفيّة بمجرد دخول ما النافية عليها دون أن تتغير بنيتها ، وعدم تغيير البناء يفسّر بأنّ هذه الحروف ليست عاملة لأنّها غير مختصة لا باسم ولا بفعل ، والاختصاص شرط العمل كما يقول النّحاة ، فتقول مثلاً :

" ما حضر زيد " ، كما تقول : " ما زيد حضر " ، وكذلك الأمر بالنسبة لهمزة الاستفهام ، والجدول التالي يوضح ذلك أكثر :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة ، ج 2 ، ص 224 .

ما فوق العامل	العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
	Ø	زِيْدٌ	قَائِمٌ
أ	Ø	زِيْدٌ	قَائِمٌ ؟
	حضر	مَحْمُودٌ	
مَا	حضر	مَحْمُودٌ	

الجدول رقم 27 - ما فوق العامل -

الملاحظ من هذا الجدول أنّ دخول همزة الاستفهام على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر أي (عا + مع 1 + مع 2) لم تغيّر في اللفظ شيئاً ، فـ " زيْدٌ " بقي مرفوعاً لأنه مبتدأ و " قائمٌ " بقي مرفوعاً لأنه خبر ، والذي تغيّر هو معنى الجملة حيث أصبحت تحمل معنى الاستفهام لا الإخبار كما كانت في الأصل .

كذلك تغيّر معنى الجملة في المثال الثاني من الإثبات إلى النفي دون أن يتغير البناء (عا + مع 1) والإعراب : فعل + فاعل .

في آخر هذا الجزء المتعلق بالبنية العاملية ومرّكباتها والمفاهيم النحوية التي تحملها كلّ مرّكبة بقي أنّ نشير إلى وجوه تصرف هذا القانون¹ ، أي أننا سنستقرغ جميع الصيغ المحتملة لقانون البنية العاملية ، وبذلك سنحصل على الاحتمالات التالية :

¹ استعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) رحمه الله هذا المبدأ الرياضي في الكشف عن عدد الممكنات المحتمل تركيبها من الحروف الأصول الثلاثة والأربعة والخمسة ، كما استعمله في اكتشاف الدوائر العروضية ، وسمّاه ابن جني (393 هـ) وجوه التّصرف .

- الاحتمال الأول :

(ع + مع 1 + مع 2) : فإذا جاء الكلام على هذه الصيغة فهو على أصله ، لا يحتاج إلى تقدير ، ومثاله : زيدٌ منطلقٌ ، ضرب عمرو زيدا .

- الاحتمال الثاني :

(ع + مع 2 + مع 1) : إذا جاء الكلام على هذه الصيغة ففيه عدول عن الأصل ، ومثاله : منطلقٌ زيدٌ ، ضرب زيدا محمدٌ .

- الاحتمال الثالث :

(مع 1 + ع + مع 2) : وهو احتمال مستحيل التحقق ، لأنه لا يجوز أبدا تقدم المعمول الأول على عامله كما أثبتنا سابقا .

- الاحتمال الرابع :

(مع 1 + مع 2 + ع) : وهو احتمال مستحيل التحقق ، إذ لا يجوز أبدا تقدم المعمول الأول على عامله .

- الاحتمال الخامس :

(مع 2 + ع + مع 1) : إذا جاء الكلام بهذا المثال فهو على غير أصله ، وهو يحتاج إلى تقدير برّد المعمول الثاني إلى موضعه إذ أنّ موضعه هو بعد الزوج المرتب ، ومثاله : مشرقةٌ كانت الشمس ، وزيدا ضرب محمدٌ .

- الاحتمال السادس :

(مع 2 + مع 1 + ع) : وهو احتمال مستحيل التحقق ، لأنّه لا يجوز أبداً تقديم المعمول الأول على عامله .

هذا ، ويجدر التنبيه إلى أمر أراه في غاية الأهميّة ، وهو : إنّ كلّ ما قلته عن البنية العاملية ، واحتمالاتها ، ومركباتها ، وظاهرة الإطالة ، وما فوق العامل ، هو تفسير يخصّ سلوك الوحدات اللغوية (الكلمات والألفاظ والتراكيب) كبنى مجردة دون النظر إلى المعنى ، لأنّ المعاني عند النّحاة المتقدمين هي من اهتمامات علم البلاغة ، فالبنية العاملية هي تفسير للعلاقات القائمة بين الألفاظ بغضّ النظر عن المعاني التي يُمكن أن تؤديها في التّركيب .

وخلاصة القول : إنّ البنية العاملية هي عبارة عن مثال عامّ ومجرد لكلّ كلام عربيّ فصيح ، فما من جملة في اللّغة العربيّة إلّا وتخضع لهذا القانون الشّامل المكوّن من عناصر ثابتة وأخرى متغيرة أو زائدة ، فالثّابتة هي الأصل أو النّواة المنطلق منها في التّحليل ، والزّائدة هي الفضلات التي يُمكن الاستغناء عنها .

7 . المثال والموضع :

يُعتبر المثال حدًا صوريًا إجرائيًا يتوصل النَّحْوِيّ به إلى معرفة الوحدات اللُّغَوِيَّة النَّاتِجَة عن العمليات التَّحْوِيلِيَّة ، إذ أنَّ النَّحو العربيّ هو مجموعة من الأصول المتفرعة عنها الفروع في مستوى الإفرادي وفي المستوى التركيبي ، فالتركيب كما بيّنت سابقا يخضع إلى بنية مجردة جامعة هي البنية العامليّة ، ونفس الشيء ينطبق على الكلمات المتمكنة والأفعال المتصرفة إذ أنّها تخضع لأوزان خاصّة بها ، لذلك يوكّد الأستاذ عبد الرَّحمن الحاج صالح في كلِّ مرّة أنّ : " النَّحو كلّهُ مُثَلٌّ لأنّها الصيغ والرسوم - وهي شيء صوريّ (Formal) - التي تُبنى عليها كلّ وحدات اللُّغة إفرادًا وتركيبًا ¹ ، فكلّ مفردة في اللُّغة العربيّة لها مثال خاصّ بها ، هو وزنها ، كما أنّ لكلّ تركيب مثال خاصّ به ، هو بنيته العامليّة .

سأتناول فيما يلي - إن شاء الله - مفهوم المثال في مستوى الكلم ثمّ في مستوى التّركيب .

يعرّف العلامة عبد الرَّحمن الحاج صالح المثال بأنّه : " مجموعة من المواضع الاعتباريّة مرتبة ترتيبًا معيّنًا يدخل في بعضها - وقد تخلو منها - العناصر الأصليّة وفي بعضها الآخر العناصر الزائدة ² ، فالَّذي يُفهم من هذا التّعريف العامّ للمثال أنّه مجموعة من الأمكنة المجردة والمرتبة التي يُمكن أنّ تدخل فيها وحدات لغويّة (حروف بالنسبة للكلمات وكلمات بالنسبة للتّركيب) ، وهذه الوحدات الدّاخلية في الأماكن المشكّلة للمثال على قسمين أصليّة وزائدة كلّ في موضعه .

¹ عبد الرَّحمن (الحاج صالح) : النَّظَرِيَّة الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة - ، ص 77 .

² عبد الرَّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 2 ، ص 16 .

7 . 1 . المثال :

قلت سابقًا : إنّ المثال موجود في مستوى الكلم ، وفي مستوى التركيب ، وسأتحدث عنه في المستوى الأول فيما يلي :

7 . 1 . 1 . المثال في مستوى الكلم :

إنّ عدد كلمات اللّغة العربيّة يفوق اثني عشر مليون كلمة منها المهمل والمستعمل ، والمستعمل منها فيه الثلاثيّة والرّباعيّة والخماسيّة والسداسيّة وهذه الكلمات - أسماء وأفعال - لها أوزانها ، أي أمثلتها .

فالفعل " استهزأ " مثاله هو استفعل : (ه ، ز ، أ) حروف أصلية أمّا (ا ، س ، ت) فهي حروف زائدة .

والفعل " يَعد " فالأصل فيه " يَوعِد " ، ومثاله هو: يَفْعَل : (و ، ع ، د) حروف أصلية ، و(الياء) زائدة .

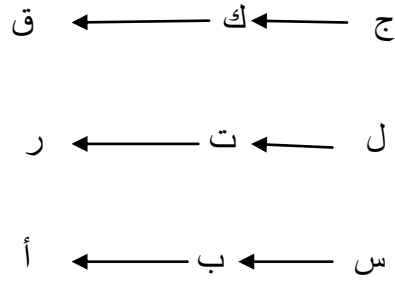
والاسم " مسطرة " فمثاله: مِفْعَلَة ، (س ، ط ، ر) : حروف أصلية ، (م ، ة) : حروف زائدة.

أمّا الاسم " مفتاح " فمثاله مِفْعَال ، (ف ، ت ، ح) : حروف أصلية ، (م) : حرف زائد .

يتّضح من هذه الأمثلة أنّ المثال هو وزن الكلمة المتمكنة والأفعال المتصرفة وهو مجموعة المواقع التي يمكن أن يحتلّها أيّ حرف من الحروف الهجائية ، وعليه فإنّ مثال الكلمة هو : " بناؤها

ووزنها ، لأنّه يمثّل بكيفية صوريّة مجردة الهيئة التي يكون عليها هذا الجزء من اللفظة الذي يسمى بالكلمة ¹ ، فالمثال هو الصورة العامّة المجردة التي يُمكن أنّ تمثّل عددا كبيرا من الكلم .

ويتمّ تحصيل المثال بحمل المفردات المتشابهة بعضها على بعض ، بحيث يقابل كلّ حرف من الكلمة حرفا آخر من الكلمات الأخرى المتكافئة معها من حيث البناء ، كما يوضّحه الرسم التالي :



المخطّط رقم - 6 - كيفية اكتشاف مثال الفعل الثلاثي المجرد .

فالذي يظهر من هذا المخطّط أنّ الأفعال : (جلس ، كتب ، قرأ) تجمعها بنية واحدة ، وهذه البنية هي التي سمّاها النّحاة المثال ، وعليه فإنّ الكلمات المتكافئة من حيث بناءؤها - أي عدد حروفها وترتيب هذه الحروف وحركاتها - يُمكن تمثيلها بصيغة عامّة يمثّل فيها كل حرف متغير برمّز معيّن ، وهذا ما فعله النّحاة حيث جعلوا " لكلّ حرف من الحروف الأصول الأوّل والثاني والثالث رموزا هي الفاء والعين واللام ² ، ف (ج ، ك ، ق) بما أنّها متكافئة من حيث حركاتها وترتيبها يُمكن أن يُرمز لها بالحرف " ف " ، كما يُمكن أن يُرمز لـ (ل ، ت ، ر) بحرف " ع " ولـ (س ، ب ، أ) بحرف " ل " ، وعليه فإنّ المثال الجامع لهذه الأفعال هو " فَعَل " .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : النّظريّة الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسية - ، ص 78 .

² المصدر نفسه ، ص 78 .

هذا بالنسبة للأفعال الثلاثية المجردة من الزوائد ، فماذا عن الأفعال المزيّدة والأسماء ، وهل يمكن تمثيل الأسماء المتكافئة من حيث البناء في صيغة واحدة ؟

إنّ الفعل المزيّد هو عبارة عن فعل مجرد (الحروف الأصول) إضافة إلى الحروف الزائدة كما توضّحه الأمثلة التالية :

حَفَزَ = حفز + الفاء الثانية .

استنَبَطَ = نبط + ا ، س ، ت .

أَرْجَعَ = رجع + أ .

وعليه فإنّ مثال الأفعال غير الثلاثية هو " فعل " + الحروف الزائدة التي تُصبح ثوابت بالنسبة للأفعال المتكافئة من حيث البناء .

إنّ عدد الأبنية المحتملة للاسم الثلاثي في العربية هو اثنا عشر بناءً ، لأنّ الحرف الأوّل يحتمل ثلاث حركات هي : (َ ، ُ ، ِ) ، والحرف الثاني يحتمل أربع حركات ، هي :

(َ ، ُ ، ِ ، ً) ، أمّا الحرف الثالث فلا يحتمل إلّا السكون ، وبتطبيق قانون

التبديلة¹ ينتج لنا الاحتمالات الممكنة لأمثلة الاسم الثلاثي ، وهي :

$$12 = 1 \times 4 \times 3 \text{ احتمالا ، وهذه الأبنية الممكنة هي :}$$

التبديلة هو قانون رياضيّ يستعمل في دراسة الاحتمالات .

البناء الممكن	مثاله
فَعَلَ	جبل
فَعُلَ	رجُل
فَعِلَ	نمّر
فَعُلَ	أرض
فُعِلَ	زحل
فُعِلَ	خلق
فُعِلَ	Ø
فُعِلَ	قفّل
فِعِلَ	قدم
فِعِلَ	Ø
فِعِلَ	إبل
فِعِلَ	طفل

الجدول رقم - 28 - الإمكانيات المحتملة لأبنية الاسم الثلاثي -

يُلاحظ من الجدول أنّ بعض الأبواب لا تحتوي على أي عنصر ، وهي باب فُعِلَ وفِعِلَ

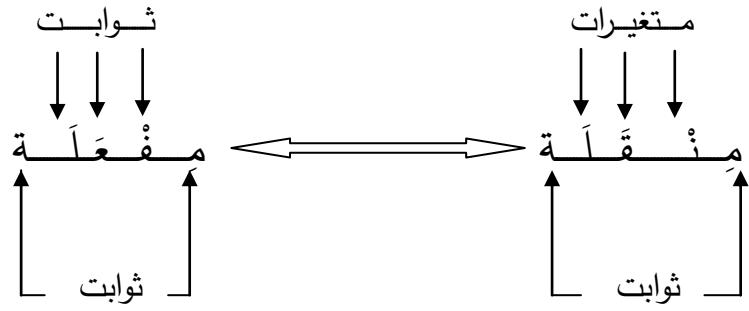
فهي أبواب فارغة بالمعنى الرياضي أي أنّها مهملة في الاستعمال العربيّ الفصيح بسبب صعوبة

الانتقال من الضمة إلى الكسرة أو من الكسرة إلى الضمة ، كما أنّ باب " فِعِل " هو باب وحيد
العنصر فلم يثبت عن العرب الفصحاء أن نطقت بكلمة على وزن فِعِل إلا إبل وهذا الباب ،
يقول عنه سيبويه هو بمنزلة عربيّ ليس له ثانٍ في كلام العرب .

أمّا مثال الكلمة غير الثلاثية فهو مثال جذرها الثلاثي (الحروف الأصول) تضاف إليها الزوائد،
فمثال مكتب ونظائره ، هي " مَفْعَل " لأنّ الحروف الأصليّة فيه هي (ك ، ت ، ب) ، والميم
حرف زائد . ومثال أطفال هو " أفعال " لأنّ الحروف الأصليّة فيه ، هي : (ط ، ف ، ل) ،
ومثال محفظة هو " مَفْعَلَة " لأنّ الحروف الأصليّة فيها هي (ح ، ف ، ظ) ، والميم وتاء التأنيث
زائدتان .

وعليه حتّى يتمّ معرفة بناء الكلّم عند النّحاة يجب أنّ تكون الانطلاقة من الحروف الأصول
التي تعتبر معطيات (Des donnés) مثل : (ك ، ت ، ب) ، ثمّ يُنظر في المثال المراد
البناء عليه مثل : " مَفْعَل " ، فالحروف الزائدة وهي هنا الميم بالإضافة إلى الحركات والسّكنات ،
وهي في مثالنا هذا على الترتيب (ـَ ، ـُ ، ـِ ، ـ) هي ثوابت وبقية الحروف هي متغيرات.
فالعملية التي كان يجريها النّحاة هي : " استبدال كل متغير بثابت مع إبقاء الثوابت في المثال"¹،
أي استبدال الحروف الأصليّة من الكلمة بثوابت ، وهي : (ف ، ع ، ل) والمحافظة على بقية
الثوابت كما يوضحه المخطّط التالي :

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 01 ، ص 320 .



المخطّط رقم - 6 - كيفية الحصول على مثال الكلمة .

يُتَّضح من خلال هذا المخطّط التوضيحي أنّ مثال " منقلة " هو " مفعلة " ، حيث تمّ الحصول عليه بوضع حروف ثابتة قد تمثل أي حروف أخرى ، هي (ف ، ع ، ل) مكان الحروف المتغيرة (ن ، ق ، ل) ، وتمّ المحافظة على الحروف الثابتة (م ، ة) .

إذن للحصول على مثال أي كلمة نستبدل الفاء والعين واللام على الترتيب بالحروف الأصلية (الجنور) لتلك الكلمة ، ونحافظ على الحروف الزائدة .

7 . 1 . 2 . المثال في مستوى التراكيب :

إنّ المثال في اللغة العربيّة لا يوجد في مستوى الكلم فقط ، بل هو موجود في مستوى التّركيب كذلك ، ويشير الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إلى أنّ كثيرا من النّحاة لم يتنبّهوا إلى أنّ الجمل العربيّة تخضع هي الأخرى إلى مثال واحد ، بقوله : " أمّا المثال في مستوى التّراكيب أي بالنّسبة لبنية الجملة من النّاحيّة الصّوريّة غير المعنويّة فهو شيء قلّ من تنبّه له لأننا لا نعرف من بنية الجملة إلّا التّرتيبات المختلفة لمكوناتها : فعل + فاعل + مفعول / مبتدأ + صفة + خبر + صفة وغير ذلك ¹ ، ومثال الجمل هو البنية العامليّة ذات الصّيغة التالية :

(عامل + معمول أوّل ± معمول ثان ± مخصّص) التي هي بمثابة الصّيغة العامّة لكلّ كلام عربيّ فصيح ، وهي كما نرى مركّبة كذلك من ثوابت ومتغيرات ، أمّا الثّوابت فهي :

العامل ومعموله الأوّل : لأنّ أي جملة تحتوي على عامل ومعموله الأوّل سواء أكانت اسمية أم فعلية ، فالعامل في الجملة الفعلية هو الفعل ومعموله الأوّل هو فاعله ، أمّا العامل في الجملة الاسميّة فهو عامل الابتداء (العلامة الصّفريّة) ومعموله الأوّل هو المبتدأ .

أمّا المتغيرات فهي المعمول الثاني والمخصّص ، فالجملة العربيّة قد تحتوي عليهما معا ، كما في قولنا : " التقى محمّد عليّا صباحا " ، فهي من الشّكل : (عامل + معمول أوّل + معمول ثاني + مخصّص) ، أي أنّها تحتوي على معمول ثان للفعل ومخصّص ، وهو هنا ظرف زمان .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : النّظرية الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة - ، ص 79 .

وقد تحتوي على واحد منهما كما في قولنا : " جاء ركبًا " فهذه جملة من الشّكل : (عامل + معمول أول + مخصّص) ، أي أنها تحتوي - إضافة إلى العامل ومعموله الأول - على مخصّص فقط ، وهو هنا عبارة عن حال .

كما يُمكن أن تخلو من كليهما كما في قولك : " جاء الكريم " : فهي جملة فعلية من الشّكل : (عامل + معمول أول) ، فهي خالية من المعمول الثاني والمخصّص .

إنّ الطّريقة التي تمّ بها الحصول على هذا المثال العامّ للجملة العربيّة هي التّفريع انطلاقاً من الأصل ، وهو الكلام المفيد الذي يُمكن الاستغناء به عن غيره ، كقولنا : " زيدٌ منطلقٌ " ثمّ إضافة الزوائد على اليسار كالأفعال النّاسخة أو على اليمين كبعض المنصوبات هذا في مستوى الجملة الاسمية المكوّنة من مبتدأ وخبر .

أمّا في الجملة الفعلية فينطلق النّحاة العرب كذلك من أقلّ ما يُمكن أن يُنطق به (فعل وفاعل) ثمّ يضيفون الزوائد ، وهي المفاعيل الخمسة وبقية المنصوبات . وبهذه الطّريقة التّحويليّة من الأصل إلى الفروع تمّ اكتشاف مثال الجملة العربيّة ، أي البنية العامليّة .

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم المثال يقترب من مفهوم الباب على اعتبار أنّ الباب هو : "مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة"¹ ، فالباب عند النّحاة هو عبارة عن مجموعة من الكلمات أو التّراكيب يجمعها مثال واحد كباب فَعَلٌ = { جَبَل ، مَرَض ، بَرَد ... } ، فالجامع ها هنا هو البنية المشتركة بين عناصر هذا الباب ، وكباب كان وأخواتها = { كان الجوّ صحواً ، أصبح العاقل حيراناً ، صار الكهل شيخاً ... } ، فالجامع هنا هو كذلك بنية هذا الباب ، وهي عبارة عن عامل + معمول أول + معمول ثان ، فالعامل هو " كان " أو إحدى أخواتها ، أمّا

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 01 ، ص 318 .

المعمول الأول والمعمول الثاني فهما المبتدأ والخبر على الترتيب . وعليه فإنّ " المثال هو مجموعة الرموز المرتبة التي تُمثّل بها بنية الباب " ¹ . وللمثال أهميّة كبيرة إذ به يتمّ الكشف عن البنى المتكافئة ، وبالتالي فهو : " تمثيل علمي (Simulation) للواقع غايته الجمع في باب واحد بين عناصر مختلفة بالكشف عن أهمّ شيء فيها ، وهي صيغتها المشتركة لا صفتها الذاتية فقط " ² ، فهو يسمح بجمع الكلمات المتكافئة والجمال المتساوية من حيث البنية في قالب واحد ، كما أنّه : " وسيلة لتوضيح البنى بتصويرها مجردة من جزء من الحروف التي صيغت عليها وذلك لإظهار البنى وحدها مجردة من محتواها ومن ثمّ لتفسيرها " ³ .

فالغاية من التمثيل هي معرفة القوالب العامّة للكلم والتراكيب بغاية تفسير ما خرج منها عن الأصل فالفعل " كُلّ " مثاله هو : " عُلّ " ، والأصل فيه : " أأكل " قياساً على نظائره المنتمية إلى بابهِ التي مثالها : " أفعل " = { أدخل ، أخرج ... } ، فلو لا معرفة مثال هذا الباب لما عرفنا مثال فعل الأمر " كُلّ " ولا تمكّنا من تفسير حذف الهمزتين منه ، وهما همزة الأمر الزائدة والهمزة الأصلية التي تمثّل فاء الفعل ، وسبب حذفهما هنا هو النّقل ، أي كونهما حرفان حلقيان يُصعب النّطق بهما مجتمعين لأنّهما يكلفان المتكلّم جهداً عضلياً كبيراً .

إنّ المتخصّص في كتب النّحاة القديمة والحديثة سيلحظ لا محالة كثرة تردد مصطلح " الوزن " بدلاً من مصطلح المثال ، ويرى الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح أنّ المحدثين يجهلون شيئين مهمين هما :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 01 ، ص 319 .

² المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 319 .

³ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 280 .

" أولاً : أنّ مفهوم المثال هو مفهوم منطقيّ رياضيّ محضّ وهذا مخالف تماماً للمنطق غير الرياضي¹ ، ومقصوده بذلك أنّ المثال هو عبارة عن بنية جامعة لعدد من المفردات إذا كان يمثل بناء كلمة أو عدداً كبيراً من الجمل إن كان يمثل بنية الجملة ، وعلى هذا الأساس فإنّ الوحدات اللغويّة (كلمات وجمل) المشتركة في مثال واحد الشيء الذي يجمعها هو البناء لا الصّفات الذاتيّة فقط ، فالذي يجمع الأفعال الثلاثيّة الماضية المجردة هو بنيتها لا دلالتها على الحدث الذي حصل في الماضي فحسب . كما أنّ التكافؤ الحاصل بين حروف الكلمات المشتركة في المثال من حيث عدّها وترتيبها وحركاتها وسكناتها وكذا التكافؤ الحاصل بين الجمل المتساوية في البنية من حيث مركباتها (العوامل والمعمولات والمخصّصات) وكيفية ترتيبها يجعل من المثال مفهوماً رياضياً ، وهذا الذي لم ينتبه إليه أكثر المحدثون .

" ثانياً : أنّ المثال غير منحصر في مستوى المفردات (أي في أوزانها) بل يتجاوزها إلى مستوى أعلى منها² ، فالذي عُرف في الدّراسات النّحويّة الحديثة خاصّة هو : أنّ الجملة تتركب من فعل + فاعل ± مفعول به أو مبتدأ + خبر دون التّنبه إلى البنية العاملية كمثال جامع للجملة العربيّة ، وربما يعود هذا - برأيي - إلى حصر المتأخرين علم النّحو في أنّه علم يُعنى بدراسة أحوال أواخر الكلم بناءً وتقديرًا ، أي : الإعراب ، والدّليل على ذلك كثرة تردد هذا التعريف في الكتب النّحويّة الحديثة ، وتناشوا أنّ علم النّحو هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، فاستنباط مثال الكلمة ومثال الجملة إنّما هو نتيجة لقياس ، أي حمل شيء على شيء لجامع ، والجامع في أمثلة الكلم والكلام هو البناء .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 01 ، ص 320 .

² المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 320 .

إنّ الجامع بين الوحدات المتكافئة هو البناء ، وهو مصطلح كثر ترده في كتب النّحو القديمة وبخاصّة في أوّل كتاب وصل إلينا ، وهو كتاب سيبويه ، فهذا المصطلح يقترب من حيث المفهوم من مصطلح المثال ، والسؤال الذي يُطرح هنا : هل البناء هو المثال ؟ فإذا كان الجواب بالنّفي فما الفرق بينهما ؟ وأيّهما أخصّ من الآخر ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه فيما يلي :

لقد تعرّض الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إلى معنى المثال ومعنى التّمثيل في كتابه : " منطق العرب في علوم اللّسان " في الباب الرّابع الذي عنوانه بـ " التّمثيل العلميّ لمُثل اللّغة وخصائص الاستدلال في علوم العربيّة " ، حيث بدأ كلامه بقوله عن النّحاة العرب " أنّهم يُطلقون اسم البناء على البنية الداخليّة للكلمة المتصرفّة " ¹ كما أنّهم " يطلقونه أيضا على بنية الجملة في عبارتهم :

" بناء الكلام " كما يُطلقون على البنية ، مهما كانت ، اسم المثال أيضا " ² ، فالبناء عند النّحاة الأوائل هو الهيئة الباطنيّة الخاصّة بكلّ كلمة عربيّة ، فترتيب الحروف التالية :

(نَ + جَ + حَ) هو البناء الداخليّ للفعل (نجح) و (ا + ل + مُ + جَ + تَ + هِ + دُ) هي الحروف المشكّلة لبنية كلمة (المجتهد) ، و (نجح) + (المجتهد) هي الكلمات المشكّلة لبنية جملة " نجح المجتهد " .

إذن ، التّرتيب الخاصّ لحروف معيّنة مع حركاتها وسكناتها هو بناء لكلمة معيّنة ، والتّرتيب الخاصّ لمجموعة من الكلم هو بناء للجملة العربيّة ، وهذا هو المفهوم نفسه الذي يحمله المثال .

وبالتّالي فإنّ المثال يحمل معنى البناء ، كما أنّه يحمل معنى آخر ، هو التّمثيل (العمليّات المتبّعة للحصول على المثال) ، وهو : " تجريد الوحدات اللّغويّة إلى مثل أيّ إلى أنماط ويقتضي هذا

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 279 .

² المصدر نفسه ، ص 279 .

تجريد كل ما تشترك فيها : من مكونات معيّنة إلى مكونات غير معيّنة وهي المتغيّرات ¹ فالوحدات التالية : ، بَصَلَ ، حسب ، حرم ، قمر ، برد ، مطر... ، تشترك في بنية واحدة وبذلك يُمكن تجريدّها إلى مثال عامّ هو : " فَعَلَ " ، كما أنّ الوحدات التالية تشترك في البنية نفسها : قَبْر ، تمر ، نرد ، نعل ... واشتراكها في بنية واحدة يجعلنا قادرين على تمثيلها في قالب عامّ ، هو : " فَعَلَ " ، وفي هذا المعنى يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاح صالح عن عمليّتي تجريد وتمثيل الوحدات اللغويّة : " ... وتمثيلها بالنسبة إلى الكلم مثلا يتمّ بتخصيص حرف كرمز لكلّ حرف صامت أصليّ من الكلمة يكون في المرتبة الأولى وآخر في المرتبة الثانية والأخير في المرتبة الثالثة ، وتواضعوا على أنّ تكون الفاء والعين واللام ، وفعلوا مثل هذا بالنسبة لبنية الجملة باصطلاح آخر ² ، فالنّحاة العرب نظروا إلى الكلمات المتشابهة من حيث عدد حروفها وترتيب هذه الحروف وسكناتها وحركاتها ثمّ عوضوا الحرف الأوّل من هذه الكلمات المتشابهة بحرف (ف) والثاني بحرف (ع) والثالث بحرف (ل) ، وكذلك فعلوا مع الجملة ، فالجمل التالية : دخل زيد ، يأكل محمدٌ تفاحة ، لا تلعب بالنار ، تشترك كلها في مثال واحد وهو فعل + فاعل ± مفعول به ، أي أنّها عبارة عن : (عامل + معمول أوّل ± معمول ثاني) ، كما أنّ الجمل (الشمسُ مشرقةٌ ، الدنيا فانيّةٌ ، العلمُ نورٌ ، أسدٌ أنت تشترك في مثال واحد هو : مبتدأ + خبر ، أي أنّها عبارة عن : (عامل + معمول أوّل ± معمول ثاني) .

إنّ التمثيل عند النّحاة يتمّ بتركيب عمليّتين اثنتين هما : التجريد والترتيب ، أمّا التجريد فالهدف منه هو الحصول على الفئة التي تنتمي إليها الكلمة أو التركيب ، أمّا التّرتيب فهو تتابع عناصر الفئة تتابعا معيّناً ، ويكون بـ " حمل كلّ عنصر من الكلم المنتمية إلى جنس على الآخر ، أي

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 366 .

² المصدر نفسه ، ص 366 .

بمقابلة بين كلِّ عنصر ونظيره ، ولا يكون نظيره إلاّ بوحدّة الموضع وكونه زائداً أو أصلياً مثله وغير ذلك ¹ ، فالحرف الأوّل من الكلمة (س) يقابله الحرف الأوّل من الكلمات المكافئة لها ، والثاني من الكلمة نفسها (س) يقابله الثاني من الكلمات المكافئة ، والأمر نفسه مع بقية الحروف كما يوضّحه المخطّط التالي :

1 - بَ ← حَ ← قَ

2 - صَ ← رَ ← مَ

3 - لَ ← مَ ← رَ .

المخطّط رقم - 7 - كيفية الحصول على بناء مثال الاسم الثلاثي -

فالنّتيجة المستخلصة من هذا المخطّط التوضيحي أنّ الكلمات (بَصَلَ ، حَرَمَ ، قَمَرَ) لها نفس البنية ، وبالتالي فهي متكافئة من حيث :

أ - عدد الحروف (ثلاثة حروف في كل كلمة) .

ب - ترتيب الحركات ، وهي على التوالي : (_ ، _ ، _) .

إنّ هذا الذي تحدّثنا عنه ينطبق على باقي أمثلة الأسماء غير الثلاثية وأمثلة الأفعال المجردة والمزيدة مع ضرورة تقابل كذلك الحروف الزائدة بعضها ببعض مع أخذ مواضعها بعين الاعتبار . وفعل النّحاة الشيء نفسه مع التّركيب حيث قابلوا بين الكلمات المكوّنة له حسب المواضع المتواجدة فيها فحصلوا على البنية الجامعة بين الجمل العربيّة الفصيحة ، والمخطّط التّالي يوضح كيفية حصولهم على بنية الجملة الاسمية :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 366 .

∅ ← كان ← إن

الطَّقس ← الطَّقس ← الطَّقس

معتدل ← معتدلاً ← معتدل

المخطّط رقم - 8 - كيفية تحصيل مثال الجملة الاسميّة -

فهذا المخطّط التّوضيحي يبين أنّ الجملة الاسمية تجمعها بنية واحدة ، وهي عامل + معمول أوّل ± معمول ثان ، وهي أكثر تجريداً من (مبتدأ + خبر) لأنّها لا تبيّن رافع المبتدأ ، وهو عامل الابتداء (عامل معنويّ) واستدلّ النّحاة على ذلك بحمل الأمثلة المتكافئة بعضها على بعض فالعامل المعنويّ بمثابة العوامل اللفظية (النواسخ) .

وبحمل الكلمات المكوّنة للجملة الفعلية بعضها على بعض تحصلوا على المثال العامّ لها ، وهو نفس المثال العامّ للجملة الاسمية ، كما يوضّحه المخطّط :

دخل ← أكل ← جاء

الولد ← عليّ ← ♥

• ← تقاحة ← مسرعاً

المخطّط رقم : - 9 - كيفية تحصيل مثال الجملة الفعلية .

(♥) تشير إلى أنّ الفاعل ضمير مستتر : (خلو موضع المعمول الأوّل) .

(•) تشير إلى أنّ الفعل (جاء) لازم : (خلو موضع المعمول الثاني) .

يَتَّضِح من هذا المخطّط أن الجمل الفعلية تشترك في مثال واحد هو :

عامل + معمول أوّل ± معمول ثاني ± مخصّص ، وهو أكثر تجريدا من : فعل + فاعل ± مفعول به ± مخصّص .

إنّ المعمول الثاني (المفعول به) هو عبارة عن وحدة زائدة يمكنها الدّخول كما يمكنها الخروج ،

وعدم ظهوره في بعض الجمل سببه وجود أفعال لازمة مكتّفية بمرفوعها .

أمّا حصولهم على المثال العامّ للكلام العربي بمركباته الأصليّة والزائدة فكان كذلك بحمل العناصر الزائدة في التّركيب على العناصر الزائدة في التّركيب المكافئ له كما فعلوا مع العناصر الأصليّة أو النّواة سواء أتعلق الأمر بالمفردات أم التراكيب .

وتجدر الإشارة إلى أنّ : " المثال ليس هو البناء المجسّد في كلمة معيّنة الذي يمثله المثال بل هو بديل منه ليس بالضرورة مماثلا له من كلّ جانب " ¹ ، فالمثال ليس في كلّ الحالات هو الصورة المجردة للكلمة ، والدليل على ذلك أنّ سيبويه يمثّل بأوزان أو بتراكيب لم يتكلم بها العرب ، من ذلك قوله : " كأنك قلت : هذه ثلاث غنم . فهذا يوضح لك وإن كان لا يتكلم به " ² ، كما أنّ النّحاة قد يمثّلون لكلمة وهم يعلمون أنّها مركبة من حروف لا تجتمع في كلمة عربيّة كما هو الشأن في تمثيلهم لكلمة " حَبَـنْطَى " بـ " فَعَنَلَى " .

إنّ التّمثيل يسمح لنا بمعرفة البنى المتكافئة سواء أكانت كلماتٍ أم جملا ، كما يسمح بتوليد كلمات لما يُسمع بها من قبل ، واستحداث تراكيب جديدة قياسا على تراكيب سُمعت عن العرب الفصحاء ، كما يُعتبر التّمثيل أداة منهجيّة يستعملها النّحويّ في الكشف عن البنى العميقة للغة في

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 279 .

² سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 2 ، ص 173 .

المستويين الأفرادي والتركيبي ، فيستدل من خلاله على الوحدات التي خالفت نظائرها ولم تأت على أصلها الذي يفرضه القياس العقلي .

من المعروف في المذاهب اللسانية الغربية أنّ المدرسة التحويلية التوليديّة التي تزعمها " نوام تشومسكي / N . Chomsky " قد اعتمدت في تحليل اللّغة على مبدأ البنية السطحية والبنية العميقة ، فيما اعتمد أصحاب النظريّة البنوية الوظيفية التي تزعمها - اللساني الفرنسي أندري مارتيني / A.Martinet - على مبدأ التقطيع المزدوج أي : تحليل الكلام إلى فونيمات ومونيمات ، ولم يتقطّنا إلى مفهوم المثال وأهميته في تحليل الظواهر اللغويّة ومن ثمة تفسيرها ، هذا ما جعل العلامة الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح يصرّح بذلك في أكثر من وضع ، ومن ذلك قوله :

" ولم ينتبه اللغويّون الغربيّون إطلاقاً إلى أهميّة المثال في مستوى اللفظة ، وفي مستوى الكلمة إلّا من درس العربيّة ¹ ، ويقول في موضع آخر :

" ... ولا بد من التنبيه على أنّ مثال الكلمة (ومثال اللفظة) هو شيء تجهله تماماً اللسانيّات الغربيّة ولا يعرفه من اللسانيّين إلّا من اطّلع على ما كتبه النّحاة العرب ² ، وربما يعود جهلهم للمثال إلى طبيعة اللّغة التي بنوا عليها نظريّاتهم ، فاللّغات الأوربيّة هي لغات إصاقيّة وليست اشتقاقية ، وبالتالي يصعب أن تخضع لمثل مجردة ومحصورة العدد .

إنّ غاية التمثيل كعملية يقوم بها النّحويّ على اعتبار أنّ المثال هو قالب عامّ لعدد ما من الكلمات المتكافئة أو الجمل المتساوية البناء هي معرفة ما تشترك فيه الوحدات اللغويّة ، أي حصرها على نمط واحد بغية تفسير الظواهر اللغويّة كالحذف والنقّيد والتأخير والإبدال والقلب .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة ، ج 01 ، ص 89 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : النظريّة الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة - ، ص 87 .

وخلص القول : إنّ المثال هو مجموعة من الرموز المرتبة ترتيباً معيناً والتي تمثل القالب المجرد والشامل لكلّ العناصر المتكافئة من حيث بناؤها ، واستعمل النحاة هذا المفهوم كوسيلة للكشف عن الكلمات المتساوية في بنائها والتراكيب المتكافئة في هيئتها ليسهل عليهم الاستدلال على مواضع الحروف من الكلمة ومواضع الكلمات من الجملة ، وبالتالي تفسير كلّ ما خرج عن أصل وضعه ، ولذلك فإن : " المثال هو حدّ تتحدد به العناصر اللغوية ولكنّه حدّ إجرائي / (Processive définition) لأنّه ترسم فيه جميع العمليات التي بها يتولّد العنصر اللغويّ في واقع الخطاب أو بعبارة نحائنا : تبنى عليه المفردة أو الكلام ¹ ، وما تُبنى عليه المفردة هي الوحدات التي تدنوها في المستوى ، وأمّا بناء التركيب فهو جملة الكلمات المكوّنة له ، وهذه الوحدات (الحرف والكلمة) لها مواضع خاصّة بها ، وعدولها عن مواضعها قد يؤدي إلى تغيير مثال الوحدة التي تنتمي إلى المستوى الذي يعلو الوحدة المعدولة عن أصل وضعها ، وسنتطرق فيما يلي إلى مفهوم الموضع ، وأهميته في التحليل النحويّ .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 01 ، ص 319 .

7 . 2 . الموضوع :

يعتبر مفهوم الموضوع من أكثر المفاهيم التي كان يستعملها الخليل وسيبويه في الاستدلال والتحليل اللغوي ، والمواضع لا تُعرف إلا بالقياس أي حمل النظائر مفردات وجملاً بعضها على بعض ، وفي الأخير فإن المتتالية من المواضع المرتبة هي التي تشكل لنا المثال العام ، أي مثال الكلمة وهو مجموعة حروفها المرتبة مع حركاتها وسكناتها ومثال اللفظة أي : جملة الكلم المرتبة كل في موضعه ، ومثال الجملة ، وهو العناصر المركبة للبنية العامية ، أي العوامل والمعمولات والمخصّصات .

يكاد يتفق أغلب اللسانيين المحدثين على فكرة نظامية اللغة إذ إنها عبارة عن مجموعة من البنى، وقد أكد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ذلك في أكثر من موضع ، من ذلك قوله : "... وهذا النظام بالنسبة للغة هو مجموع البنى النحوية المندمجة في نظام من المستويات المتداخلة وأدق وصف له وأوفاه هو ما جاء في كتاب سيبويه من اجتهاده مما رواه عن الخليل وشيوخه كما حاولنا أن نبينه في كتبنا السابقة الذكر"¹ ، ويقول في موضع آخر : " اللغة ظاهرة من الظواهر ونظام من الأدلة فهي جديرة بأن تدرس دراسة علمية محضة كجميع الظواهر والأنظمة المتواضع عليها "² .

هذا ، وتتبع النحاة قديماً إلى فكرة نظامية اللغة ، وأن النحو العربي هو مجموعة من البنى ، فاعتمدوا في تحديداتهم لها على مفهوم الموضوع ، لأنّ البنى هي مجموعة مواضع ، و" كل شيء

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما ، ص 12 .

² المرجع نفسه ، ص 9 .

مما هو بنية يتحدد بموضعه في داخل الحدّ الإجرائي¹، فإذا كان الموضع بهذه الأهمية ، فماذا يُقصد به ، وما المفهوم الذي يحمله ؟ وكيف عرّفه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح ؟ .

إنّ مثال الكلمة والبنية العاملة التي تحدثنا عنها سابقا والمستنبطة عن طريق حمل الوحدات المتكافئة بعضها على بعض هي عبارة عن مجموعة من المواضع الاعتباريّة المجردة .

تحدث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح عن الموضع في كثير من أبحاثه ، فما من بحث قرأته إلّا وجدته يشير إليه وإلى أهميته في التحليل اللّغوي من قريب أو بعيد ، ويُسهب أحيانا في الحديث عن كيفية توظيف النّحاة له في تحليلاتهم واستدلالاتهم ، من ذلك البحث الذي ألقاه في مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة عام 1996 ، وأعاد نشره في كتابه بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة في جزئه الأوّل ، حمل هذا البحث عنوان : " أقائم أخواك وطريقة تفسيره عند سيبيويه والرضي " بالاعتماد على مفهومي الموضع والمثال ، بيّن فيه أهمية الموضع في تفسير البنى النّحويّة .

بدأ الأستاذ حديثه بذكر العبارات التي ورد فيها مصطلح الموضع ، من ذلك قول سيبيويه : " هذا موضع لا يدخله...² ، وقوله أيضا : " وموضعه موضع اسم منون³ ، وقوله كذلك : " وفي موضع ابتداء⁴ .

إنّ هذه العبارات وغيرها التي ذكر فيها النّحاة القدماء - على رأسهم سيبيويه - الموضع تبين أنّهم كانوا يستخدمونه كثيرا كآلية تحليليّة للتّعريف على صنف الوحدة اللّغويّة ، وعلاقتها مع باقي

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 2 ، ص 16 .

² سيبيويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 226 .

³ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 276 .

⁴ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 354 .

الوحدات المكافئة لها من حيث البنية ، وسأتعرض لهذا المفهوم ، وكيفية استعمالهم له في كلّ مستوى من مستويات اللّغة فيما يلي من البحث .

7 . 2 . 1 الموضع في مستوى الكلم :

عرّفنا الكلمة سابقاً بأنها " كلّ ما يُمكن أن يدخل في إحدى المواضع الخاصّة باللفظة أو المواضع الخاصّة بالوحدات التّركيبية (المكونات البنيويّة للجملة المفيدة) " ¹ ، وهي (الكلمة) تتركب من المادة الأصليّة أي : مجموعة الحروف المرتبة ترتيباً معيّناً التي استغرقت في المثال المجرد للكلمة ، ومثال الكلمة هو: " عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصليّة كلّ في موضعه " ² ، كما يوضّحه الجدول التالي :

الكلمة	مثالها
فتح	فعل
يأكل	يفعل
كل	عل
عالم	فاعل
نجارة	فِعالَة

الجدول رقم 29 – أمثلة بعض الكلمات –

¹ عبد الزّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 2 ، ص 14 .

² الاسترأبادي (رضي الدّين محمّد بن الحسن) : شرح شافيّة ابن الحاجب ، تحقيق : محمّد نور الحسن ، محمّد الزّقراق ، محمّد محي الدّين عبد الحميد . بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلميّة . 1402هـ ، 1982 م . ج 01 ، ص 2 .

فالملاحظ من هذا الجدول أنّ بعض الكلمات خرجت عن أصل وضعها مع ذلك فإنّ لها

مثالها الخاصّ بها وبنظائرها ، وهو مجموعة مواضعها ، وبالتالي فإن :

الموضع هو موقع أساسيّ في كلّ كلمة حتى في حالة عدم خروج تلك الكلمة إلى الاستعمال كما هي عليه في أصل الوضع ، فالتّحاة الأوّلون استخرجوا نموذجاً عامّاً أو قالبا مجرّداً للكلمات المتمكّنة والأفعال المتصرفة مكوّن من أصول وزوائد أو بلغة الرّياضيّات من ثوابت ومتغيّرات ، ففي مثال : " افتعل " نجد ثلاثة مواضع أصليّة ، وهي الفاء والعين واللام وموضعين زائدين هما الهمزة والتّاء ، وذلك مثل : " اقترب " فالحروف الأصول فيه هي : (ق ، ر ، ب) ، فموضع الفاء (في المثال العام) يحتل كلّ حروف العربيّة ما عدا الألف ، وموضع العين يحتل كلّ حروف العربيّة ، وكذلك موضع اللام ، أمّا موضعا الهمزة والتّاء فهما ثابتان ، والجدول التالي يوضح ذلك :

ثابت	متغير	ثابت	ثابت	ثابت
موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع الزيادة	موضع العين	موضع اللام
ا	ق	ت	ح	م
ا	ن	ت	ص	ر
ا	ن	ت	ح	ر
ا	ن	ت	ق	م

الجدول 30 - المواضع الأصليّة والزائدة -

يبين لنا هذا الجدول أنّ الموضع هو : " الحيز في البنية الذي يُمكن أن يشغله عنصر معيّن ،
ويُمكن أن ينعلم هذا العنصر " ¹ ، أي هو : عبارة عن مكان خاصّ بحرف معيّن موجود داخل
الصيغة الصرفيّة للكلمة ، والسؤال الذي يُمكن أن يُطرح : كيف يمكن أن ينعلم هذا العنصر؟
الجدول التالي يجيبنا عن هذا السؤال :

ا	ف	ع	ل
ا	ج	ل	س
ا	ل	ع	ب
	ر		
		ع	

الجدول رقم - 31 - خلو الموضع في مثال الكلمة -

يظهر لنا من الجدول الحملي ما يلي :

إنّ الأصل في فعل الأمر " ر " هو : " اروي " على وزن " افعل " قياساً على نظائره المنتمية
إلى بابهِ إلّا أنّه لا يحتوي على الحروف التي من المفروض قياساً أن تشغل المواضع الفارغة ،
فهناك خلو في موضع الزيادة (الألف) ، وموضعا الفاء واللام . أمّا الفعل : " ع " فإنّه خالٍ من
المواضع التالية : موضع الزيادة وموضع الفاء وموضع اللام ، يسمّى النّحاة هذه الظاهرة العدول
عن الأصل ، فالفعل " ع " الأصل فيه هو : " اوعى " قياساً على نظائرها التي لم يلحقها تغيير

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة ، ج 01 ، ص 92 .

(الحذف) ، ولم يخرج الأصل إلى الاستعمال لداعٍ صوتي هو : الثقل .

وخلاصة القول إنّ الموضع في الكلمة هو المكان الذي يُمكن أن يقع فيه كل حرف من حروفها سواء أكان زائداً أم أصلياً .

أمّا المستوى الذي يلي مستوى الكلم في التحليل اللغوي في اللسانيات العربيّة فهو مستوى اللفظّات ، وبما أنّ اللفظة هي مجموعة من الكلم فإنّ مثالها أي وزنها هو جملة الكلم الأصليّة والزائدة كلّ في موضعه مع مراعاة الزوائد التي تدخل وتخرج ، وأمّا المستوى الأعلى من المستويات السابقة فمثاله هو : البنية العامليّة . وسنتطرق الآن إلى مفهوم الموضع في مستوى اللفظّات ، ثمّ سنتحدث عنه في مستوى التراكيب .

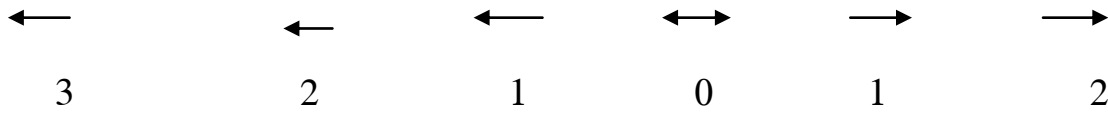
7 . 2 . 2 . الموضع في مستوى اللفظّات :

بيّنت أثناء حديثي عن مفهوم اللفظة عند النحاة الأوائل أنّها كلّ كلمة قابلة للزيادة عن اليمين واليسار ، فالاسم قد تدخل عليه زوائد مختصّة به كحروف الجرّ وأداة التعريف وعلامات الإعراب والتنوين والمضاف إليه والصفة ، وتتميز هذه الزوائد بأنّها قابلة للدّخول كما أنّها قابلة للخروج ، وبالتالي فهي تشغل المواضع المتغيرة من اللفظة ، وبقيّة المواضع هي المواضع الخاصّة بالكلمة .

إنّ الزوائد التي تدخل على الاسم مثلاً هي بمثابة علامات دالّة عليه لأنّها تختصّ به فلا تدخل على الفعل ، وبالمقابل هناك زوائد تدخل على الفعل ، وتختصّ به ، فلا تدخل على الاسم، وفي

كلتا الحالتين فإنّ هذه الزوائد المختصّة تمثل مواضعاً في اللفظة ، فالاسم له ستّة مواضع خاصّة به كما يبيّنه الجدول التالي¹ :

حروف الجرّ	أداة التعريف	النّواة الاسمية	علامة الإعراب	التّوئين أو المضاف إليه .	الصّفة
------------	--------------	-----------------	---------------	---------------------------	--------



الجدول رقم - 32 - المواضع الخاصة بالاسم .

يتبين من الجدول ما يلي :

كتاب = الكتاب = بالكتاب = كتاباً (في قولنا قرأت كتاباً) = كتاب زيد = كتابٌ = كتاب مفيد
 فهذه العبارات كلها متكافئة ، والأصل فيها هي النّواة الاسمية (كتاب) ، أمّا الزوائد فهي مواضع
 خاصّة بالاسم تشكّل بنيته العامّة المجردة ، وعليه فإنّ : " المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات
 تحدّد بالتحويلات التفرعية أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجيّة "²،
 فالعبارات السابقة كلها فروع تحصلنا عليها بالزيادة على يمين ويسار الأصل (كتاب) .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة ، ج 2 ، ص 14 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : النّظرية الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة ، ص 35 .

7 . 2 . 3 . الموضع في مستوى التركيب :

بيّنت فيما سبق أنّ ما من جملة في اللغة العربيّة إلّا وتخضع لقانون عامّ ومجرد أيّ أنّ : كلّ جملة لها بنية صورية محدّدة ، هي البنية العاملية : ((ع + م 1) ± م 2 [± خ) ، والبنية العاملية هاته هي بمثابة القالب الذي يُستفَرغ فيه التركيب ، وهو المستوى الذي يعلو مستوى اللفّظات التي تعتبر أبنية مجردة (أمثلة) مكوّنة من مواضع خاصّة تختصّ باللفظة الفعلية وأخرى تختصّ باللفظة الاسمية ، وكذلك هو مستوى التراكيب إذ أنّه عبارة عن مجموعة من المواضع .

تحدث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح عن مفهوم الموضع في هذا المستوى في أبحاثه خاصّة كتابه : " بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة في جزئه الثّاني " ، حيث بدأ حديثه بعرض مجموعة من العبارات التي ورد فيها مصطلح الموضع - كما يفعل في أغلب بحوثه - ، ومنها قول سيبويه : " ويبين لك أنّها ليست بأسماء لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجر ذلك . ألا ترى أنّك لو قلت : إنّ يضرب يأتينا لم يكن كلاماً ¹ " ، كما يقول المبرد في المقتضب : " ... فمن تلك الأسماء : كم ، وأين ، وكيف ، وما ، ومتى ، وهذا ، وهؤلاء وجميع المبهمة ، ومنها : الذي والّتي، ومنها حيث ، واعلم أنّ الدليل على أنّ ما ذكرناه أسماء ، وقوعها في مواضع الأسماء ، وتأديتها ما تؤديه سائر الأسماء ² " .

علّق الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح على قول سيبويه والمبرد بقوله : " عرفنا بما سبق أنّ للوحدات اللّغويّة مواضع خاصّة في تركيب الكلام فإذا وضعت في غير موضعها فإنّما أن يقبح

¹ سيبويه (أبو بشر عثمان بن قنبر) : الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون . الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، 1975 م ، ج 01 ، ص 03 .

² المبرد (أبو العباس) : المقتضب ، ج 03 ، ص 172 .

ذلك في غير الشعر وإما أن يكون لحنًا لم تتكلم به العرب ¹ ، إذن فلكلّ وحدة لغويّة في الكلام العربيّ الفصيح مكان خاصّ بها وضعه العربيّ الفصيح لها (هي مواضع موجودة في ذهن المتكلم الفصيح فإذا غيّرت هذه المواضع يشعر بذلك) في التّركيب ، فإنّ حوّلت عنه إلى غيره حكّمنا على ذلك التّركيب الذي تنتمي إليه بأنّه : كلام قبيحّ هذا إن لم يكن هذا التّركيب شعرا ، وإما أننا سنحكم عليه بالّلحن الذي لم تتكلم به العرب إن كان نثرا . وأهميّة الموضع تكمن في كونه يحدد لنا جنس الوحدة اللّغويّة ، فلأفعال مواضع خاصّة بها ، وكذلك الأسماء وحروف المعاني ، فحروف الجرّ مثلا لا تليها إلّا الأسماء ، وحروف الجزم لا تليها إلّا الأفعال ، و " قد " لا تليها إلّا الأفعال فإن تلاها اسم كان الكلام قبيحا ، كما أنّ " ربّ " لا يليها إلّا اسم . هذا ما جعل سيبويه والنّحاة الذين جاءوا بعده يستغلون هذا المفهوم في الاستدلال على أصناف الكلم .

فبعض الوحدات اللّغويّة مختصّة بالدّخول على الأسماء فقط وبعضها الآخر مختصّ بالدخول على الأفعال فقط ، في حين أنّه ثمة صنف آخر من الوحدات اللّغويّة يمكنها أن تدخل في أكثر من موضع ، وفي ذلك يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح : " قد يكون للعنصر الواحد أكثر من موضع فيتحوّل حكمه ومجراه بحسب الموضع فيجري مجرى الباب الذي ينتمي إلى ذلك الموضع " ² ، فهذا النّوع من الوحدات اللّغويّة قد يدخل في مواضع مختلفة فيتغيّر حكمها الإعرابيّ وبالتالي الباب الذي كانت تنتمي إليه حيث سيصبح بابها هو باب موضعها الجديد ، ومن هذه الوحدات " من " : فهي تدخل في موضع الفاعل كما يمكن أن تدخل في موضع المفعول به ، وعن إعرابها قال المبرد : " أمّا من فتكون فاعلا ، ومفعولا وغير ذلك ... وموقعها في الكلام في

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة ، ج 2 ، ص 10 .

² المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 11 .

ثلاثة مواضع : تكون خبرا فتكون معرفة إذا وُصلت ، ونكرة إذا نعتت ، وتكون استفهاما ، وجزاء¹. والجدول التالي يبيّن لنا الحالات الإعرابية التي يمكن أن تأخذها من :

الحالة الإعرابية لـ " من "	المثال
فاعل	نجح من اجتهد .
مفعول به	رأيت اليوم من احترامه .
خبر	الرجل من يقول هأنذا .
استفهام	من جاء ؟
جزاء	من يجتهد ينجح .

الجدول رقم - 33 - الحالات الإعرابية لـ " من " .

من المعروف إنّ الأصل في الأسماء هو الإعراب أمّا الحروف فالأصل فيها هو البناء ، لكن قد تخرج الأسماء عن أصلها فتبنى ، فما السرّ في ذلك ؟ يجيبنا العلامة عبد الرحمن الحاج صالح عن هذا التساؤل بقوله : " قد يقع الاسم موضع الحرف فيبنى ولا سيّما إذا لزم هذا الموضع " ² ، فـ " ما " وـ " من " الاستفهاميتان قد تقعان في موضع الحرف فتصبحان بمنزلة همزة الاستفهام في مثل قولك : ما بيدك ؟ ، قال الله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ ³ .

¹ الميرد (أبو العباس) ، المقتضب ، ج 03 ، ص 172 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 2 ، ص 11.

³ البقرة ، من الآية 255 .

إنَّ احتماليّة دخول الوحدة اللّغويّة نفسها في أكثر من موقع يجعلنا نستنتج أنّ : " موقع الوحدة اللّغويّة في مدرج الكلام غير موضعها " ¹ ، بدليل أنّ الموضع قد يكون فارغاً كما تبينه الأمثلة التّالية :

" ق " فهذا الفعل في الأصل أنّه يحتوي على ثلاثة مواضع هي : موضع همزة الأمر ، وموضعي الفاء واللام ، وهي كلّها مواضع فارغة ، لأنّ الأصل في فعل الأمر من " وقى " هو " إَوْقِي " وحذف الهمزة والواو والياء يعود لأسباب صوتيّة هي الثّقَل . وكذلك في الفعل " يقف " هناك خلو في موضع الفاء ، لأنّ الأصل في الفعل المضارع من " وقف " هو " يَوْقِف " قياساً على نظائره فمثاله هو : " يَفْعَل " حيث حُذفت واوه لدواع صوتيّة كذلك .

أمّا في المستوى التركيبيّ فقولك : " النارَ ، النارَ " فهنا يظهر أنّ موضعي الفعل والفاعل (العامل ومعموله الأوّل إذ قلنا : أن ما جملة إلّا وتحتوي عليهما) فارغان ، لأنّ تقدير الكلام هو " احذر النارَ " ، فحُذف العامل ومعموله الأوّل حتّى يتطابق الكلام مع مقتضى الحال . ونقول في النّداء : " يا رجل " والأصل " أنادي رجلاً " ، حيث حدث حذف في موضع الفعل والفاعل أي : العامل ومعموله الأوّل ، وهما موضعان فارغان ، وعلة الحذف هنا هي كذلك مطابقة الكلام لمقتضى الحال . وفي هذا الشأن يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح عن الموضع : " هو موقع تقديريّ واعتباريّ ، أي مجرّد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التّراكيب ، وقد يكون خاليّاً فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع " ² ، أي أنّه عبارة عن حيّز غير محسوس في بنية الجملة وما

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة ، ج 2 ، ص 11.

² المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 12 .

يثبت ذلك هو جواز التقديم والتأخير في كثير من المواضع منها موضع المفعول به (المعمول الثاني للفعل) كقولنا :

" أعطى محمدٌ عليًا كتابًا " (1)

" أعطى عليًا محمدٌ كتابًا " (2)

" عليًا أعطى محمدٌ كتابًا " (3)

" أعطى محمدٌ كتابًا عليًا " (4)

فموضع " علي " في هذه المتتالية من الجمل واحد قُدِّم أو أُخِر ، وهو موضع المعمول الثاني للفعل " أعطى " ، والفرق بين هذه الجمل يتمثل فيما يلي :

- الجملة (1) السامع لا يعلم عن مفرداتها شيئًا ، فهو خال الذهن .
 - الجملة (2) السامع لا يعرف المعطي (الفاعل) ، والمُعطى (المفعول به الثاني) ، ويجهل كل من الحدث (فعل الإعطاء) ، والمعطى له (علي) .
 - الجملة (3) وفيها يعرف المتلقي الحدث ، وهو الفعل (أعطى) ، وصاحبه (الفاعل) وهو المعطي (محمد) والمفعول به (الكتاب) ولكنه يجهل المعطى له (علي) .
 - الجملة (4) السامع يعرف كل مفردات الجملة إلا أنه يجهل الحدث (الفعل أعطى) .
- فالتقديم والتأخير هنا يتعلقان بذهن السامع للخبر ، وهو أمر يختص بدراسته علم البلاغة .

كما أنّ فراغ الموضع من الألفاظ التي يفترض أن تشغله يثبت أنّه موقع اعتباريّ أي مجرد ، وفي ذلك يقول سيبويه : " اللهم ضبعا وذئبا إذا كان يدعو بذلك على غنم الرّجل ، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا : اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا وكلّهم يفسّر ما ينوي ، وأنما سهل عندهم ، لأنّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار ¹ ، فالظاهر من كلام سيبويه أنّ العرب في قولها : " اللهم ضبعا وذئبا " يضمّرون فعلا ، وهو الذي يعمل النّصب في ضبع وذئب ، فكأنّهم قالوا : " اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا " ، فموضع العامل هنا محذوف فهو موقع اعتباريّ في بنية الجملة لا في مدرج الكلام .

كما تُجيب عن السّؤال : " من نجح ؟ " بـقولك : " المجتهد " ، ففي هذه الجملة يوجد موضع فارغ ، هو موضع العامل إذ تقدير الكلام : " نجح المجتهد " .

وتقول : " محمّد " إجابة عن السؤال : " من هذا الرّجل " ، ففي هذه الجملة يوجد موضعان فارغان هما موضع الابتداء (العلامة العدميّة) ، وموضع المبتدأ (المعمول الأوّل) إذ أن تقدير الكلام : " هذا محمّد " .

وعليه فإنّ الموضع هو : " وضع معيّن يجب أن يكون عليه كلّ واحد من مكّونات الجملة لفظاً وتقديراً ، فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلّا أنّ مواضعها موجودة متصوّرة مرسومة في مثال الجملة أي نمطها وقياسها ² .

¹ سيبويه (أبو بشر عثمان بن قنبر) : الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون . الهيئة المصرية العامّة للكتاب . 1975 م ، ج 01 ، ص 255 .

² عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 2 ، ص 12 .

وخلص القول إنّ الموضع هو ذلك الحيز التقديري الموجود في بنية الكلمة أو اللفظة أو التركيب، وليس موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام ، لأنّه (الموضع) قد يخلو تماما من أي عنصر كما في كثير من الأفعال والأسماء والتراكيب .

إنّ مصطلح الموضع له علاقة وطيدة بمصطلح المثال ؛ لأن هذا الأخير هو عبارة عن مجموعة من المواضع المرتبة ترتيباً معيناً ، والذي خلصنا إليه ممّا قاله العلامة عبد الرحمن الحاج صالح وممّا جاء في عبارات النّحاة القدماء أنّهم استخدموا الموضع كأداة في التحليل اللغوي والاستدلال على الوحدات المتكافئة في بنيتها سواء أكانت مفردات أم جملا ، فبالموضع تعرف الوحدات التي خرجت عن الأصول المطردة .

كما أنّ مفهوم الموضع له علاقة بمفهوم الباب ، إذ أنّ المجموعة من المواضع المرتبة في مستوى المفردات أو مستوى التراكيب هي التي تشكّل لنا مجموعة من النظائر المتكافئة ، أي مكونات الباب الذي ساقف على مفهومه .

8 . الباب والنظير :

بيّنت سابقاً- أثناء حديثي عن أقسام الكلم - أنّ تعريفات النّحاة على ضربين : تعريف على اللفظ أو الحدّ النّحويّ وتعريف على المعنى ، أمّا النّوع الأوّل فهو تعريف صوريّ بنويّ يُنظر فيه إلى العناصر المركّبة للوحدة اللّغويّة وكيفيّة ترتيب هذه العناصر وظهورها من عدمه داخل الوحدة ، أمّا النّوع الثّاني من التّعريفات فهو الذي يُبنى على الدّلالة التي تحملها الوحدة كدلالة الفعل على الحدث ، ودلالة الاسم على المسمّى أو الذات .

وفي النّوع الثّاني من التّعريفات يُطلق سيبويه مصطلح قبيل أو صنف على كلّ الفئات التي يعرفها انطلاقاً من معناها ، ثمّ أُستبدل مصطلح الجنس بالقبيل والصّنف بعده ، ويتداخل مصطلح جنس مع مصطلح باب بالرّغم من أنّ مصطلح جنس له علاقة بالفلسفة اليونانيّة فهو يرتبط بذوات الأشياء أكثر من ارتباطه ببنية الوحدة اللّغويّة والعلاقات القائمة بينها حروفاً كانت أمّ مفردات أمّ جملاً .

8 . 1 . الباب :

بداية أقول : إنّ مصطلح الباب هو من المصطلحات المفاتيح في النّحو العربيّ ، فنظرة خاطفة في كتب اللّغة العربيّة - القديمة خاصّة - تبين لنا أنّ كثيراً من العلماء القدماء قد اعتمدوا على نظام الأبواب في مؤلفاتهم . والسّؤال الذي يُمكن أن يطرح : ما هي الأسس التي كانوا يعتمدونها في التّبويب ؟ ثمّ ما المفهوم النّحويّ الذي يحمله مصطلح الباب ؟ هل هو مجرد مجموعة من الوحدات المتشابهة من حيث المبنى فقط ؟

يُعتبر العلامة عبد الرحمن الحاج صالح الباب من أهم الأدوات التي استعملها النحاة في تحليلهم للنظام الذي بُني عليه النحو العربي ، وفي ذلك يقول : " ... ومن أهم المفاهيم التي يلجأ إليها النحاة : القياس وهو مع مفهومي الباب والنظير ومفهومي الأصل والفرع الأساس الذي بنوا عليه تحليلهم للعربية ¹ " ، فالنحو هو مجموعة من الأبواب المبنية على أصول معينة ، وكل باب له خصائص بنوية تميزه عن غيره .

فالباب يحمل أكثر من مفهوم :

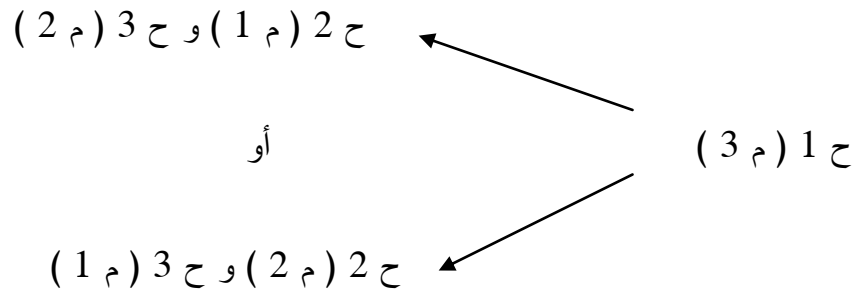
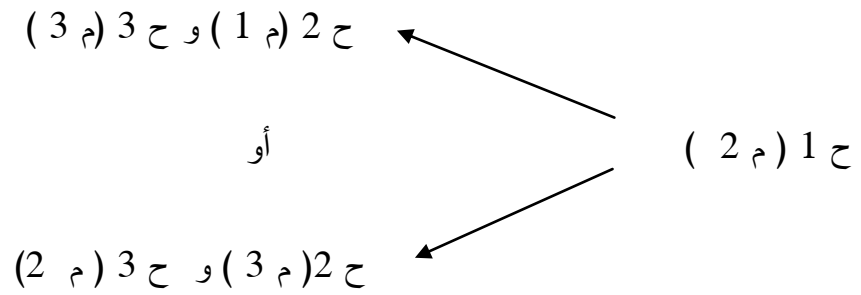
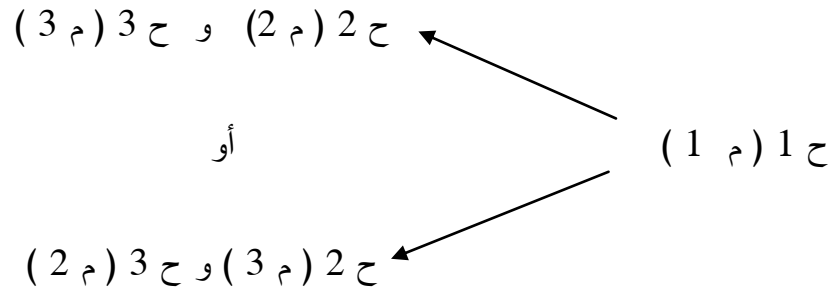
1 - " يُطلق أولاً على المجموعات المرتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية مثل : ض ر ب - ر ب ض - وغيرها ² ، فالتقليبات الممكنة للحروف الأصول لكلمة ما هو باب عند اللغويين كالحروف الأصلية لكلمة علم ، فالخليل بن أحمد رحمه الله (ت 175 هـ) وضع معجمه " العين " على هذا الأساس معتمداً على مبدأ التقلاب ، مستعملاً نظرية العامل في إحصاء عدد الكلمات المحتملة في اللغة العربية ، فمن ثلاثة حروف يُمكن تشكيل (6) كلمات أي :

$$3! = 3 \times 2 \times 1 .$$

والمخطط التالي يوضح ذلك :

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 358 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 01 ، ص 318 .



المخطّط رقم - 10 - عدد الكلمات المحتمل تشكيلها من ثلاثة حروف .

ح : يمثّل الحرف ، م : تمثّل موقع الحرف ، الأعداد (1) و (2) و (3) تمثّل رقم الحرف أو موقعه في الكلمة .

وبالطريقة نفسها يُمكن معرفة عدد الاحتمالات الممكنة للكلمة الرباعيّة ، وهي $4! = 24$ كلمة .

أمّا الكلمة الخماسيّة فهي تحتل 5 ! ، أي $5! = 1 \times 2 \times 3 \times 4 \times 5 = 120$ كلمة .

بنيتها فيها ¹ ، فالكلمات التّالية هي كلمات متناظرة : محفظة ، منقلة ، مصطبة ، وكذلك الكلمات: مفتاح ، مصراع ، منهاج ، فتناظرها هو في عدد حروفها وترتيبها وحركاتها ، فهي بذلك تشترك في مثال واحد ، وتنتمي إلى باب واحد ، كما يتّضح من الجدولين :

العنصر	نظائره		
م	م	م	م
ح	ن	ص	د
ف	ق	ط	ف
ظ	ل	ب	أ
ة	ة	ة	ة

الجدول رقم - 34 - تناظر عناصر الباب من حيث البناء -

نلاحظ من هذا الجدول الحملي ما يلي :

حرف الميم في كلمة محفظة تناظره الميمات الأخرى في بقية الكلمات .

حرف الحاء في محفظة تناظره النّون في منقلة والصاد في مصطبة والدّال في مدفأة .

حرف الفاء في محفظة تناظره القاف في منقلة والطّاء في مصطبة والفاء في مدفأة .

حرف الظّاء في محفظة تناظره اللّام في منقلة والباء في مصطبة والهمزة في مدفأة .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 359 .

والتاء في محفظة تناظرها التاءات الأخرى في بقية الكلمات .

إذن ، هذه الكلمات (محفظة ، منقلة ، مسطبة ، مدفأة) هي كلمات متناظرة ، إذ أنّ كلّ حرف من حروف الكلمة الواحدة له ما يناظره في الكلمات الأخرى .

والجدول التالي يشرح نفس الفكرة (فكرة الباب عبارة عن مجموعة من النظائر) :

العنصر	نظائره	
م	م	م
ف	ص	ن
ت	ر	هـ
ا	ا	ا
ح	ع	ج

الجدول رقم - 35 - تناظر عناصر الباب من حيث البناء

ما قلته عن الجدول السابق يُمكن قوله عن هذا الجدول ، حيث يظهر أنّ لكلّ حرف من حروف الكلمة الواحدة ما يناظره في بقية الكلمات التي تشكّل بدورها نظائرا بعضها لبعض ، وهي المكوّنة للباب والجامع بينها هو البناء أي : مثال " مِفْعَال " .

لا يقتصر الباب على الكلمات المتشابهة في البنية ، بل يتعداه إلى مستوى أعلى هو مستوى التراكيب ، إذ أنّ التراكيب تشترك في بنية واحدة كما وضّحته أثناء حديثي عن البنية العامليّة ومركّباتها ، لذلك جمع النّحاة البنى النّحويّة المتشابهة في باب واحد ، ومن ذلك تسميّة

سيبويه " حسبك " و " لُقيا " و " حمداً " أبواباً ، وتسمّى النّحاة بعده باب المنصوبات ، وباب المرفوعات .

وعليه فإنّ مفهوم الباب لا ينحصر في المفردات المتشابهة في البنية ، بل يتعداه إلى مستوى التّراكيب ، إذ أنّ النّحاة القدماء قد يسمّون التّراكيب الّتي تساوت في بنيتها باباً ، كباب المنصوبات لأنّه يدخل فيه جميع المفاعيل وهي : المفعول به والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول المطلق والمفعول فيه ، بالإضافة إلى المستثنى المنسوب .

والآلية الّتي تمّ بها تحصيل الأبواب هي القياس، أي حمل الوحدات المتكافئة في البناء بعضها على بعض ، فمجموعة الكلمات المتشابهة من حيث : الحروف وعددها والطريقة الّتي ربّبت بها مع أخذ الحركات والسّكنات بعين الاعتبار يعتبر باباً ، كما أنّ الكلمات المشكّلة للتّراكيب المتكافئة تعدّ باباً .

يتداخل مصطلح الباب مع مصطلح الجنس كثيراً في كتاب سيبويه حتّى يُظنّ أنّهما يحملان معنى واحداً ، والحقيقة غير ذلك ، إذ ينفي الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح ذلك بقوله : " كما نجد كثيراً جدّاً أيضاً كلمة " باب " للدّلالة على مجموعة من الأشياء إلّا أنّها لا ترادف أبداً الجنس " ¹ ، فمصطلح الجنس مأخوذ من الفكر الفلسفيّ الأرسطويّ طاليسيّ ، قد استعمل سيبويه الجنس بمعنى النّوع الّذي ينتمي إليه الشيء ، كما استعمله للدّلالة على المادة الّتي تركّب الشّيء ويُطلقه أحياناً على الأمّة ، وشيوع هذا المصطلح في الفكر اللّغويّ العربيّ عامّة والنّحويّ خاصّة يرجع إلى انتشار مبادئ الفلسفة اليونانيّة المعتمدة على التّحديد بالفصل والجنس وغزوها للنّحو العربيّ بعد القرن الرّابع الهجريّ تقريباً .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان ، ص 134 .

هذا ، ولم يُطلق سيبويه الباب على : القُبل أي: أصناف الكلم المعروفة : الفعل والاسم وحرف المعنى ، ولا على كَيْفِيَّة الأداء الَّتِي تَتَمَيَّزُ بِهَا قَبِيلَةٌ عَنْ أُخْرَى ، لهذا يُمَيَّزُ الْأَسْتَاذُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْحَاجِّ صَالِحٌ تَمَيِّزًا حَاسِمًا بَيْنَ الْبَابِ وَالْجِنْسِ وَالْقَبِيلِ ، بل ويذهب إلى أَنَّ الْفَارِقَ بَيْنَ الْبَابِ وَالْجِنْسِ هُوَ فَارَقُ جَوْهَرِيٍّ مِنْ حَيْثُ التَّصَوُّرُ الْمُنَهْجِيٌّ لِهَما، ففي استعمالهما يظهر الفرق بين الفكر العربيِّ الْأَصِيلِ والفكر الأرسطيِّ الدخيل ، كما أَنَّ الْفِكْرَ اللَّسَانِيَّ الْغَرْبِيَّ الْحَدِيثَ بَنَى مَفَاهِيمَهُ هُوَ الْآخِرُ عَلَى التَّصْنِيفِ بِالْجِنْسِ ، أي النَّوعِ ثُمَّ الْفَصْلِ، وغزو هذا المصطلح للعلوم العربيَّة قديمًا يعود إلى انتشار علم الكلام المتأثِّر بدوره بمنطق أرسطو .

أَمَّا النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ الْأَصِيلُ فَلَمْ يُبَيَّنْ عَلَى هَذَا التَّصَوُّرِ ، بل على تصور رياضيٍّ لِأَنَّ الْبَابَ عِنْدَ النَّحَاةِ الْمُؤَسِّسِينَ : " هُوَ مَجْمُوعَةٌ رِيَاضِيَّةٌ لَوْجُودِ أَبْوَابٍ لَا تَحْتَوِي عَلَى أَفْرَادٍ كَفُعْلٍ وَكَالْمَثَلِ مِنْ الْكَلَامِ الَّتِي لَا يَتَكَلَّمُ بِهَا الْعَرَبُ . وقد يكون في الباب عنصر واحد كالتَّسْبِة إلى شَنْوَاءة ¹ " .

إِذَنْ فَالْبَابُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعَةٍ رِيَاضِيَّةٍ لِلْأَسْبَابِ التَّالِيَةِ :

أ - وجود أبواب فارغة لا تحتوي على أي عنصر كما هو الشَّأْنُ فِي بَابِ فِعْلٍ وَفُعْلٍ وَسَبَبٍ فَرَاغٍ هَذِينَ الْبَابِينَ يَرْجِعُ إِلَى صَعُوبَةِ انْتِقَالِ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ وَالْعَكْسِ كَمَا مَرَّ بِنَا .

ب - وجود أبواب وحيدة العنصر كباب فِعْلٍ = { إِبْل } .

وَكُلُّ الْأَبْوَابِ سِوَاهُ أَكَانَتْ خَالِيَةً أَمْ وَحِيدَةً الْعَنْصَرِ أَمْ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ عِنْصَرٍ هِيَ نَاتِجَةٌ عَنِ الْقِسْمَةِ التَّرْكِيْبِيَّةِ ، أَوْ وَجْهَ التَّصْرِيفِ كَمَا سَمَّاها ابْنُ جَنِي (ت 393 هـ) .

قُلْتُ سَابِقًا : إِنْ الْبَابُ هُوَ مَجْمُوعَةٌ مِنَ النَّظَائِرِ الْمُتَكَافِئَةِ فِي الْبَنِيَّةِ ، فَمَا مَفْهُومُ النَّظِيرِ ؟

¹ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (الْحَاجِّ صَالِح) : مَنْطِقُ الْعَرَبِ فِي عُلُومِ اللَّسَانِ ، ص 372 .

8 . 2 . النّظير :

إنّ النّظير هو: كلّ وحدة لغويّة مطابقة لوحدة أخرى تطابقاً من حيث الشّكل الخارجيّ (form) ، يعرفه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح بقوله : " أمّا مفهوم النّظير فيطلق على كلّ عنصر لغويّ ، إفراداً وتركيباً يكافئ في المجرى أو البنية العناصر التي تنتمي إلى بابه " ¹ ، ويقول كذلك : " والمجموع هو نظائر الباب وقد يحصل التّكافؤ فيما هو فوق ما يوجد في الباب فيحصل بين بابين أو أكثر " ² ، إنّ مجموعة النظائر المتكافئة من حيث البنية سواء أكانت مفردات أم تراكيب هي التي تشكّل باباً .

فأكل / يأكل نظيره كتب / يكتب .

"دخل زيد" نظيره "نجح عليّ" .

" خرج " و " دخل " و " ملأ " هي نظائر لجلس لأنّها تجمعها بنية واحدة .

وخلاصة القول : إنّ الباب في النّحو يُطلق على الحروف الأصلية في الكلمة ، والأهمّ من ذلك أنّه يطلق على مجموعة الوحدات اللّغويّة المتكافئة في البنية والمتناظرة فيما بينها إفراداً وتركيباً ، وبالتالي فهو يختلف عن مفهوم الجنس الذي به تحدد الصّفات الذاتية للعنصر اللّغويّ ، أمّا الباب فليس هو مجموعة الوحدات اللّغويّة المشتركة في الصّفات الذاتية فحسب ، بل هو مجموعة الوحدات المتكافئة في البنية ، ومفهوم الباب بهذا المعنى الأخير (تكافؤ الوحدات في البناء) هو

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : القياس على الأكثر، اللّسانيّات : مجلّة في علوم اللّسان وتكنولوجياه ، مركز البحث العلميّ والتقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة ، دار هومة . العدد 14 - 15 ، 28 ، 2009 م ، ص 8 .

² المرجع نفسه ، ص 8 .

الذي يجعل منه مفهوماً رياضياً ناتجا عن الاحتمالات الممكنة تشكيلها انطلاقاً من مجموعة من العناصر اللغوية .

9 . الجُملة وركناها :

يتداخل مصطلح الجملة عند كثير من النّحاة مع مصطلح الكلام إلى درجة أنّ بعضهم يُطلق أحدهما على الآخر دون تمييز الفوارق الموجودة بينهما كونهما يحققان علاقة إسنادية بين مسند ومسند إليه .

9 . 1 . الجملة :

تُعتبر الجملة المحور الأساس الذي يدور عليه نحو اللّغة ، وهي ذات أهميّة كبيرة في النّحو العربيّ ، فبفهم العلاقات القائمة بين مكوّناتها يُفهم الخطاب . فلا غرو إن وجدنا النّحاة العرب - قديما وحديثا - قد أولوها عناية واهتمامًا كبيرين ، فربطوها تارة بمفهوم العلاقة الإسناديّة القائمة بين المسند والمسند إليه ، وتارة أخرى بنظريّة العامل على اعتبار أنّ العامل ومعموله هما المكونان الأساسان لها . والمتممّن في كتب النّحاة سيلاحظ تباين أرائهم في مفهومها ، فهناك من جعلها مرادفة للكلام ، وهناك من اشترط الإفادة في الكلام دون الجملة ، فهل الكلام هو الجملة ؟ وأيّهما متضمن معنى الآخر ؟

يصرّح الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح بعدم وجود مصطلح " جملة " أو " جملة مفيدة " في كتاب سيبويه ، حيث يقول : " فهذا أمر غريب آخر ألا يوجد أثر لكلمة " جملة " في كتاب سيبويه وكذلك العبارة " جملة مفيدة " : لا أثر لها في هذا الكتاب . ولا نعثّر على كلمة " جملة " بعد سيبويه إلّا في كتاب المقتضب للمبرد ¹ ، ووجه الغرابة في عدم ذكر سيبويه لمصطلح جملة هو أنّ كتابه يُفترض أن يحتوي على المصطلحات النحوية التي لاغنى للنّحو عنها ، فالجملة هي

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 01 ، ص 290 ، 291 .

المعتمد في تفسير التراكيب اللغوية والعلاقات القائمة بين مكوناتها والظواهر التي تصيبها كالحذف والإضمار والتقديم والتأخير .

وبالعودة إلى كتاب المقتضب للمبرد (ت 285 هـ) نجد النص التالي : " وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب . فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت : قام زيد ، فهو بمنزلة قولك : القائم زيد " ¹ .

فهو يرى أنّ كلّ تركيب تضمّن فائدة وحسن السكوت عليه فهو جملة ، كما هو الحال في الفعل مع فاعله ، أي أنّ المبرد جعل الفائدة وحسن السكوت هما المعياران الأساسان في الجملة .

إنّ ربط المبرد الجملة بعنصر الفائدة جعل الأستاذ عبد الرحمن الحاج يرجّح أنّه أخذ هذه الفكرة من التلميذ المباشر لسيبويه وهو الأخفش (سعيد بن مسعدة) ، يقول : " ونرجّح أنّ شيخه المازني استعملها هو أيضًا وقد يكون الأخفش تلميذ سيبويه وأستاذ المازني هو الذي وضع المصطلح فإنّه هو أوّل نحويّ يستعمل كلمة " فائدة " بمعنى العلم المستفاد من الكلام " ² .

إذن ، لم يرد مصطلح جملة في الكتاب ، فالذين استعملوا هذا المصطلح هم تلاميذ سيبويه ، وهذا يجعلنا نطرح التساؤلات التالية : هل غياب مصطلح جملة في أوّل كتاب وصل إلينا في النحو يعني غياب مفهومها فيه ؟ ثمّ ألا يُحتمل أنّ سيبويه قد استعمل مصطلحات قريبة من مصطلح جملة كمصطلح كلام ؟ ، وكيف يَمكِننا أن نفسر تداخل هذين المصطلحين في الدّرس النحويّ العربي ؟ واختلاف وجهات النظر فيهما من قبل النّحاة ؟

¹ المبرد (محمّد بن يزيد) : المقتضب ، ج 01 ، ص 146 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة ، ج 01 ، ص 291 .

إنّ خلو الكتاب من مصطلح " جملة " لا يعني أنّه لا يحتوي على مفهومها ، بل إنّ سيبويه كان يستعمل مصطلح " كلام " أو " الكلام المستغنى " للتعبير عن مفهوم الجملة ، وممّا يثبت ذلك قوله : " ما يستغنى عنه السكوت وما لا يستغنى ألا ترى أنّ " كان " تعمل عمل " ضرب " ولو قلت : " كان عبد الله " ، لم يكن كلاما . ولو قلت : ضرب عبد الله كان كلاما ¹ ، وقوله كذلك : " ألا ترى أنّه لم تنفذ الفعل في " كنت " إلى المفعول الذي به يستغنى ² ، وقوله أيضا : " فُبح أن تقول : " أنّك منطلق بلغني أو عرفت ... " لأنّ الكلام بعد أن أو إن غير مستغن كما أنّ المبتدأ غير مستغن ³ ، إنّ ظاهر هذه العبارات يبين أنّ الكلام المستغنى هو كلام " يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه لأنّه استقلّ لفظا ومعنى ، وبذلك يشكّل وحدة تبليغيّة تتمّ بها الفائدة للمخاطب ، أي يستفيد بها ⁴ ، وعليه فإن الجملة هي كل كلام حسن السكوت عليه فحقّق استقلاله بنفسه من حيث :

أولا : المبنى أي أنّه يحقق علاقة إسناديّة بين مسند ومسند إليه ، كالمبتدأ وخبره أو الفعل ومرفوعه.

ثانيا : المعنى ، أي : أنّه يتضمّن خبرا موجها من متكلم إلى سامع .

وهذا الاستقلال اللفظي والمعنويّ هو الذي يضمن احتواء الجملة على فائدة ينتظرها المخاطب .

هذا ، وقد استعمل كثير من النحاة الكلام بمعنى الجملة عند سيبويه ، من بينهم ابن جني إذ يصرّح : " أمّا الكلام فهو كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسمّيه النحويّون الجمل

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 262 .

² المصدر نفسه : ج 01 ، ص 74 .

³ المصدر نفسه : ج 01 ، ص 463 .

⁴ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة ، ج 01 ، ص 291 .

نحو : زيد أخوك ، وقام محمد ... فكل لفظ استقل بنفسه ، وجنبت ثمرة معناه فهو كلام " 1 ، فهو - هاهنا - في تعريفه للكلام يشترط فيه الاستقلال بنفسه باستغنائه عما سواه ، كما يشترط أن يتوفّر فيه عنصر الإفادة .

ويُطالعنا الزّمخشريّ (ت 538 هـ) بقوله : " والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلّا في اسمين ، كقولك : زيد أخوك ، وبشر صاحبك ، أو في فعل واسم نحو قولك : ضرب زيد ، وانطلق بكرّ ويسمّى الجملة " 2 .

فالزّمخشريّ يشترط وجود العلاقة الإسناديّة في الكلام وهي ضمّ وحدة (كلمة أو ما يجري مجراها) إلى أخرى كضمّ الفعل إلى فاعله ، فيحصل من هذا الضمّ فائدة للسامع .

هذا ، وقد عرّف ابن أجروم رحمه الله (ت 723 هـ) الكلام بأنّه : " اللفظ المركب ، المفيد بالوضع " 3 ، وسأقف فيما يلي على معنى الإفادة .

إنّ كلمة " المركب " تفيد وجود العلاقة الإسناديّة التي هي شرط في الجملة ، كما نلاحظ وجود شرط الإفادة في الكلام ، وهو : " أن يحسن سكوت المتكلم عليه ، بحيث لا يبقى السامع منتظرا

¹ ابن جنّي (أبو الفتح) : الخصائص ، ج 01 ، ص 17 .

² الزّمخشريّ (أبو القاسم محمد بن عمر) : المفصل ، تحقيق : محمود عزالدّين السّعيديّ . ط 01 . بيروت : دار إحياء العلم . 1990 م ، ص 15 .

³ ابن أجروم (أبو عبد الله محمد الصنهاجيّ) : متن الأجروميّة . ط 01 . الرياض ، المملكة العربيّة السّعوديّة : دار الصّميّعيّ . 1419 هـ ، 1998 م ، ص 5 .

لشيء آخر ، فلو قلت : " إذا حضر الأستاذ " لا يسمّى ذلك كلامًا ، ولو أنّه لفظ مركب من ثلاث كلمات ؛ لأنّ المخاطب ينتظر ما تقوله بعد هذا ، ممّا يترتب على حضور الأستاذ ¹ ، فقولنا : " إن تجتهد في عملك " لا يعتبر جملة ، لأنها ليست مفيدة لعدم ذكر جواب الشرط ، فالسامع ينتظر جزاء اجتهاده .

إنّ هذه التعريفات للجملة كلّها تقترب من تعريف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح لها كونها تشترك في عنصر الإفادة وحسن السكوت عليها ، لهذا نجده يعرفها من حيث الوظيفة التي تؤديها في الخطاب - بالاعتماد على ما قاله سيبويه - وهي : " إعلام المخاطب بشيء يحسب المتكلم أنّه قد جهله . وسيبويه يلحّ على ذلك خلافا لكل من جاء بعده الذين خلطوا بين هذه الوظيفة الإعلامية وبين الدلالة على معنى ، وهو شيء آخر غير الإفادة ² ، إذن فالجملة هي كلّ كلام يؤدي وظيفة الإعلام بين مخاطب ومخاطب يصحّ أو يُحسن الوقوف عليه من طرف قائله .

وجملة القول : إنّ سيبويه لم يذكر مصطلح جملة في كتابه ، بل عبّر عنها بمصطلح الكلام أو الكلام المستغني ، وهو كلّ كلام مفيد ، مستقلّ من حيث لفظه ومعناه يحسن أو يصح السكوت عليه ، واستقلاله وإفادته تجعله يؤدي وظيفة إبلاغية تتمثل في إخبار السامع بشيء كان يجهله .

هذا ، ويمكن صياغة الجملة المفيدة صياغة صوريّة لفظيّة هي البنية العامليّة التي تحدثنا عنها فيما سبق من البحث ، إذ أنّ الفعل عامل والفاعل معموله الأوّل والمفعول به معموله الثاني إذا كان الفعل متعدّيًا وبقية المنصوبات مخصّصات ، كما يُمكن صياغتها (الجملة المفيدة) بالنظر إلى دلالتها إلى مكّونات قريبة هي المسند والمسند إليه فالفعل مسند والفاعل مسند إليه والخبر مسند

¹ محمّد محيّي الدين (عبد الحميد) : النّحفة السّنيّة بشرح المقدمة الآجروميّة . القاهرة : مكتبة السنّة ، 1409هـ ، 1989 م ، ص 6 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : النّظرية الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة - ، ص 101 .

والمبتدأ مسند إليه ، وما بقي من التركيب فضلات . وسأطرق فيما يلي إلى مفهوم المسند والمسند إليه عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح .

9 . 2 . المسند والمسند إليه :

رأينا فيما مضى من البحث أنّ الجملة في اللغة العربية - اسمية كانت أم فعلية - تتكون من مجموعة من الثوابت والمتغيرات ، أمّا الثوابت فهي العامل والمعمول الأول والمتغيرات هي المعمول الثاني والمخصّصات ، هذا إذا نظرنا إليها من الجانب البنويّ الصوريّ ، أمّا إذا نظرنا إليها من ناحية الإفادة فهي تتركب من عنصرين متلازمين هما : المسند والمسند إليه تربط بينهما علاقة إسنادية تتحقق بواسطتها الفائدة التي ينتظرها السامع .

تحدث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح عن المسند والمسند إليه في البحث الذي قدّمه لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1993 م (ونُشر في مجلة المجمع الجرائريّ للغة العربية عام 2000 م) ، حيث تتبّع العبارات التي ذكر سيبويه فيها هذين المصطلحين - كما فعل مع بقية المصطلحات - .

يُطالعنا سيبويه رحمة الله عليه في الصّفحات الأولى من كتابه في حديثه عن المسند والمسند إليه : " هما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً " ¹ ، فما من كلام مفيد إلّا ويتكون من مسند ومسند إليه ، وهما عنصران متلازمان لا وجود لأحدهما في الكلام من دون وجود الآخر .

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 6 .

والمسند إليه (المسند عند سيبويه كما سيتبين ذلك) هو : المحدث عنه ، لذلك " لا يكون إلاّ اسماً من الناحية الخطابية ، أو ما في حكمه " ¹ ، فالعلم في قولنا : " العلم نور " هو محدث عنه ، وهو في هذه الحالة اسم ، وكذلك " زيد " في قولك : " جاء زيد " ، أمّا قوله : "... أو ما في حكمه " ، فهو يعني كون المسند إليه وصفا كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو صيغة مبالغة أو أفعال التفضيل ، وسنمثل لكل واحد في الجدول التالي :

نوع المسند إليه	المثال
اسم فاعل	نَجَحَ <u>المجتهد</u> .
اسم مفعول	جاء <u>المضروب</u> .
صفة مشبهة	جاء <u>حسن</u> الوجه .
صيغة مبالغة	ندم <u>الظلام</u> .
فعل تفضيل	<u>أفضل</u> من زيد <u>أفضل</u> من عليّ .

الجدول رقم - 36 - أنواع المسند إليه .

أمّا المسند فيمكن أن يكون : " اسماً أو فعلاً أو ما في حكمها " ²، والجدول التالي يوضح ذلك :

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : النّظريّة الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة ، ص 104 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة . ج 01 ، ص 294 .

نوع المسند	المثال
فعل تامّ	انتصر الجيش .
خبر لمبتدأ	العلم نور .
خبرا للأفعال الناقصة	أصبح الباطل حقا .
اسم فعل	هيهات النجاح .
مصدرا نائبا عن فعله	إحسن إحسانا بالوالدين.
الاسم الثاني لظننت وأخواتها	ظننتك ضاريا زيد .

الجدول رقم - 37 - أنواع المسند .

في كلّ هذه الحالات لم يخرج المسند عن كونه اسما مفردًا أو فعلًا ، أمّا قول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح : "... أو ما في حكمهما ..." أي : أنّ المسند يُمكن أن يكون شبه جملة عبارة عن جار ومجرور ، كقولك : " في الدّار محمدٌ " أو ظرفا كقولك : " فوق الطاولة قلمٌ " .

كما تحدث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح عن المسند والمسند إليه في كتابه " الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة " في الفصل الثالث منه الذي عنوانه بتطور مفاهيم الخطاب والانحرافات الكبرى بالتّخليط بينهما (عبر الزّمان) ، حيث بدأ حديثه - كما فعل ذلك في البحث المذكور آنفا - بقول سيبويه عن المسند والمسند إليه : " وهما ما لا يستغني واحد عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًّا . فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ... ومثل ذلك : يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يمكن للاسم الأوّل بدّ من

الآخر في الابتداء " ¹ ، فالظاهر من كلام سيبويه أنّ المسند والمسند إليه متلازمان فكلّ كلام مفيد لا يخلو منهما ، كما يتّضح أنّ سيبويه يسمّي المبتدأ مبنياً عليه .

يلق الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح على قول سيبويه بقوله : " لقد بينّ سيبويه ما هي العناصر اللفظيّة التي لا يستغني أحدهما عن الآخر ليكون هناك كلام . إلّا أنّه لم يشر إلى دور كلّ واحد منهما من حيث الإفادة " ² ، إنّ عدم إشارة سيبويه إلى دور كل من المسند والمسند إليه يحتمّ علينا الرجوع إلى النصوص التي شرح فيها أصحابها كلامه من أمثال أبي سعيد السيرافي (ت 468 هـ رحمه الله) إذ يقول : " أمّا قوله : " المسند و المسند إليه " ففيه أربعة أوجه : أجودها وأرضاها : أن يكون " المسند " معناه " الحديث " و " الخبر " و " المسند إليه " المحدث عنه ، و ذلك على وجهين : فعل و فاعل : كقولك : " قام زيدٌ " و " ينطلق عمرو " واسم وخبر : كقولك : " زيد قائم " و " إنّ عمراً منطلق " ، فالفعل حديث عن الفاعل ، والخبر حديث عن الاسم ، فالمسند هو الفعل ، وهو خبر الاسم ، والمسند إليه هو الفاعل ، وهو الاسم المخبر عنه " ³ ، يُمكننا تلخيص كلام السيرافي في الجدولين التّاليتين :

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 9 .

² عبد الرحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال ، ص 152 .

³ السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) : شرح كتاب سيبويه ، تحقيق : أحمد حسن مهديّ وعليّ سيد عليّ . ط 01 . بيروت ، لبنان : دار الكتب العلميّة . 2008 م ، ج 01 ، ص 173 .

الحالة الإعرابية	الفعل	الفاعل
مثال	دخل	الرجل .
مسند / مسند إليه	مسند	مسند إليه .
المفهوم	الحديث	المحدث عنه .

الجدول رقم - 38 - تفسير السيرافي للمسند والمسند إليه في الجملة الفعلية .

يظهر من هذا الجدول أن الفعل عند السيرافي هو المسند ، وهو الحديث ، وأن الفاعل هو المسند إليه ، وهو المحدث عنه .

الحالة الإعرابية	المبتدأ	الخبر (المبني عليه)
مثال	الشمس	مشرقة .
مسند / مسند إليه	مسند إليه	مسند .
المفهوم	المحدث عنه	الحديث والخبر .

الجدول رقم - 39 - تفسير السيرافي للمسند والمسند إليه في الجملة الاسمية .

يتّضح من الجدول أنّ المبتدأ عند السيرافي هو المسند إليه ، وهو المحدث عنه ، وأنّ الخبر (المبني عليه) هو : المسند وهو الحديث .

والسؤال الذي يُمكن طرحه بعد هذا : هل مفهوم المسند والمسند إليه عند السيرافي هو ما قصده سيبويه (رحمهما الله) بالفعل ؟

يُعلّق الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح على قول سيبويه السّابق بقوله : " وأما كلام سيبويه يعني أنّ الكلام " ككلام مستغنٍ " لا ينقص محتواها عن عنصرين هما المسند والمسند إليه ولا يُمكن أن يستغني أحدهما وإلاّ لم يكن هناك كلام ولم يبيّن الدور الذي يقوم به المسند ولا المسند إليه " ¹ .

كما ذكر سيبويه هذين المصطلحين في مواضع أخرى ، من ذلك قوله : " المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه " ² ، وقوله كذلك : " فالمبتدأ الأوّل والمبني عليه ما بعده فهو مسند ومسند إليه " ³ .

إنّ هذين القولين يبينان أن المسند هو المبتدأ ، والمسند إليه هو الخبر (المبني عليه) عند سيبويه، وهذا مناقض لما جاء عند السيرافيّ إذ جعل المسند مسندا إليه والمسند إليه مسندا ، والجمع بين ما قاله سيبويه (المسند هو المبتدأ والمسند إليه هو الخبر) وما جاء في الجدول الذي عنوانته بـ " تفسير السيرافيّ للمسند والمسند إليه في الجملة الفعلية " يجعلنا نستنتج أنّ :

بنية الفعل والفاعل مساوية تماما لبنية المبتدأ والخبر، حيث كل من الفعل والمبتدأ يقعان في موضع المسند أما الفاعل والخبر يقعان في موضع المسند إليه (1) .

ثمّ إنّ النّحاة مجمعون على أنّ الفعل لابد له من فاعل (2) .

فمن (1) و (2) نستنتج أنّ البنية : فعل + فاعل = مبتدأ + خبر = مسند + مسند إليه .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة ، ص 153 .

² سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 256 .

³ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 278 .

وعليه فإنّ قولنا : " نجح زيدٌ " بمثابة قولنا " النّاجح زيدٌ " ، ف " التسوية بين البنية النحوية الخاصة بالمبتدأ والمبني عليه والمسند والمسند إليه ومما قاله سيبويه عن عدم استغناء الفعل عن فاعله جعل النّحاة بنية الفعل والفاعل مساوية تماما لبنية المبتدأ والمبني عليه " ¹ .

وأول نحوي فعل ذلك - حسب الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح - أي سوى بين بنية الفعل + فاعله والمبتدأ + خبره ، هو المبرّد ، حيث جاء في كتابه المقتضب : " ... فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائم زيد " ² ، فالظاهر من كلامه هذا أنّ : فعل + فاعل = مبتدأ + خبر ، والسؤال الذي أطرحه الآن : أليس الأصل في الأفعال أن تكون عاملة لا معمولة ، والأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة ؟ فكيف نسوي بين قولنا : " قام زيد " وهي عبارة عن عامل ومعمول أول ، و قولنا : " القائم زيد " ، وهي عبارة عن عامل ومعموليّه ؟ ، فبنية الجملة الأولى من الشّكل : عا (عامل لفظي) + مع 1 ، بينما الثانية فهي من الشّكل : عا (العامل هنا هو عامل صفري أو عامل الإبتداء) + مع 1 + مع 2 .

إذن فكلام المبرّد غير صحيح ، لأنّ : " التكافؤ في البنية هو في الواقع بين الفعل والابتداء أي التجرد من العامل (وما يدخل من التّواسخ في موضع الابتداء) لا بين الفعل والمبتدأ " ³ ، كما يظهر ذلك في الجدولين التاليين :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص 153 .

² المبرّد (محمد بن يزيد) : المقتضب ، ج 01 ، ص 146 .

³ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص 153 .

عاملاً لابتداء أو النواسخ	المبتدأ (المعمول الأول)	الخبر (المعمول الثاني)	الزوائد (المخصّص)
Ø	الله	قادر	على كل شيء
إنّ	العلم	نور	

الجدول رقم - 40 - العامل في الجملة الاسميّة .

الفعل (العامل)	الفاعل (المعمول الأول)	المفعول به (المعمول الثاني)	الزوائد (المخصّص)
شهدت	اللسانيات	تطوراً	كبيراً

الجدول رقم - 41 - العامل في الجملة الفعلية .

فهذان الجدولان يبينان أنّه لا تكافؤ بين البنيتين : فعل + فاعل ومبتدأ + خبر ، لأنّ الأولى عبارة عن عامل + معمول أول ، والثانية هي : عامل + معمول أول + معمول ثان ، فالعامل في البنية الأولى هو الفعل أمّا في الثانية فلا يخرج عن كونه أحد الشئيين : الابتداء (كما في قولنا : القائم زيد ") أو النّواسخ الداخلة على الجملة الاسميّة وليس المبتدأ .

إنّ التكافؤ إنّما يكون في العلاقة الإسناديّة الموجودة بين الفعل والفاعل من جهة ، والمبتدأ والخبر من جهة أخرى فالمسند إليه في الجملة الفعلية هو الفاعل وفي الاسميّة هو المبتدأ ، والمسند في الجملة الفعلية هو الفعل وفي الاسميّة هو الخبر ؛ لذلك هناك تكافؤ بين المبتدأ والفاعل والخبر ، والفعل كلّ هذا من حيث الافادة ، أمّا من ناحية البنية النحويّة فالمبتدأ معمول أول لعامل الابتداء والفاعل معمول أول بعامل لفظي هو الفعل التّام ، والخبر معمول ثان لعامل الابتداء .

فهذا السبب (عدم تكافؤ البنيتين النحوية والإسنادية) يجعلنا نقول إنَّ سيبويه لم يكن يقصد من الإسناد العلاقة التي تربط بين المبتدأ وخبره أو الفعل وفاعله من الجانب البنويّ النحويّ ، بل أراد أن يبين أنَّ المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل هو أقلّ ما يكون عليه الكلام المفيد أو الكلام المستغن كما يسمّيه .

وعليه فإنَّ الإسناد هو: " ضمّ عنصر إلى آخر بحيث يمكن أن تتولّد من هذا الضمّ " كلاما مستغن " أي جملة مفيدة "1، وذلك إمّا :

أ - بضمّ اسم إلى اسم كقولك : "العلم نور " .

ب- بضمّ فعل إلى اسم كقولك : " جاء زيد " .

إنَّ الهدف من ضمّ اسم إلى اسم أو فعل إلى اسم هو إفادة السّامع بخبر جديد من خلال جملة اسميّة أو فعليّة وهما مختلفتان من حيث العلاقة القائمة بين طرفيّ كلّ واحدة منهما ، فعلاقة المسند والمسند إليه في الجملة الاسميّة هي علاقة بناء ، أي أنَّ الخبر مبنيّ على المبتدأ ، وبذلك يجوز أن يتقدم الأوّل على الثّاني ، أمّا علاقة الفعل بفاعله فهي علاقة عامل بمعموله الأوّل ولا يجوز تقديم المعمول الأوّل على عامله أبداً .

وخلاصة القول : إنَّ الإسناد هو نسبة اسم إلى اسم أو فعل إلى اسم ، فيتרכب بذلك عنصران (المسند والمسند إليه) لا يستغني أحدهما عن الآخر فيتحقق بذلك كلام مفيد يحسن السّكوت عليه .

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص 153 .

10 . الاستقامة والإحالة وضروب الكلام :

الكلام هو كلّ لفظ مفيد مركب بالوضع ، وقد قسّمه النّحاة إلى مستقيم ومحال بالنظر إلى معناه ومبناه ، وقبل التّطرق إلى أقسامه ، يجدر بنا معرفة مفهومي الاستقامة والإحالة .

10 . 1 . الاستقامة والإحالة :

أثارت ثنائيّة اللفظ والمعنى جدلاً كبيراً بين علماء اللّغة قديماً وحديثاً ، فهناك من قصد إلى اللفظ في تحليل نظام اللّغة والكشف عن أسرارها ، وتصنيف وحداتها واستخراج قوانينه واضعاً المعنى بمعزل عن التّحليل بحجّة تعدد المعاني ، واستحالة حصرها ، وهناك من اعتمد في تحليله على المعنى باعتبار أنّ وظيفة اللّغة هي الإبانة عن المعاني وأنّ الألفاظ هي أوعيّة لها .

تمكّنت هذه الثنائيّة (اللفظ / المعنى) من غزو مختلف العلوم العربيّة وعلى رأسها النّحو ، هذا ما أدّى بالنّحاة الأوائل إلى التّمييز الصارم بين تحليلين : التّحليل على اللفظ والتّحليل على المعنى فبنيت كثير من الأصول النّحويّة على أساس اللفظ وأمّا المعنى فهو تابع له كما بينت ذلك في مثال الكلمات المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ، وقانون البنية العامليّة .

إنّ للفظ في التركيب معنيين : الأول هو المعنى النّحويّ ، أي دلالة الوحدة اللّغوية داخل التّركيب بالنظر إلى علاقتها بالوحدات الأخرى ، كالدلالة على الفاعليّة أو المفعوليّة أو الإضافة وغير ذلك ، والثّاني هو معنى الخطاب أي : الدلالة الّتي تحملها الوحدة في الخطاب ككلّ ، وهي الدّلالة الّتي لا يُمكن تحديدها إلّا بمعرفة كلّ ما يدور حول الخطاب .

هذا ، وقد عقد ابن جني (ت 393 هـ) في الخصائص باباً سماه : " باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى " ، ميّز بين المعنيين : المعنى النحوي ، ومعنى الخطاب ، فقال : " ... وكذلك قولنا : زيد قام ، ربما ظنّ بعضهم أنّ زيدا هنا فاعل في الصّنع ، كما أنّه فاعل في المعنى " ¹ . فالظاهر من كلام ابن جني أنّ للفظ معنيين هما : المعنى النحوي كالفاعلية لزيد في قولنا : " قام زيد " على رأي المذهبين البصري والكوفي ، وفي " زيد قام " على رأي الكوفيين ، أمّا البصريون فيرون أنّ زيدا هنا مرفوع بالابتداء ، وهو فاعل في معنى الخطاب .

إنّ جمهور النّحاة - خاصّة المتقدمين منهم - قد بنوا أغلب الأبواب النّحويّة على أساس اللفظ لا على أساس المعنى بدليل تشابه العناصر المكوّنة للباب في البنية واختلافها أحيانا في المعنى ، وربما الذي أداهم إلى ذلك هو زبنيّة المعنى وعدم التّحكم فيه ، لأنّه يخضع لعنصر المقام كما أنّ الكلم والكلام يصيبها كثير من التّغيّرات كالحذف والإبدال والقلب والتّأخير وغيرها من الظواهر في مستوى المفردات ، وفي مستوى التّراكيب .

إنّ القول بثنائيّة اللفظ والمعنى في تحليل الكلام سيطرح العديد من الممكنات العقليّة التي يحتملها الكلام العربيّ ، وسيعطي جميع أصناف الاستقامة والإحالة ، وبهذين المعيارين سيصنف النّحاة الكلام العربيّ إلى مستقيم وقبيح ، ومحال ، وكذب كما سنرى :

سنتعرف الآن على نظرة الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إلى هذه المصطلحات (الاستقامة والإحالة خصوصاً) ، وهل عرّفهما أم اكتفى بتفسير ما قاله النّحاة القدماء عنهما ؟ وهل هو يرجعهما إلى اللفظ أم المعنى أم لهما معاً ؟

¹ ابن جني (أبو الفتح) : الخصائص ، ص 279 ، 280 .

تطرق العلامة عبد الرحمن الحاج صالح إلى مصطلحي الاستقامة والإحالة في خضم حديثه عن المدرسة الخليلية الحديثة في مقال له حمل عنوان : " المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في الوطن العربي " ، وهو مقال شارك به في الملتقى الدولي : " تطور اللسانيات في العالم العربي " الذي نظّمته اليونيسكو بالرباط في أفريل 1987 م ، وأعاد نشره في كتابه : " بحوث ودراسات في اللسانيات العربية " في جزئه الأول ، وفي كراس مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بعنوان : " النظرية الخليلية الحديثة : مفاهيمها الأساسية " .

بدأ حديثه بتقديم القول المشهور لسيبويه حول الكلام المستقيم والحسن والقبیح والكذب ، حيث يقول (سيبويه) : " فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب " ¹ ، و يقول معرفاً المحال والمستقيم القبيح : " وأما المحال فهو أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً ... وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيداً رأيت ... " ² ، ثم شرع الأستاذ في التعليق على هذين القولين : " ... فسيبويه على أثر الخليل هو أول من ميّز بين السلامة الرجعة إلى اللفظ (المستقيم اللحن والقبیح) والسلامة الخاصة بالمعنى : المستقيم / المحال " ³ ، فهو يرى أن سيبويه هو أول من وضع حدوداً فاصلة بين السلامة التي ترجع إلى اللفظ والسلامة التي تخصّ المعنى ، فإذا حللنا الكلام العربي على أساس اللفظ فإننا نحكم عليه بأحد الحكمين ، إما مستقيم حسن أو مستقيم قبيح ، وإذا حللناه على أساس المعنى فإننا نصنّفه في خانة الاستقامة أو الإحالة والكذب كما يبيّنه المخطّط :

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 2 .

² المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 2 .

³ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 01 ، ص 218 .

السَّلامة الرَّاجعة إلى اللفظ .

الكلام المستقيم القبيح

الكلام المستقيم الحسن

مثال : قد المجتهد ينجح .

مثال : نجح المجتهد .

المخطَّط رقم - 11 - ضروب الكلام بالنَّظر إلى اللفظ .

إنَّ النَّحاة الأوائل حكموا على جملة " نجح المجتهد " بالاستقامة من جهة المعنى وبالحسن من جهة اللفظ فهي سليمة من حيث الدَّلالة ، سليمة من حيث المبنى ، إذ إنَّها تخضع لنظام اللِّغة العربيَّة بتحقيقها لعلاقة إسناديَّة بين فعل وفاعل أو عامل ومعموله الأوَّل .

أمَّا جملة " قد المجتهد ينجح " فنعتوها بالقبح لأنَّها لا تخضع لنظام النَّحو ، فـ " قد " لا تدخل على الأسماء بل هي مختصَّة بالأفعال فقط ، وبالتالي فإنَّنا نحكم على هذه الجملة بالقبح ، والقبح هنا يمسَّ الجانب اللغويَّ (نظام النحو) ، أي قواعد تركيب الكلم بعضها مع بعض ، ولا يُمتَّ (القبح) بصلة إلى للمعنى .

السَّلامة الخاصَّة بالمعنى

المحال

المستقيم

مثال : الصَّبر مفتاح الفرج . مثال : أُنيتك غداً .

المحطَّط رقم : - 12 - ضروب الكلام بالنظر إلى المعنى .

إنّ جملة : " الصبر مفتاح الفرج " هي جملة سليمة من حيث المعنى ، وبالتالي فهي كلام مستقيم،
 أمّا جملة " أتيتك غداً " فهي غير سليمة من حيث معناها كونها تحمل تناقضاً بين دلالة الفعل
 (الماضي) ودلالة الظرف (المستقبل) ، فهذا كلام محال (في عرف النحاة) .

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي :

اللفظ / المعنى	السّلامة وعدمها	ضروب الكلام	أمثلة
السّلامة الراجعة إلى اللفظ	سليم	حسن	الأرض كروية الشكل .
	غير سليم	قبيح	جاء يلعب الولد .
السّلامة الراجعة إلى المعنى	سليم	مستقيم	من يجتهد ينجح .
	غير سليم	محال	شربت ماء البحر .

الجدول رقم -42 - ضروب الكلام العربيّ .

صاغ الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح عن ضروب الكلام المذكور في قول سيبويه رياضياً

كما يلي:

" مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال .

مستقيم قبيح = خارج عن القياس وقليل في الاستعمال ، وهو غير لحن .

محال = قد يكون سليماً في القياس والاستعمال و لكنّه غير سليم من حيث المعنى ¹.

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : النظرية الخليليّة الحديثة - مفاهيمها الأساسيّة ، ص 31 .

وسأقف الآن وقفة متأنية مع ضروب الكلام كما فسّرها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وعلاقة ذلك بالقياس والاستعمال فأقول :

10 . 2 . ضروب الكلام :

صنّف سيبويه رحمه الله الكلام العربيّ إلى مستقيم ومحال ، والصنف الأوّل إمّا أن يُنَغْت بالحسن أو القبح ، أو الكذب ، والثاني لا يكون إلّا مستحيلا من حيث لفظه أو محالا كذبا من حيث لفظه ومعناه .

10 . 2 . 1 . الكلام المستقيم الحسن :

وهو كلام سليم من حيث القياس والاستعمال معًا ، ومثاله :

" أتيتك أمسٍ وسأتيك غدًا " فهو سليمٌ من حيث لفظه ومن حيث معناه ، إذ أنّه يحقق علاقة إسنادية بين فعل وفاعل ، كما رُتبت ألفاظه وفق ما يقتضيه علم النّحو ، وهذا التّجانس بين اللفظ والمعنى (عدم الإخلال بالقواعد النّحويّة من جهة ، وعدم وجود تناقض في المعنى) يقترب من تعريف عبد القاهر الجرجانيّ (474 هـ) للنّظم الذي قال عنه : " ليس " النّظم " إلّا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه " علم النّحو " ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها ، وتحفظ الرّسوم التي رُسمت لك ، فلا تخلّ بشيء منها " ¹ ، فالنّظم عنده هو توخّي المعاني النّحويّة أي : احترام القوانين النّحويّة المختزنة في أذهان المتكلمين الفصحاء واحتذاؤها ، مع مراعاة المقام (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) ، حيث تؤدي الألفاظ المعنى الذي يُراد بها ، لأنها وُضعت مواضعها التي يقتضيها علم النحو ، وشكلت كلاماً رُوعي فيه عنصر المقام ، بينما الاستقامة عند سيبويه فتستوجب أن لا يكون هناك تناقض بين أوّل الكلام وآخره ، وأن تخضع ألفاظه لنظام النّحو العربيّ .

¹ عبد القاهر (الجرجانيّ) : دلائل الإعجاز ، ص 81 .

10 . 2 . 2 . الكلام المستقيم القبيح :

إنَّ الحكم على هذا النوع من الكلام بالاستقامة يعني أنَّه سليم من حيث معناه ، وبقي أن نبيِّن المقصود بالقبح .

جعل سيبويه القبح ضدًا للحسن ، وعليه فإنَّ الكلام المستقيم القبيح هو : كلَّ كلام غير سليم من حيث لفظه ، لأننا قلنا : أنَّ الكلام المستقيم الحسن هو كلَّ كلام سليم من حيث معناه ولفظه ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : "... وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : " قد زيدا رأيت ..."¹ ، وإذا تأملنا المثال الوارد في قول سيبويه فإننا نجده خارجًا عن القياس النحويِّ إذ أن " قد " مختصة بالدخول على الأفعال لا على الأسماء ، بدليل ورودها في القرآن الكريم في أكثر من (125) مرَّة قبل الفعل ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾² ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾³ ، هذا ما جعل سيبويه يصف هذا الضرب من الكلام بالقبح أي : قبح الفصل بين قد والفعل باسم ، فالقبح هنا يمس اللفظ ، دون المعنى ، ذلك أنَّ " اللفظ والمعنى ينفرد كل واحد عن الآخر بالاستقامة أو عدم الاستقامة تخصه هو دون الآخر فقد يكون اللفظ سليمًا ليس فيه خطأ من حيث هو لغة أو صيغة أو تركيب وأصوات أي من حيث النحو والصرف والمعجم والأداء . ويكون المعنى مع ذلك ، غير سليم ، غير معقول أو غير صحيح أو العكس "⁴ ، فهذا الكلام يعني أنَّ : السَّلامة من حيث اللفظ لا تستلزم في كلِّ الحالات السَّلامة من حيث المعنى ، كما أنَّ السَّلامة من

¹ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب ، تحقيق : محمد عبد السلام هارون . ط 03 . القاهرة : مكتبة الخانجي . 1988 م ، ص 26 .

² البقرة ، 65 .

³ القمر ، 40 .

⁴ عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 113 .

حيث المعنى لا تستوجب السلامة من حيث اللفظ ، فقد يكون الكلام سليماً لفظاً غير سليم من حيث معناه ، كقولنا : " حملت الجبل " فهذه الجملة سليمة من حيث النحر ، لأنها حققت علاقة إسنادية بين فعل (مسند) وفاعل (مسند إليه) . وبالمقابل قد يكون الكلام سليماً من حيث معناه غير سليم من حيث لفظه كقولنا : " قد زيدا رأيت " فهذه الجملة سليمة من حيث معناها لمطابقتها الواقع ، وغير سليمة من حيث لفظها ، والسبب أن " قد " لا تدخل إلا على الأفعال فهي تختص بها.

وخلاصة ما سبق أن استقامة الكلام قد ترجع إلى اللفظ فُصنف الكلام على إثرها إلى : مستقيم حسن ، ومستقيم كذب ، وكلاهما سليم من حيث القياس لخضوعهما لقواعد النحو العربي .

كما أنها (الاستقامة) ترجع إلى المعنى فُصنف الكلام على إثرها الى :

مستقيم حسن ، ومستقيم قبيح ، وكلاهما سليم من حيث المعنى لعدم احتوائهما على التناقض ومطابقتها للواقع .

والملاحظ أن سيبويه امتنع عن نعت المحال بالمستقيم ، ويرجع السبب في ذلك حسب الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح إلى عدم وجوده في الخطاب العادي .

إنّ الكلام السليم لفظاً يعني ضمناً أنّه تتوفر فيه الشروط التالية :

أ - خلوه من اللحن .

ب - ليس بشاذٍ لا في القياس ولا في الاستعمال .

أمّا الكلام السليم من حيث معناه فهو كلّ كلام توفرت فيه الشروط التالية :

أ - مطابقتها للواقع أي : أنه ليس كذبًا .

ب - ليس مستحيلًا ، أي : أنه لا يحمل تناقضًا في نفسه .

وعليه فإن سلامة اللفظ لا تستلزم سلامة المعنى ، وسلامة المعنى لا تستلزم سلامة اللفظ .

الخاتمة :

تتبعنا في هذه الدراسة المصطلحات النحوية الواردة في أبحاث العلامة الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح ، فاستخرجناها وشرحناها ورتبناها حسب أهميتها مستعينين في ذلك بالأمثلة والمخططات والجداول ، فخرجنا بالنتائج التالية :

1 - إنَّ الدرس اللساني العربي الحديث لازال يفتقر إلى منهجية واضحة دقيقة وشاملة وموحدة في الشروط التي يجب أن يخضع لها المصطلح ، وآليات وضعه .

2 - إنَّ المصطلحات النحوية الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح صُغت بصيغة رياضية منطقية ، فالنظير على سبيل المثال هو العنصر المكافئ ، والتكافؤ هو اصطلاح رياضي بحت . كما أنَّ مثال الكلمة هو عبارة عن متغيرات (ف ، ع ، ل) وثوابت ، وكذلك صيغ قانون البنية العاملية - وهو قانون يخضع له كل كلام عربي فصيح - صياغة رياضية منطقية : $[(ع \leftarrow م 1) \pm م 2] \pm خ$ ، فهو عبارة عن كيانات مجردة : منها الثابتة الموجودة في كل جملة عربية فصيحة ، وهي العامل ومعموله الأول ، ومنها غير الثابتة فقد تظهر في تركيب وتختفي في تركيب آخر ، وهي : المعمول الثاني والمخصّص ، إضافة إلى احتواء هذا القانون على رموز رياضية لها دلالاتها فالرمز $(\pm)$ يشير إلى أنَّ العنصر الذي يليه يُمكن أن يكون في التركيب كما يُمكن أن ينعدم ، والسهم دليل على استحالة تقدّم المعمول الأول على عامله .

3 - إنَّ المصطلحات النحوية الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح تفتح أمام الباحثين العرب آفاقاً واسعة للمعالجة الآلية للغة العربية ، كالتصحيح الآلي للأخطاء النحوية ، لأنه من المسلّم به أنَّ المعالجة الآلية للغة البشرية تتطلب الصياغة الرياضية ، وأبحاث العلامة عبد الرحمن الحاج صالح قد حققت هذه الغاية كما وضّحنا ذلك ، فمفهوم مثال الكلمة هو قالب عام

توزن به المفردات العربيّة ، كما أنّ البنية العامليّة تمثل قانونًا مجردًا عامًّا وشاملاً لكلّ كلام عربيّ فصيح ، وكلاهما مركّب من عناصر ثابتة وأخرى متغيّرة ، وعليه يُمكن للمتخصّص في البرمجة أن يصمّم برنامجاً قادراً على تحديد صيغة أي كلمة يتمّ إدخالها آلياً وبالتالي دلالتها ، والأمر نفسه ينطبق على قانون البنية العامليّة .

4 - إنّ المصطلحات النحويّة الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح تفتح مجالاً خصباً في تعليميّة اللّغة العربيّة إن عرف القائمون على العمليّة التعليميّة كيف يخرجونها من ضيق التّظهير إلى فسحة التّطبيق حيث يُمكن توظيف مفهوم القياس - الذي استخدمه النّحاة كأداة تحليل وتفسير لمختلف الظّواهر اللّغويّة - في تنمية ملكة المتعلّم بإعطائه مفردات وتراكيب ومطالبتة بأن يُنشئ على منوالها ، كما يُمكن أن يُقدّم له قانون البنية العامليّة كاملاً أو جزءاً منه ، مثل : (ع + م) أو (ع + م + 1 + خ) أو أحد وجوه تصرّفة ، مثل : (م + 2 + ع + م + 1) ويُطلب منه أن يُشكّل جملاً على منوالها .

5 - إنّ المصطلحات النّحويّة الواردة في أبحاث الأستاذ الحاج صالح لا تُخرج النّحو العربيّ عن النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة المنسجمة البناء ، المحكمة الصّنع التي أسسها الخليل وشيوخه وتلامذته ، فهي تتبع من التّراث العربيّ الأصيل بل ، هي امتداد للفكر الخليليّ المبدع ، والدليل على ذلك هو اعتماد الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح على كتب التّراث يتقدّمها كتاب سيبويه وشروحه إضافة إلى : الخصائص والمنصف لابن جنّي ، والكمال والمقتضب للمبرّد وشرح الكافيّة للرّضيّ الاسترباديّ ، حيث إنّ كلّما أراد أن يبيّن مراد النّحاة من مصطلح ما فإنّه عمد إلى متاليّة من السّياقات التي ورد فيها هذا المصطلح ثمّ يشرع في التّحليل والاستنباط باستعمال المقارنة القياسيّة الدّلالية دون أن يعتمد على المعاجم اللّغويّة .

6 - إنّ المصطلحات النحوية الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح تحمل مفاهيم أصيلة لا نجد بعضها في النظريات اللسانية الغربية ، فمفهوم الكلمة عنده يختلف عن مفهوم المورفيم (Morphème) في النظرية البنوية ، ومفهوم العامل يختلف تماما عنده عن مفهومه في النظرية التحويلية التوليدية ، والأمر نفسه ينطبق على مفهوم الاستقامة والإحالة .

7 - إنّ المصطلحات النحوية الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح منسجمة انسجاماً تاماً فيما بينها ومترابطة ترابطاً وشيخياً ، وبذلك فقد حققت نظاماً مفهوماً والذي أقصده من مصطلح النظام المفهومي هو هذه العلاقة القائمة بين المفاهيم ، حيث إنّ القارئ لا يستطيع أن يتمثل مفهوماً منفرداً إلا إذا تمثّل المفاهيم المرتبطة به كارتباط مفهومي الأصل والفرع بمفهوم القياس ، فالأصل والفرع هما ركناه اللذان لا يُعرفان إلا به ، وارتباط مفهوم اللفظة بمفهوم الكلمة إذ أنّ اللفظة هي مجموعة من الكلم ، وارتباط مفهوم الموضع بمفهوم المثال فهذا الأخير هو مجموعة من المواضع الاعتبارية ، كما أنّ مفهوم الحد يرتبط بمفهومي المجري إذ أنّ لكل مجري من مجاري الكلام حداً خاصاً به ، وترتبط البنية العائلية بمفهوم الموضع إذ به يتم معرفة طبيعة كلّ عنصر من عناصر الكلام (عامل أو معمول أو مخصّص) ، كما لا يمكننا البتة فهمها بمركباتها (البنية العائلية) وكيفية تحصيلها دون استيعاب مفهوم الانفراد ومفهوم اللفظة ، ويستحيل فهم الكيفية التي استنبطت بها دون استيعاب مفهوم القياس لأنّ البرهنة عليها يستلزم الانطلاق من النواة في التحليل ثمّ التفرع بالزيادة ثمّ حمل الفروع على النواة فاكشاف التكافؤ ، وبالتالي تعميم قانون البنية العائلية، ولا تُفهم الاستقامة والإحالة دون فهم الوضع والاستعمال ، فهذه المفاهيم تشكّل نظاماً متجانساً مترابطاً ومنسجماً .

8 - إنّ المصطلحات النحويّة الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح تتميز بالدقّة في المفاهيم التي تحملها حيث وضع الحدود الفاصلة بين المصطلحات المتداخلة التي تبدو أحيانا أنّها مترادفة كمفهوميّ النّظير والشّبيه ومفهوميّ الباب والجنس ، إذن لا وجود لفوضى المصطلح في أبحاث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح ، بل إنّ المصطلحات الواردة في أبحاثه تحقّق قاعدة مهمّة في علم المصطلح ، هو تسميّة واحدة لمفهوم واحد ومفهوم واحد لتسميّة واحدة وتعتبر هذه القاعدة من أهمّ ضوابط صياغة المصطلح ألحّ عليها كثير من المشتغلين بعلم المصطلح غربيين وعرب .

9 - إنّ المصطلحات النحويّة الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح تؤكّد بما لا مجال للشكّ فيه أنّ التراث العربيّ الأصيل لا يزال ينبض بالحياة إذ يُمكن إعادة قراءته واستخراج مفاهيم جديدة توسّع في دائرة استعمال اللّغة العربيّة إن أحسن توظيف مختلف العلوم الحديثة خاصّة الدّقيقة منها واستُخدمت أحدث الوسائل التقنيّة في التّحليل .

10 - إنّ المصطلحات النحويّة الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح تنفي نفياً قاطعاً تأثر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ في القرون الأربعة الأولى ، وخير دليل على ذلك مصطلح العِلّة ، حيث إنّ مفهومه في النّحو العربيّ يختلف عن مفهومه عند المناطق ، كما أنّ القياس النّحويّ العربيّ يختلف عن القياس عند أرسطو ، فالأوّل هو من طبيعة رياضيّة (يقوم على خاصيّة التّناظر في البنية ، ونحاة اللّغة العربيّة يستخدمونه من أجل استكشاف العناصر المتكافئة سواء أكان ذلك على مستوى المفردات أم التّراكيب) ، أمّا الثّاني فهو يقوم على مفهوم الاندراج (تضمّن النّتيجة في المقدّمة) ، وبدأ تأثر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ في زمن ابن السّراج فتغيّرت بعض المفاهيم النحويّة ، مثل : الحدّ إذ أصبح يحمل مفهوم المفهوم أي : مجموعة

الصفات الذاتية المميزة للعنصر اللغوي أما عند سيبويه وشراح كتابه فهو وصف للعمليات التي تُصاغ بها المفردات والتراكيب .

11 - إنَّ المصطلحات النحوية الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح تؤكد أنَّ منحى النحو العربي قد بلغ ذروته في القرون الأربعة الأولى ثم بدأ في النزول ، والأمر يعود إلى سببين هما : غزو المنطق الأرسطي للثقافة العربية ، وظهور المتون التعليمية .

12 - ترددت بعض المصطلحات النحوية كثيرا ، وأخذت حيزا واسعا في أبحاث الأستاذ الحاج صالح (كمصطلح القياس والأصل والفرع والموضع) ويمكن تفسير ذلك بـ :

- أهميتها الكبيرة في التحليل اللغوي عند العلماء المفجرين للنحو العربي حيث كان النحاة يستعملون القياس كآلية منهجية في معرفة أصناف الكلم وضروب الكلام وأوزان الأسماء والأفعال والموقع الإعرابي للمفردات في كل تركيب .

- التباسها على النحاة المتأخرين من جهة أخرى ، فمفهوم القياس في النحو تداخل مع مفهومه في الفقه والمنطق .

13 - أضاف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح تعريفا للاسم استنتجه من عبارات ورد فيها هذا المصطلح في كتاب سيبويه ، واستخرج مفهوم الجملة (لم يرد مصطلح الجملة في الكتاب) من أقوال سيبويه وتلاميذه .

14 - يوظف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أحيانا مبادئ الرياضيات في التحليل والشرح من ذلك توظيفه الجداء الديكارتي حينما أراد أن يبين أنَّ القياس هو عملية عقلية يجريها النحوي من أجل تفسير الظواهر اللغوية ، ومعرفة التغيرات التي تطرأ على المفردات والتراكيب .

15 - أثبت الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح علمية السماع اللغوي العربي بأدلة عقلية وأخرى نقلية ، مستعينا في ذلك بأقوال اللسانيين الغربيين في مفهوم المدونة والشروط التي يجب أن تخضع لها .

16 - إن نظرية العامل وما دار حولها من جدال عميق أحيانا وعقيم في أحيان كثيرة عند المتقدمين والمتأخرين من النحاة ، وإشكالية ما الذي يحدث العلامة الإعرابية العامل أم المتكلم لدواع صوتية ؟ نجد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح لا ينفها بل يجعلها الأساس المتين الذي بُني عليه النحو العربي ، والأداة المنهجية التي استعملها النحاة في تحليل الكلام العربي الفصيح .

17 - لم يُعرف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بعض المصطلحات الواردة في أبحاثه كالضمير والمعرفة والنكرة والمضاف والظرف واسم الإشارة وغيرها ، بل اكتفى بتعريف القدماء لها لأنه كان بصدد بيان كيفية التحليل النحوي عند العرب ووضع الحدود الفاصلة بين ما يقصده النحاة الأوائل كسيبويه والسيرافي وابن جني وما فهمه النحاة الذين جاءوا بعدهم من جهة ، وما جاء به اللسانيون الغربيون من جهة أخرى .

18 - تبين من المصطلحات النحوية الواردة في مدونة البحث أن النحاة الأوائل (سيبويه وشيوخه وتلاميذته) يعتمدون على منطق شمولي في التحليل يستحيل أن يتناقض مع المبادئ التي ينطلقون منها فإذا سلمنا - مثلا - أن للفظ معنيين هما وظيفته النحوية ودلالته في الخطاب سيقودنا ذلك عقلا إلى ضروب الكلام التي ذكرها سيبويه في كتابه (المستقيم الحسن ، والمستقيم الكذب ، والمستقيم القبيح ، والمحال والكذب) .

19 - أثبتت المصطلحات النحوية الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرحمن الحاج أنه لم يتبن أي منهج من المناهج اللسانية الغربية ، فهو ليس بنويًا ولا تحويليًا توليديًا ولا وظيفيًا وإنما يوظف ما وصلت إليه النظريات اللسانية الغربية لتفسير كلام النحاة الأوائل خاصة ما جاء في الكتاب .

20 - أثبت الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن النحاة المتأخرين قد غيروا المفاهيم التي تحملها بعض المصطلحات النحوية كمصطلح الفعل والاسم ، ومصطلح المفرد (كان يُطلق في زمن سيبويه على الاسم المجرد من الزوائد ثم أصبح يُطلق على الكلمة في كل أحوالها) ، والسبب في هذا التغيير يرجع إلى :

أولاً : الخلط بين التعريف على المعنى والتعريف على اللفظ .

ثانياً : غزو المنطق الأرسطي للفكر العربي بعد القرن الرابع هجري .

ثالثاً : ظهور المتون التعليمية التي جعلت النحو العلمي نحو تعليميًا .

21 - لم يكتف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بتفسير ما قاله النحاة القدامى أثناء حديثهم عن بعض المصطلحات النحوية بل بحث في مفاهيمها بالاعتماد على مفاهيم لمصطلحات أخرى ، من ذلك تنبيهه على أن الكلام المستقيم القبيح ليس لحنا حتى لا يتوهم الدارسون ذلك .

22 - أثبتت المصطلحات النحوية الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن طريقة التحليل عند نحاة اللغة العربية تختلف عن طريقة تحليل اللسانيين الغربيين حيث انطلق النحاة العرب في تحليلاتهم من اللفظة فيما أخلط الغربيون بين التركيب المنتمي إلى اللفظة وما لا ينتمي إليها كالجملية المفيدة أو الكلام ، كما أن البنويين يركزون في تحليلاتهم على الوحدات اللغوية في

ذاتها بالاعتماد على الصفات الذاتية والصفات المميزة أما النحاة العرب فيعتمدون على مبدأ التفرع فالقياس فالاستنباط .

23 - ميّز الأستاذ عبد الرحمن الحاج تمييزا صريحا بين النحو العلمي والنحو التعليمي ، وبنى موقفه هذا اعتمادا على ما قاله النحاة أنفسهم كابن السراج وتلميذه الزجاجي والجاحظ وابن خلدون، فهؤلاء ميزوا بين العلة التعليمية والقياسية ، وكثرة التعليقات هي التي أرغمت النحاة بعد القرن الرابع على تأليف المختصرات المجردة من التعليقات والتفسيرات التي لا فائدة منها ، ولا طائل من ورائها .

24 - يستخرج الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح المفاهيم النحوية انطلاقا من النصوص الأصلية حيث يقوم بالمسح الشامل لها ، ولا يلجأ إلى الشروح إلا إذ تعذر عليه الأمر .

25 - إن اعتماد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في أبحاثه على ما قاله النحاة الأوائل لا يعني أنه يوافقهم في كلّ أرائهم ، بل يقارن بينها ويعرضها على العقل والمنطق فيشرح الصحيح منها ويخالف ما يراه خطأ كما فعل مع السيرافي في شرحه لكلام سيبويه عن حرف المعنى حيث لم يفهم مقصوده في قوله : " حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " : فبين (الحاج صالح) أنّ المعنى المراد هو المعنى النحوي ، وليس معنى الخطاب .

إنّ هذه النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث تحتم علينا أن ندعو القائمين على وضع البرامج التعليمية في الجامعات الجزائرية خصوصا والعربية عموما إلى تدريس أبحاث العلامة عبد الرحمن الحاج صالح أو ما سمّي بالنظرية الخليلية الحديثة (la théorie new-khalilienne) ، وهي نظرية لسانية قائمة أساسا على المصطلحات النحوية المذكورة في هذا البحث ، وغيرها من المصطلحات اللسانية ، ولم لا العمل على تكوين باحثين متخصصين فيها لأنّها نظرية - حسب

رأينا - تُعيد ربط الأجيال القادمة بالتراث العربيّ الأصيل ، كما يمكن اعتبارها نافذة على المستقبل لأنها تمثل مجالاً خصباً لتعليميّة اللّغة العربيّة ، وبالتالي توسيع دائرة استعمالها ، كما أنّها تمثل جانباً نظريّاً للسانيّات العربيّة الحاسوبية التي من شأنها أن توسّع مساحة اللّغة العربيّة في الشّبكة العنكبوتية .

كما أنّ هذه النّتائج تضطّرنا أن ندعو اللّسانيّين الجزائريّين خصوصاً والعربَ عموماً إلى الالتفاف حول هذه النّظرية وأبحاث العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح حتّى يستفيد المتخصّص في التّراث من المتخصّص في اللّسانيّات الحديثة دون أن يتعصّب رجل التّراث للتّراث ، ويراها بأنّه الإرث المقدّس الذي يجب أن لا يُمسّ وأنّ اللّسانيّات الحديثة لا فائدة تُرجى منها ، ومن دون أن يرى المتخصّص في اللّسانيّات الحديثة أنّ التراث العربيّ القديم لم يعد قادراً على الاستجابة لروح العصر ، بل يجب المزوجة بين صحيح التّراث وصحيح الحداثة ، ولا يكون ذلك إلّا بإعادة قراءة التراث العربيّ الأصيل بالاستفادة من اللّسانيّات الحديثة بمختلف فروعها ومدارسها ، والاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة وتوظيف كلّ ما يُمكن توظيفه خدمة للّغة العربيّة حتّى نتمكّن من الخروج من دائرة الاستهلاك ، والدخول في دائرة الإنتاج - إن شاء الله - .

في الأخير ، مهما بذل الباحث من جهد وصرف من وقتٍ فإنّه قد يصيب وقد يُخطيء ، فالكمال لله وحده ، وهذه قراءتنا للمصطلحات النّحويّة الواردة في أبحاث الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح فإنّ أصبنا فذلك ما ابتغيها ، وإنّ أخطأنا فيكفينا أجر الاجتهاد ، ونسأل الله العليّ القدير أن يجعل بحثنا هذا في ميزان حسناتنا جميعاً ، والحمدُ لله ربّ العالمين .

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .
- أ - المصادر والمراجع باللغة العربية :
- ابن الأنباري (أبو البركات) :
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية . 1377 هـ ، 1957 م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السمرائي . ط 3 . الزرقاء ، الأردن :
- مكتبة المنار . 1405 هـ ، 1985 م .
- أحمد (مختار عمر) :
- علم الدلالة . ط 2 . القاهرة : عالم الكتب . 1988 م
- الاسترأبادي (رضي الدين محمد بن الحسن) :
- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزرقاق ، محمد محي الدين عبد الحميد . بيروت ، لبنان : دار الكتب العلمية . 1402 هـ ، 1982 م .
- التهانوي (محمد علي) :
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق : علي دحروج . ط 1 . بيروت : مكتبة لبنان ناشرون . 1996 م .
- التواتي (ابن التواتي) :
- المدارس النحوية . الرويبة ، الجزائر : دار الوعي . 2008 م .
- الجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر) :

البيان والتبيين ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون. ط 7 . القاهرة : مطبعة المدني . 1418هـ ، 1998 م .

- الجرجاني (السيد الشريف) :

التعريفات ، تحقيق : محمد باسل عيون السود . ط 3 . بيروت : دار الكتب العلمية . 2009 م .

- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) :

الخصائص ، تحقيق : محمد علي النّجار. دار الكتب المصريّة . 1376هـ ، 1957 م .

- حامد (صادق فنيبي) :

مباحث في علم الدّلالة والمصطلح . ط 1 . عمّان ، الأردن : دار ابن الجوزي . 1425 هـ ، 2005 م .

- الخليل (أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي) :

كتاب العين : تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي . بيروت : دار مكتبة الهلال . 1986 م .

- خولة (طالب الإبراهيمي) :

مبادئ في اللّسانيّات المعاصرة . ط 2 . حيدرة ، الجزائر : دار القصة للنشر . 2000 ، 2006 م .

- الرّماني (عليّ بن عيسى) :

رسالة الحدود ضمن رسالتان في اللّغة ، تحقيق : إبراهيم السّمرائي . عمّان : دار الفكر . 1984 م .

- الزّبيديّ (أبو بكر محمد بن الحسن) :

طبقات النّحويّين واللّغويّين ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط 2 . القاهرة : دار المعارف .

- الزّمخشرّي (أبو القاسم محمّد بن عمر) :

المفصل ، تحقيق : محمود عز الدّين السّعيدّي . ط 1 . بيروت : دار إحياء العلم . 1990 م .

- سيّويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) :

الكتاب ، تحقيق وشرح : عبد السّلام محمّد هارون . ط 3 . القاهرة : مكتبة الخانجيّ . 1408 هـ ، 1988 م .

الكتاب ، طبعة بولاق . 1316 هـ ، 1317 هـ .

- السّيرافيّ (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) :

شرح كتاب سيّويه ، تحقيق : أحمد حسن مهديّ وعليّ سيد عليّ . ط 1 . بيروت ، لبنان : دار الكتب العلميّة . 2008 م .

أخبار النّحويّين البصريّين ، تحقيق : طه محمّد الزّيني ومحمّد منعم خفاجيّ . ط 1 . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبيّ وأولاده بمصر . 1374 هـ ، 1955 م .

- السّيرافيّ (ابن المرزبان) :

شرح أبيات سيّويه ، تحقيق : محمّد عليّ الريّح هاشم . دار الفكر : القاهرة . 1394 هـ ، 1974 م .

- السّيوطيّ (جلال الدّين) :

بُغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم . ط 1 . مطبعة عيسى الحلبيّ وشريكاه . 1384 هـ ، 1964 م .

الاقتراح في علم أصول النّحو ، قرأه وعلّق عليه : محمّد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعيّة . 1426 هـ ، 2006 م .

- عبد الرحمن (ابن خلدون) :

مقدمة ابن خلدون ، تحقيق : عبد الله محمد الدرويش . ط 1 . دمشق : دار البلخي . 1425 هـ ،
2004 م .

- عبد الرحمن (الحاج صالح) :

السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة . الرغاية ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون
المطبعة . 2007 م .

بحوث ودراسات في اللسانيات العربية . الرغاية ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة .
2007 م .

بحوث ودراسات في علوم اللسان . الرغاية ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة .
2007 م .

منطق العرب في علوم اللسان . دار راجعي . 2010 م .

الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية . الرغاية ، الجزائر : المؤسسة الوطنية
للفنون المطبعة . 2013 م .

النظرية الخليلية الحديثة - مفاهيمها الأساسية - . كراسات المركز : سلسلة يصدرها مركز البحث
العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر : دار هومة . 2007 م .

- عبد السلام (المسدي) : مباحث تأسيسية في اللسانيات . ط 1 . بيروت : دار الكتاب الجديدة
المتحدة . 2010 م .

- عبد القاهر (الجرجاني) :

دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه : محمود محمود شاكر . ط 3 . القاهرة : مكتبة الخانجي .
2000 م .

- بوعبد الله (لعبيدي) :

مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحيّة . تيزي وزو : دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع .
2012 م .

- عمّار (ساسي) :

صناعة المصطلح في اللسان العربيّ ، نحو مشروع تعريب المصطلح العلميّ من ترجمته إلى
صناعته . ط 1 . إربد ، الأردن : عالم الكتب الحديث . 2012 م .

- ابن فارس (أحمد) :

الصّاحبيّ في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها ، علق عليه ووضع حواشيّه : أحمد حسن بسج .
ط 1 . بيروت ، لبنان : دار الكتب العلميّة . 1417 هـ ، 1998 م .

- فريدنان (دي سوسور) :

علم اللّغة العامّ ، ترجمة : يوثيل يوسف عزيز . ط 3 . بغداد : دار أفاق عربيّة . 1985 م .

- القفطيّ (جمال الدّين أبو الحسن) :

إنباه الرّواة على أنباه النّحاة ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم . ط 1 . القاهرة ، مصر : دار
الفكر العربيّ ، بيروت ، لبنان : مؤسسة الكتب الثقافيّة . 1406 هـ ، 1986 م .

- ماريّا (تيرازا كابرّي) :

المصطلحيّة النّظريّة والمنهجيّة والتّطبيقات . ترجمة : محمّد أمطوش . ط 1 . إربد ، الأردن :
عالم الكتب ، 2012 م .

- المبرّد (محمّد بن يزيد) :

المقتضب ، تحقيق : محمّد عبد الخالق عزيمة . القاهرة مصر . 1415 هـ ، 1994 م .

- محمّد عجّاج (الخطيب) :

أصول الحديث : علومه مصطلحه . لبنان : دار الفكر . 1997 م .

- محمود فهميّ (حجازي) :

الأسس اللّغويّة لعلم المصطلحات . القاهرة : دار غريب للطّباعة .

- مصطفى طاهر (الحيادة) :

من قضايا المصطلح اللّغويّ العربيّ . ط 1 . عمّان ، الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر
والتّوزيع . 2003 م .

- المعجم الوسيط :

مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة . ط 4 . مكتبة الشّروق الدّوليّة . 1425 هـ ، 2004 م .

- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين) :

لسان العرب . تصحيح : أمين محمّد عبد الوهاب ، محمّد الصادق العبيديّ .

- النّديم (أبو الفرج محمّد بن أبي إسحاق) :

الفهرست ، علّق عليه وقَدّم له : أيمن فؤاد سيد . لندن : مؤسسة الفرقان للتراث الإسلاميّ .
1430 هـ ، 2009 م .

- نصر الدّين (بوحسّايين) :

مدخل إلى اللّسانيّات التّطبيقية تعليميّات اللّغات . تيزي وزو : دار الأمل للطباعة والنّشر والتّوزيع .
2012 م .

- يوسف (وغلّيسيّ) :

إشكالية المصطلح في الخطاب النّقديّ الجديد . ط 1 . الجزائر العاصمة : الدار العربيّة للعلوم
ناشرون . 1429 هـ ، 2008 م .

ب - المجلات والدوريات :

- أحمد (قدور) :

اللّسانيّات والمصطلح ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، المجلّد 81 ، الجزء الرابع .

- عبد الرّحمن (الحاج صالح) :

الذخيرة العربيّة ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها ، مجلّة المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة .

دار هومة . العدد 18 ، السّنة التاسعة ، صفر 1435 هـ / ديسمبر 2013 م .

القياس على الأكثر ، اللّسانيّات : في علوم اللّسان وتكنولوجيااته ، مركز البحث العلميّ والتقنيّ

لتطوير اللّغة العربيّة ، دار هومة . العدد 14 ، 15 ، 28 ، 2009 م .

تحديث أصول البحث في التّراث اللّغويّ العلميّ العربيّ ، مجلّة المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة ،

العدد 4 ، السّنة الثّانية .

- عليّ (القاسميّ) :

علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة . مجلّة اللّسان العربيّ ، العدد 30 ، 1988 م .

لماذا أهمل المصطلح التّراثيّ ؟ . المناظرة (مجلّة فصلية تعنى بالمفاهيم والمناهج) ، الرّباط :

العدد 6 ، 1993 م .

محمّد (صاريّ) : المفاهيم الأساسيّة للنّظرية الخليليّة الحديثة ، اللّسانيّات : مجلّة في علوم اللّسان

وتكنولوجيااته . دار هومة ، العدد 10 ، ص 14 .

معجم مفردات علم المصطلح (مؤسّسة إيزو / ISO : التوصية 187) : مجلّة اللّسان العربيّ ،

مكتب تنسيق التّعريب في الوطن العربيّ . العدد 22 . 1983 م .

- يحيى (جبر) :

الاصطلاح : مصادره ومشاكله وطرق توليده ، مجلّة اللّسان العربيّ ، مكتب تنسيق التّعريب

بالرّباط ، العدد 36 ، 1992 م .

ج - المراجع باللّغة الأجنبيّة :

- Hadj-Salah (Abderrahmane) : Linguistique arabe et linguistique générale essai de méthodologie et d'épistémologie de ' ilm- al - 'arabiyyaa -. Règhaia , Algérie .
- Helmut (Felber) : Terminology Manual . Paris . 1999 .
- Martinet (A) . Element de linguistique générale .A . Colin .paris .1960 .2^{eme} ed.

Le terme grammaticale dans le cours linguistique arabe moderne
modèle du Abderrahman Haj Salah
– Étude descriptive et analytique –

Résumé :

L'importance de cette recherche réside dans le fait qu'elle met l'accent sur la plupart des termes grammaticaux figurant dans l'ensemble des recherches de l'un des célèbres linguistes arabes de l'époque. On parle ici du savant Algérien Abderrahman Haj Salah . Notre travail consiste à repérer d'abord ces termes, les décrire, les expliquer et enfin les classer, en se référant toujours aux livres et aux articles de ce grammairien mais aussi aux grandes œuvres référentielles de la grammaire et la linguistique Arabe. Le travail ne manque pas d'exemples, des statistiques, des tableaux et de schémas... preuves de la démarche analytique et descriptive de la recherche.

On s'est rendu compte que les termes utilisés par ce linguiste sont inspirés majoritairement de l'ancienne théorie de la grammaire Arabe. Des termes bien choisis, subtiles, logiques voire mathématiques présentés dans un cadre de conceptualisation harmonieux qui s'éloigne de toutes contradictions possibles. Ce qui prouve que les recherches de ce linguiste Algérien sont en fait le fruit d'une relecture– scientifique –nouvelle de l'héritage grammatical arabe au milieu de ce que les écoles linguistiques modernes réalisent de nos jours .

Il est très possible de réinvestir certains de ces termes grammaticaux dans une sorte de remédiation–automatique de la langue Arabe car ces termes acquièrent déjà une expression mathématisée (ex : Le mot, structure–fonctionnelle). Et encore pour faciliter l'apprentissage de la langue Arabe que ce soit pour des natifs ou pour des étrangers par

l'application totale ou partielle de cette loi de la structure fonctionnelle ou à travers l'une de ses possibilités.

Mot clés : termes grammaticaux, grammaire, mot, structure de rictive.

Grammar terms of arabic contemporary linguistics courses

- reseraches of Abderrahman Haj Salah as samples -

- Descriptive Analytical Study -

Abstract :

The significance of this work lies in its concern with the grammatical choices characteristic of the studies conducted by Professor Abderrahman Haj Salah. This study identifies, describes and categorizes the grammatical choices as they occur in the samples embodied in the researcher's books and articles. This is done through reference to pioneering literature on Arabic grammar, basing on several examples, tables, and graphs in a descriptive analytical approach.

Results indicate that grammatical terms found in the corpus derives from traditional theories on the grammar of Arabic. It is found that the terms are specifically deep and precise in their meaning, and that they lean more towards a mathematical sense. The terms appear to form a cohesive system that can not afford to be paradoxical. This indicates that the studies of Abderrahman Haj Salah stems from a new understanding of the traditional grammar of Arabic in the light of the new directions of modern linguistics. Findings, too, show that it is possible to exploit some grammar terms used in this work for the automatic treatment of language, for it meets the mathematical standards (exploiting word sample, factorial structure). It is possible to invest some of these words to facilitate teaching Arabic both to native and non-native learners, especially the law of factorial structure, partially entirely.

Keywords; Grammatical terms, grammar, rictive structure, word sample